حزب التقدم والاشتراكية
ⵓⵔⵖⵓⵙⵓ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵙⵉⵍⵉⵜ
Parti du Progrès et du Socialisme

نزعمو كاملين

برنامج الحكومة

2027 - 2031

لحزب التقدم والاشتراكية

فهرس المحتويات

المغرب في 2026: بين الزَّخَم التاريخي والشُّـرُوخ القائمة	05
برنامج حزب التقدم والاشتراكية 2027-2031: البديل الديمقراطي والتقدمي	08
من أجل سياسة يسارية صريحة ومعلنة	08
تعزيز دور المؤسسات الدستورية في تفعيل الإصلاح	10
التزام حزب التقدم والاشتراكية تُجاه المغاربة	10
أولويات برنامج حزب التقدم والاشتراكية 2027 - 2031	12
ملحوظة منهجية	13
I. محور التنمية البشرية : الاستثمار في الإنسان، بالاختيار الحاسم والنهائي للمستشفى العمومي وللمدرسة العمومية والشغل اللائق وتحرير الطاقات عبر الثقافة والرياضة	14
I-1 إصلاح الصحة: المستشفى العمومي أولاً	14
I-2 إصلاح التعليم والتكوين والتعليم العالي: المدرسة والجامعة العموميتان ركيزتَان لتكافؤ الفرص ولمجتمع المعرفة	24
I-3 التضامن والحق في الشغل: تأمين الحماية الاجتماعية وضمان الولوج إلى الشغل اللائق	34
I-4 الثقافة والفنون: حق كوني، رافعة للتنمية وركيزة للعيش المشترك	43
I-5 الرياضة: أداة لتحقيق الذات في خدمة الصحة العامة والتماسك الاجتماعي والإشعاع الدولي	50

II. المحور الاقتصادي والإيكولوجي: من أجل سيادة إنتاجية واقتصاد منظَّم في خدمة التنمية والانتقالَيْن الإيكولوجي والتكنولوجي 57

II - 1 السيادة الإنتاجية والسياسة الصناعية: الإنتاج والابتكار والتحكم في سلاسل القيمة 57

II - 2 دعم المقاولة وتحرير الفعل المقاولاتي وإدماج الاقتصاد غير المهيكل 63

II - 3 تمويل الاقتصاد في خدمة نمو المقاولات وحاجيات الأسر 73

II - 4 نظام جبائي عادل وفعال وسيادي في خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية 81

II - 5 التخطيط الإيكولوجي، الانتقال الطاقي، تدبير الماء والعدالة المناخية: تأمين الموارد ومكافحة الهشاشة 92

II - 6 السيادة الغذائية والفلاحة والصيد المستدامَيْن: توفير الغذاء للساكنة مع الحفاظ على الموارد والنهوض بالعالم القروي 100

II - 7 المجالات، التهيئة والسكن: تقليص الفوارق المجالية وضمان عيش كريم 107

II - 8 الصناعة التقليدية والسياحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعات للتنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي ولإشعاع المغرب 115

II - 9 الفضاء الرقمي والذكاء الاصطناعي: رافعتان للسيادة والتحول الاقتصادي 123

III. المحور الديمقراطي: من أجل نفَس ديمقراطي جديد، تخليق الحياة العامة، المساواة، تشجيع الشباب والنهوض بحقوق مغاربة العالم، ومن أجل ثقافة المواطنة والحس المدني 131

III - 1 نفَس ديمقراطي جديد ورفض تام ومطلق للفساد وتضارُب المصالح والإثراء غير المشروع 131

III - 2 إصلاح الدولة: إدارة في خدمة المواطن، فعالة، شفافة وبعُد تُرابي 139

III - 3 الأمازيغية: قضية مساواة وعدالة اجتماعية ومجالية 144

III - 4 المساواة: شرط لا ينفصل عن دولة الحق والقانون والتنمية 150

III - 5 تحرير طاقات الشباب، ودعم ارتقائهم لتحقيق ذواتهم وتعزيز مشاركتهم السياسية والمواطناتية	157
III - 6 مغاربة العالم: مكوّن لا يتجزأ من مكوِّنات الأمة في خدمة المشروع الوطني	172
III - 7 الحسّ المدني والتربية على المواطنة: ترسيخ العيش المشترك وإعادة بناء الثقة في الفضاء العام	180
IV. المحور الجيوسياسي : المغرب فاعل إقليمي ذو سيادة، مناصر للسلام، متشبث باحترام القانون، بتعددية الأطراف وبنظامٍ عالميٍّ عادل	193
خلاصة عامة	207
الملحق 1: ملخص الشق الميزانياتي	209
الملحق 2: ميثاق الأخلاقيات	219
الملحق 3: الإحالات على المراجع	220

نزعمو كاملين

المغرب في 2026: بين الزَّخَم التاريخي والشُّـرُوخ القائمة

يعيش المغربُ حالياً زخماً تاريخياً. ذلك أن الاعترافات الدولية المتصاعدة والوازنة بمغربية الصحراء والانتصارات الدبلوماسية الكبرى، ولا سيما اعتماد القرار 2797 لمجلس الأمن الأممي في 31 أكتوبر 2025، تمثّل بُرهاناً دامغاً على جدية المملكة وعلى الثقة التي تحظى بها على الساحة الدولية.

إن التنزيل الفعلي لمخطط الحكم الذاتي بأقاليمنا الصحراوية الجنوبية، الذي بات قابلاً للتحقيق أكثر من أي وقت مضى، من شأنه أن يُتوِّج عقوداً من الكفاح في سبيل الوحدة الترابية، وأن يؤكد التعلق الراسخ للشعب المغربي بشخصيته الحضارية، وبمكوِّن لا يتجزأ من هويته المتعددة. وهذا التفعيل ينبغي ألَّا يُجسد فقط تسويةً للقضية الوطنية الأولى، بل أن يفتح حقبة جديدةً من الإصلاحات الديمقراطية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، في صالح جميع المغاربة بكافة المجالات الترابية.

إن المفاوضات الحاسمة لرسم معالم نظام الحكم الذاتي، وانعكاس ذلك المباشر على التطبيق الفعلي للجهوية المتقدمة، واعتماده الدستوري والتشريعي، ثم تنظيم عودة إخواننا وأخواتنا الموجودين حاليا بمخيمات تندوف إلى أرض الوطن، كلها مواضيع تمثل تحديات تستدعي جبهة داخلية متينة. ومن ثَمَّة تبرز ضرورة توطيد مسار الديمقراطية، بتكريس أدوار الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وبث نَفَس جديد وقوي في فضاء الحريات وحقوق الإنسان، وتخليق الفضاء السياسي والتمثيلي، والانخراط باقتناع راسخ في مسار العدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي.

والمصداقية المترتبة على هذا المسار ستُكمِّل تلك التي تمنحها إياه المكتسباتُ الهامة لبلادنا على أصعدة: تحديث البنيات التحتية (موانئ ومطارات وطرق سيارة وخطوط سككية فائقة السرعة ومناطق صناعية ولوجستيكية ...)؛ وتطوير الطاقات المتجددة؛ والإصلاحات الاجتماعية والمؤسساتية (العدالة الانتقالية ومدونة الأسرة والدستور الجديد ...)؛ والتنويع النسبي للاقتصاد، والجذب المتعين تقويته للاستثمارات الأجنبية المباشرة (صناعة السيارات والطيران وترحيل الخدمات ...). وكذلك أوجه التقدم الواجب تعزيزها في ظروف حياة المواطنات

والمواطنين (محو الأمية والتمدرس والتغطية الصحية والوصول إلى الماء والكهرباء والحماية الاجتماعية ...)؛ ثم الإشعاع الدولي عبر التنظيم الناجح والإعداد المُتقَن المتعلقيْن باحتضان أحداث رياضية ذات بُعد كوني.

إن الزخم الشعبي والشعور الجمْعي بفخر الانتماء، المصاحبَيْن لدينامية هذه اللحظة التاريخية، ينبغي حُسنُ استثمارهما، بوصفهما فرصة تاريخية لإنجاح التحول الهيكلي للبلاد، ارتكازاً على مشروعٍ تنموي مُدمِج وطموح، من أجل مغربٍ ديمقراطي مزدهر ومتحرر من الفقر متعدد الأبعاد، يضمن الكرامة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنات والمواطنين ولكافة مجالاته الترابية.

غير أنه، للأسف، وبالرغم من مكتسبات بلادنا، تظل الشُّرُوخ الاجتماعية والتفاوتات المجالية قائمة. كما أن ضُعف المشاركة المواطِنة في الاستحقاقات الانتخابية وتراجُع الثقة إزاء الفاعلين السياسيين يتغذيان من استمرار اقتصاد الريع وتضارُب المصالح وتدهور الأخلاقيات في أوساط بعض النخب السياسية والاقتصادية. إن هذه الأعطاب، رغم كونها ليست وليدة اليوم إذ وردت دوماً في مختلف التقارير الرسمية، إلا أنها تشهد تفاقُماً غير مسبوق في عهد هذه الحكومة المنتهية ولايتها.

في سياق هذه التقارير التي أنجزتها الأمة، يتعلّق الأمر اليوم بتحديد، بشكلٍ واضح ومسؤول، العوائق التي تكبح الطاقات الإصلاحية لبلادنا. فلا يزال نموذجنا التنموي يتأخر في تجديد نفسه. كما أن قطاعات واسعة من اقتصادنا تخدم أقلية أوليغارشية آخذة في التوسع، في حين تسجّل التقارير الرسمية تفقير شرائح واسعة من الساكنة، وتدهور قدرتهم الشرائية، بما يفاقم التناقضات الطبقية والتوترات الاجتماعية. كما أن العديد من الشباب، من دون آفاق واضحة، يبحثون عن مكانٍ لهم داخل المجتمع.

إن نموذجنا الديمقراطي، الذي يعاني من عدم تفعيل دستور سنة 2011 بالشكل الأمثل والتام، بدأ يفقد زخمه تحت وطأة الضربات المتلاحقة لمشهد سياسي يعاني من تراجع المصداقية. كما أن الثقة في المؤسسات المنتخبة تتآكل بشكل خطير، بسبب الحد من صلاحياتها، علاوة على التأثير المتصاعد لممارساتٍ منافية للأخلاقيات وللقانون. كما يبعث على القلق تنامي القيود المفروضة على ممارسة الحريات وحقوق الإنسان. ويجد إصلاح الدولة والإدارة صعوبة في التجسُّد الفعلي على أرض الواقع. أما مسارُ التنزيل الفعلي للاتمركز الإداري واللامركزية فهو متوقف. كما تعاني الشفافيةُ بشدة من حيثُ تدبير ممتلكات الدولة والعقار العمومي.

في هذا السياق المتباين والملتبس، والذي تتداخل فيه مكتسباتٌ مؤكدة مع تراجُعات ثابتة، يبدو جَلِـيًّا عجزُ الحكومة، المشرفة ولايتها على الانتهاء، على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، والوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنات والمواطنين، وذلك على أكثر من مستوى:

- معدل بطالة يتجاوز عتبة 13% على المستوى الوطني و37% في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، من بينهم أكثر من 1,5 مليون شاب (2.9 مليون ما بين 15 و29 سنة) لا يعملون ولا يدرسون ولا يتلقون أيَّ تدريب أو تكوين مهني (NEET)؛
- معدل النشاط الاقتصادي للنساء لا يتجاوز 19%، ومعدل النشاط الوطني لا يتعدى 43,5%؛
- انزلاق 3,2 مليون مواطن إلى ما دون عتبة الهشاشة أو الفقر، منهم 2,5 مليون فقير يقطن 72% منهم في الوسط القروي؛
- لا يزال حواليْ 8,5 مليون مغربية ومغربي خارج منظومة التأمين الإجباري عن المرض، في نظامٍ للحماية الاجتماعية لم تضمن الحكومة المنتهية ولايتها لا شموليته ولا استدامته المالية؛
- معدل نمو غير كافٍ، بمتوسط يبلغ نحو 3% بالأسعار الثابتة بين عامَيْ 2021 و2025، مع تركّز ما يقارب 60% من خلق الثروة في ثلاث جهات فقط؛
- تفاوتات متزايدة في الدخل والثروة، بما يعكس قُصور وعدم فاعلية آليات إعادة التوزيع التي أقرَّتها الحكومةُ المنتهية ولايتها؛
- تراجع مؤشر ثقة الأسر من 65 نقطة في بداية الولاية الحالية إلى 57 نقطة في نهاية 2025، بعد أن سجّل أدنى مستوياته التاريخية (44 نقطة) عام 2023؛
- تفاقُم مقلق للعجز المزدوج: -3,5% بالنسبة للعجز المُعلَن في الميزانية العامة للدولة (-6% في الحقيقة إذا استُثنيت "التمويلات المبتكرة")، و-22,1% عجز الميزان التجاري (-353 مليار درهما في 2025)؛
- تفاقُم المديونية العمومية: 1.124 مليار درهم معلَن عام 2025 (67% من الناتج الداخلي الإجمالي)، لكن في الحقيقة 1.395 مليار درهم (83% من الناتج الداخلي الإجمالي) إذا ما أُدرجت بدقة الديون العمومية المضمونة؛

- تراجع مضطرد في ترتيب المغرب من حيثُ مؤشر إدراك الفساد: المرتبة 91 عالمياً في 2025، بعيداً عن المرتبة 73 التي كان يحتلها في 2018؛
- سياسة صناعية قاصرة وغير ناجعة، أخفقت في إحداث التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، إذْ لا تزال الصناعة المغربية لا تمثل سوى 15,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2024 (مقابل 23% أُعلن عنها في مختلف المخططات الصناعية)؛ وبات القطاع غير المهيكل أكثر نشاطاً من أي وقت مضى بو اقع 2 مليون وحدة إنتاجية غير مهيكلة تَمَّ إحصاؤها؛
- ضُعف بيّن لمردودية الاستثمار العمومي؛
- تردد وتراجُع في تفعيل اللامركزية واللاتمركز.

إن تقديم هذا التشخيص الصريح، الموجز والمسؤول، يُعدُّ بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية صرخةَ ضمير. والعمل من أجل تغيير هذا الو اقع هو واجبنا.

هكذا يبدو الاستحقاق الانتخابي ليوم 23 شتنبر 2026 لحظةً حاسمة لتسليطِ الضوء الكامل على الحصيلة الحقيقية للحكومة المنتهية ولايتها؛ ولطرح بديل موثوق وو اقعي أمام المغاربة. بديل ينبغي أن تنبثق عنه توجهات جديدة تقودها حكومة سياسية واعية بنافذة الفرص المتاحة أمام بلادنا، وقادرة على اغتنامها عبر اتخاذ إجراءات مِقدامة وطموحة، ذات أهداف وأولويات واضحة، ومتجهة قُدُماً نحو تحقيق أقوى تأثير اقتصادي واجتماعي.

برنامج حزب التقدم والاشتراكية 2027-2031: البديل الديمقراطي والتقدمي

من أجل سياسة يسارية صريحة ومعلنة

يرى حزب التقدم والاشتراكية أن الحكومات المتعاقبة منذ اعتماد دستور 2011، بما فيها تلك التي شارك فيها، رغم المكتسبات التي تحققت في السنوات الأولى، قد أخفقت في التطبيق الكامل والفعلي للأحكام الدستورية. ويتجلى ذلك فيما يتعلق بالمساءلة وتقديم الحساب (ربط المسؤولية بالمحاسبة)، وتخليق الحياة العامة، ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، والمشاركة الفعلية لمغاربة العالم في الانتخابات التشريعية، وكذلك في تفعيل بعض هيئات الحكامة الجيدة كالهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي. إن هذا التعطيل مُضِرٌّ

بمسيرة البناء الديمقراطي لبلادنا، ويلتزم حزب التقدم والاشتراكية بوضع حدٍّ لذلك إذا كان في وضعية قيادة الحكومة المقبلة.

علاوةً على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأغلبية الحكومية المنتهية ولايتها كانت قد ادَّعَتْ أن برنامجها ينسجم مع توجهات تقرير النموذج التنموي الجديد. ومن دون أن يعني ذلك أنَّ هذه الوثيقة تعكس بشكل كامل رؤية حزب التقدم والاشتراكية، فالواقع يُثبت أن السياسات العمومية المنتهَجة، خلال الولاية المنتهية، قد خانت طموحات هذه الخارطة طريق، وتخلت عن الإصلاحات التي أوصت بها، ولا سيما تلك المتعلقة بالإدماج والإنصاف والاستدامة والشفافية والأخلاقيات وخدمة الصالح العام.

وتنضاف إلى هذه الملاحظات عدةُ خلاصاتٍ تشخيصية بسيطة، لكنها دامغة، تستوجب ليس تعديلات ثانوية بل تحولات عميقة:

- لا يعاني المغرب من نُدرة الاستراتيجيات، بل من عجز في التلاؤم، والالتقائية، وتحديد الأولويات، وجودة التنفيذ والتقييم؛
- يَـمِيلُ كثيراً الفِعلُ العمومي إلى الإعلانات الميزانياتية، على حساب الإنجاز الفعلي، وعلى حساب الأثر الحقيقي على عيش المواطنات والمواطنين، بينما يغيب قياسُ هذا الأثر في معظم الحالات والأحيان؛
- يتغذى فقدان الثقة الديمقراطية من التركّز الصارخ للثروة، واستمرار الريع، وإضعاف الخدمات العمومية.

استناداً إلى هذا التشخيص المثير للقلق، وبحُكم مكانته كقوة سياسية كبرى ضمن اليسار المغربي الحديث، يَعتبر حزب التقدم والاشتراكية نفسه معنيًّا بالانخراط الملتزم والحازم في بناء برنامج حكومي ذي توجُّهٍ يساري وتقدمي، صريح ومُعلن عنه بوضوح. إن هذا البرنامج مؤسَّس على تحليل واقعي وصريح لأوضاع بلادنا، وعلى تقييمٍ مستخلص من تجربة الفِعل العمومي، فضلًا عن القراءة المتبصّرة للإخفاقات والانسدادات التي أفرزتها السياسات المعتمدة خلال السنوات الأخيرة.

وعليه، فإن برنامج حزب التقدم والاشتراكية 2027-2031 هو قبل كل شيء تعبيرٌ عن اختيار سياسي واضح ومتَّسِق، تحمله رؤية تقدمية للعدالة الاجتماعية، وللدور الإرادي الفاعل للدولة، ولمستلزمات سيادة الأمة (الاقتصادية والمالية والصناعية والطاقية والتكنولوجية والرقمية والغذائية والصحية والثقافية ...)، كما تحمله متطلبات الديمقراطية.

إنَّ برنامجنا للحكومة، المنخرط تماماً في دستور 2011 نَـصّاً وروحاً، يرتكز على قيم حزبنا، وعلى مو اقفه المبدئية، وعلى نضالاته التاريخية في سبيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وعلى أولوياته الاستر اتيجية و اقتراحاته بخصوص الإصلاحات الهيكلية التي يتقاطع قدر كبير منها مع توصيات التقارير الرسمية المهيكِلة للنقاش الوطني، كتقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، وتقرير الخمسينية، وتقرير النموذج التنموي الجديد.

هكذا، فإنه على أساس النقاش حول هذا البرنامج، سوف يُقاربُ حزبُ التقدم والاشتراكية موضوعَ أيّ مشاركة في أغلبيةٍ حكومية، إلى جانب تشكيلات سياسيةٍ ديمقراطية أخرى.

تعزيز دور المؤسسات الدستورية في تفعيل الإصلاح

في هذا الإطار، يُعيد الحزب تأكيد اقتناعه العميق بدور المؤسسات، وفي طليعتها المؤسسة الملكية التي تضطلع تاريخياً ودستورياً بدور محوري ومحرِّك في دعم الإصلاحات وتحريكها وتوجيهها، في إطار الدستور الذي يَضمنُ لكافة المؤسسات الأخرى ممارسة صلاحياتها كاملةً.

إن حزب التقدم والاشتراكية، المنخرط في روح الدستور ونصّه، والملتزم به، يَعتبِرُ بالموازاة أن الحَمْل le portage السياسي لأي فعل إصلاحي يقتضي تكريس دور الحكومة في ممارسة السلطة التنفيذية، وتنفيذ برنامجها، تحت سلطة رئيسها، والسهر على تنفيذ القو انين، والإشراف على الإدارة وعلى عمل المؤسسات والمقاولات العمومية.

كما يتعين تكريس دور البرلمان في ممارسة السلطة التشريعية ومر اقبة عمل الحكومة، وكذا ضمان استقلال القضاء وفعالية هيئات الحكامة الجيدة، وكذا آليات الديمقراطية التشاركية التي منطلقُها، دون أي شك، تعزيزُوعي المواطنات والمواطنين.

التزام حزب التقدم والاشتراكية تُجاه المغاربة

إنَّ خيار حزب التقدم والاشتراكية هو خيار الوفاء: الوفاء لقيمه، لمعاركه الفكرية، لانشغالات المواطنات والمواطنين، وللإطار المرجعي للأمة.

وخيار حزب التقدم والاشتراكية هو، أيضاً، خيار الوضوح والصراحة، والمسؤولية، والاختيار الدقيق للأولويات، وتحديد عدد محدود من الأهداف الاستر اتيجية القابلة للتحقيق، مع الحرص على توضيح وسائل تحقيقها، وتحمّل إكراهاتها، وقياس نتائجها.

وخيار حزب التقدم والاشتراكية هو، في نهاية المطاف، الدفاع عن مصالح أوسع الشر ائح الاجتماعية، وأساسا المستضعفة والأكثر حرماناً والأشد خصاصاً؛ والتعبئة الشعبية، وتوحيد

كل الطاقات المؤمِنة بالتغيير، وجميع القوى التي تشكِّلُ الحركة الاجتماعية، التقدمية والديمقراطية.

هكذا، سَتَقُودُ عَمَلَنا ثلاثة توجُّهات رئيسية:

الأول يقوم على ترجمة المقتضيات الدستورية والتوجهات الاستراتيجية للنصوص المرجعية سالفة الذكر إلى سياسات عمومية فعلية، مستهدفة وقابلة للتقييم. وسنحرص بشكل خاص على أن يتركز مجهود الدولة في مجالات التدخل التي يكون فيها الأثر الاقتصادي والاجتماعي أكثر حسماً لصالح أكبر عدد من المواطنات والمواطنين ولكافة المجالات الترابية. ولأن التقاسُم العادل للثروة يستوجب أولاً إنتاجها، سندعم المبادرة الخاصة والاستثمار، بما يضمن التوفيق ما بين خلق القيمة وتطوير المقاولات، الصغرى والمتوسطة في المقام الأول، وما بين التقدم الاجتماعي.

والثاني هو تأسيس برنامجنا الحكومي على خيارات محددة في مجال آليات التنظيم والضبط والتقنين والتمويل، مع التحديد العملي والبراغماتي للأولويات، وجدولة مرحلية وواقعية للإصلاحات، فضلاً عن اللجوء إلى التحكيمات الميزانياتية القطاعية والترابية. وستتميز "منهجية حزب التقدم والاشتراكية" في تنفيذ هذا البرنامج بمقاربة "منظوماتية systémique "، بما يضمن التقائية السياسات العمومية، وبالحرص على التقييم الدائم للفِعل العمومي، وعلى المشاركة المواطِنة في اتخاذ القرارات، وعلى الشفافية الميزانياتية، وعلى الحكامة الديمقراطية النموذجية، وعلى إلزامية تقديم الحساب، وكذلك على مقاربة ترابية، متجددة ومدمِجة.

أما التوجُّه الثالث فهو جعل قُدوة الأخلاقيات والكفاءة، بالنسبة لممثلي حزب التقدم والاشتراكية المتحملين لانتدابات عمومية، أولوية مطلقة. ونرى أن عدم الجمع بين الأعمال الخاصة وبين السلطة السياسية شرط لا مناص منه، لأجل ألاَّ يتم تحريفُ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في اتجاه خدمة مصالح خاصة. إننا نتصور برنامجنا للحكومة بمثابة عقدٍ للثقة وميثاقاً للوفاء. ولهذا السبب بالذات اتخذ حزب التقدم والاشتراكية قراراً غير مسبوق في المشهد السياسي المغربي: إلزام كل ممثليه المقبلين على ممارسة انتدابٍ عمومي بالتوقيع على ميثاق الأخلاقيات العمومية الملزم. وهذه الوثيقة المُدرجة ضمن ملاحق هذا البرنامج، ليست مجرد إعلان نوايا جماعية، ولكنها التزام موقَّع يتعلق بالذمة المالية، وتضارب المصالح، والشفافية، والوفاء للبرنامج وللمصلحة العامة. ذلك أننا نعتقد أن مصداقية أي برنامج لا تقوم فقط على أرقامه، بل تقوم أيضاً على الرجال والنساء الذين يحملونه.

وفي المحصلة، باندراج برنامجه للحكومة ضمن امتداد الإطار المرجعي للأمة، ومن خلال اختيار بناء هذا البرنامج حول رؤية مستقلة ليسار متجدد وصريح تمَّ تشكيلُ نُضجه عبر مسار تاريخي طويل، وباعتماد منهجية تنفيذٍ متفردة، ومن خلال الجرأة على التجسيد الأخلاقي لالتزاماته، يتطلع حزبُ التقدم والاشتراكية إلى إقناع المغاربة بمنحه ثقتهم إبَّان اقتراع 23 شتنبر 2026 من أجل تمثيلهم.

إننا نروم البرهان لمواطناتنا ومواطنينا على أن عرض حزب التقدم والاشتراكية يشكل أفضل بديل عن فشل الحكومة المنتهية ولايتها، ويُجسد أفقاً يبعثُ على الحماس من أجل المواطنات والمواطنين، ولا سيما من أجل الأجيال الشابة.

أولويات برنامج حزب التقدم والاشتراكية 2027-2031

من الوهم الاعتقاد بأنَّ ولايةً حكوميةً واحدة، ممتدة على خمس سنوات، ستكون كافية لحمل الأجوبة عن كل أعطاب مجتمعنا، ولجعل المغرب نموذجاً في الرفاه والمواطَنة، كما نحلم بذلك. لذلك يتعين تحديد الأولويات الموضوعاتية والقطاعية، و اقتراح أهداف دقيقة وقابلة للقياس ومُجدوَلة زمنياً، وإجراءات و اقعية لبُلوغها. وفيما يلي ما يقترحه حزب التقدم والاشتراكية، ضمن برنامجه للحكومة، موزعاً على أربعة محاور كُبرى:

I. محور التنمية البشرية : الاستثمار في الإنسان، بالاختيار الحاسم والنهائي للمستشفى العام وللمدرسة العمومية والشغل اللائق وتحرير الطاقات عبر الثقافة والرياضة؛

II. المحور الاقتصادي والإيكولوجي : من أجل سيادة إنتاجية واقتصاد منظَّم في خدمة التنمية والانتقاليْـن الإيكولوجي والتكنولوجي؛

III. المحور الديمقراطي : من أجل نَفَس ديمقراطي جديد، وتخليق الحياة العامة، والمساواة، وتشجيع الشباب، والنهوض بأوضاع وحقوق مغاربة العالم، ومن أجل ثقافة المواطنة والحس المدني؛

IV. المحور الجيوسياسي : المغرب فاعل إقليمي ذو سيادة، منتصر للسلام، ملتزم باحترام القانون، وبالتعددية القطبية، وبنظام عالمي عادل.

ملحوظة منهجية

الفصول التالية، المخصص كل منها لمحور من محاور البرنامج، مُنظَّمة تماثلياً وفق نفس التصميم: مقدمة؛ ثلاثة أهداف كبرى تتفرع عنها أهداف فرعية وعشرة التزامات/مقترحات؛ ثم جدول للإجراءات الميزانياتية المُرَقَّمَة.

وتجدر الإشارة إلى أن المبالغ المالية المُعلَنة في هذا البرنامج تعني الزيادات الميزانياتية المتوقعة على امتداد إجمالي مدة تنزيل البرنامج، أي 5 سنوات (السنوات المالية من 2027 إلى 2031 متضمنة)، والمرجع (النقطة الأساس) في ذلك هو ميزانية الدولة لسنة 2026.

I. محور التنمية البشرية : الاستثمار في الإنسان، بالاختيار الحاسم والنهائي للمستشفى العمومي وللمدرسة العمومية والشغل اللائق وتحرير الطاقات عبر الثقافة والرياضة

I.1. إصلاح الصحة: المستشفى العمومي أولاً

لا يزال العرض الصحي، بما في ذلك للموارد البشرية الطبية، يتركز في المدن الكبرى، بينما تعاني المناطق المحيطية والنائية والقروية من ضُعف الموارد والتجهيزات، مما يحوّل هذه المجالات الترابية إلى مناطق "قاحلة صحيًّا". والمؤشرات الوطنية من حيث الأسِرَّة والموارد البشرية أدنى بكثير مما هو مُوصى به كمعايير كونية من قِبَل منظمة الصحة العالمية، مع تفاوتات مجالية حادة.

غير أنَّ وراء هذا الاختلال الظاهر، يُعاني كذلك النظام الصحي ببلادنا من ضُعف بنيوي أعمق، يتمثل في قصور الرعاية الصحية الأولية وفي خدمات الاستقبال الأول، بما يُعيقُ الوقاية والكشف المبكر وتتبع الأمراض المزمنة واستمرارية العلاج وتنظيم الولوج إلى المستشفيات.

وعليه، يتعلق الأمر، بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية في أفق الخمس سنوات القادمة، بالعمل على جعل ثقافة الوقاية (بما يشمل التغذية، والنظافة، والرياضة ومكافحة الإدمان) تتقدّم على ثقافة السياسة العلاجية، بجعل المستشفى العمومي في متناول الجميع من حيث الولوج، مع إعادة الاعتبار لجودة الخدمات الصحية ولكرامة المرضى، والنهوض بمكانة الأطر الصحية وتحفيزها والحفاظ عليها، وتحديث الحكامة الاستشفائية، وإعادة ثقة المواطنات والمواطنين في منظومة الصحة العمومية.

لكن طموح حزب التقدم والاشتراكية يتجاوز ذلك، إذ يتعلق الأمر، في الجوهر، ببناء منظومة صحية متناسقة، منظَّمة حول مسار سَلِس للعلاجات، يتمحور حول المواطن، ويُوفِّق بفعالية بين الرعاية الصحية للقرب، وبين المستشفى، وبين الوقاية والحماية الاجتماعية.

إن هذا الإصلاح يندرجُ في إطار استمرار التحولات التي أطلقتها المملكة (تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، إصلاح الحكامة الاستشفائية، الاعتماد على اللامركزية واللاتمركز والمجالات الترابية)، مع إرادة واضحة لتعزيز هذه التحولات، وتصحيح نقائصها واختلالاتها، وجعلها فِعليةً تماماً في حياة المواطنات والمواطنين.

هكذا، يضع برنامجُ حزب التقدم والاشتراكية للحكومة ثلاثة أهداف كبرى في أفق 2031 في مجال السياسة الصحية:

الهدف 1: إنقاذ الأرواح

- تعزيز، على سبيل الأولوية، الوقاية، والكشف المبكر، وتتبع الأمراض المزمنة، واستمرارية العلاجات على مستوى هياكل القُرب الصحية؛
- دمج الصحة النفسية ضمن منظومة الرعاية الصحية الأساسية، بتجهيز ما لا يقل عن ثلث المراكز الصحية بوسائل كشف الاضطرابات النفسية وتوجيه المرضى[1]، وتعزيز التكفل الطبي بالأمراض الأكثر انتشارًا (الاكتئاب والقلق الحاد بصفة خاصة)، مع العمل على جعل تكاليف العلاج، بما فيه علاج الإدمان، في متناول الجميع بشكل أكبر؛
- خفض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى النصف، ليبلغ 24 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية، مقارنةً بـ 48 حالة وفاة (هدف وزارة الصحة لسنة 2025[2])؛
- خفض معدل وفيات المواليد الجُدد إلى 5 حالات وفاة لكل 1000 ولادة حية، مقارنة بـ 10 حالات وفاة في 2023[3]؛
- خفض معدل وفيات الرُّضَّع والأطفال دون الخامسة إلى ما دون 10 حالات وفاة لكل 1.000 ولادة حية، مقارنة بـ 17 حالة وفاة في 2023[4]؛
- تقليص معدل الوفيات المبكرة للبالغين بين 30 و70 سنة من جراء الأمراض غير المعدية (أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري والأمراض التنفسية المزمنة) من 24% المسجلة في 2022[5] إلى أقل من 15%؛
- إعادة إرساء "الصحة المدرسية" من أجل الكشف عن اضطرابات البصر والسمع والتوحّد أو مؤشرات سوء التغذية.

الهدف 2: تغطية 100% من المغاربة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتخفيف العبء المالي للإنفاق الصحي على الأسر

- تعميم التغطية بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض AMO، بنهاية 2028. ولكن فوق التغطية الشكلية، ضمان تغطية صحية فعلية: حقوق مفتوحة ومستمرة؛ تكفل حقيقي بالأمراض الخطيرة والمزمنة؛ والحماية من تَحَمُّل النفقات الباهظة للعلاج؛
- خفض قيمة "الباقي أو الفارق المفروض التكفُّل به ماليا"، أيْ المساهمة الشخصية للمرضى، بمعنى الحصة من التكاليف المُفوتَرة المتحمَّلة فعلياً من قِبَل المؤمَّنين، من 38% في 2022[6] إلى 25%، وفق توصيات منظمة الصحة العالمية.

الهدف 3: جعل المستشفى العمومي ركيزة العرض الصحي

- رفع حصة نفقات الصحة في المستشفى العمومي وفي المؤسسات -التي يستحق دورها الإيجابي الإشادة- إلى أكثر من 50%، مع ضمان توزيع عادل للعرض الصحي على كامل التراب الوطني؛
- إعادة تنظيم المنظومة الصحية حول نموذج مندمج، تُشكِّل فيه علاجات ورعاية القرب المستوى الأول للولوج، ويمثل المستشفى مستوىً للخدمات الصحية المتخصصة؛
- تعبئة إسهام القطاع الصحي الخصوصي، لا سيما في المناطق التي تعاني خصاصًا حادا في الخدمات الطبية، مع تأطير ممارساته وتنظيم جودته وتعريفاته، بما يجعله في خدمة الأهداف الاستراتيجية الوطنية.

إنه، من أجل بلوغ الأهداف المذكورة، سيكون ضروريًّا تعبئةُ ميزانية إضافية إجمالية تبلغ نحو 47 مليار درهماً على مدى خمس 5 سنوات، أيْ زيادة في النفقات العمومية للصحة من 2,3%[7] في 2026 إلى 2,9%[8] من الناتج الداخلي الإجمالي المُتوقَّع في 2031. ومع ذلك، سيظل هذا المعدل، رغم الجهد الميزانياتي الكبير، دون توصيات منظمة الصحة العالمية (5% من الناتج الداخلي الإجمالي) بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط.

وينبغي، كذلك، أن يندرج هذا الجهد الميزانياتي في مسار تدرُّجي، مستدام، ومصحوب بآليات للتحكم في النفقات، ولضبط وتقنين المنظومة برمتها (الأدوية؛ ملاءمة العلاجات؛ حكامة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض).

ولهذا الغرض، يلتزم حزب التقدم والاشتراكية بتفعيل القرارات التالية:

- الالتزام 1: إعادة تقييم مجموع الاستراتيجيات الوطنية للصحة، بإدراج رؤية منظومية، وتمفصل واضح بين الوقاية ورعاية وعلاجات القرب، والمستشفى، والتمويل؛
- الالتزام 2: إدماج، مع نهاية 2028، الثمانية و النصف (8,5) مليون مغربية ومغربي الذين لا يزالون مقصيين خارج التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (منهم 3,6 مليون مسجلون لكن حقوقهم مغلقة)، وضمان تغطية صحية فعلية، ولا سيما بالنسبة للأمراض المزمنة والمكلِّفة. ويظل الهدف الأسمى، بهذا الصدد، هو تخفيف العبء المالي على المؤمَّنين؛
- الالتزام 3: رفع عدد الأسرة الاستشفائية العمومية المتاحة من 7,6 سرير[9] إلى 10 أسرة لكل 10.000 نسمة، أي ما يقارب 9.000 سرير إضافي في 5 سنوات، مع اشتراط أن تكون الاستثمارات مرتبطة بقابليتها للتوظيف الفعلي وبمدى انسجامها مع الحاجيات المجالية ومع متطلبات رعاية القرب؛

ملحوظة: سيُمكِّن هذا الالتزام، بالكاد، ومع إسهام القطاع الخاص، من الاقتراب من المعدل الجهوي المتمثل في 20 سريراً لكل 10 آلاف نسمة، لكنه سيبقى بعيداً جداً عن عتبة 30 سريراً لكل 10 آلاف نسمة، باحتساب كل القطاعات، والتي توصي بها منظمة الصحة العالمية بالنسبة لبلدٍ ذي دخلٍ متوسط كالمغرب.

- الالتزام 4: مضاعفة عدد الموارد البشرية الصحية في المستشفى العمومي، بالانتقال من نحو 4 أطباء لكل 10.000 نسمة في 2025 إلى 8 في 2031؛ ومن 10,9 ممرض وتقني صحي لكل 10.000 نسمة إلى ما يقارب 20 في الفترة ذاتها. أيْ الإحداث الصافي لقُرابة 15.000 منصب طبيب، و33.500 منصب ممرض وتقني صحي، على مدى 5 سنوات. وهذا يعني تكوين نحو 3.000 طبيب كل سنة (مقابل 2.200 حالياً)، و6.700 ممرض (علما أنَّ طاقة استيعاب المعاهد العليا للمهن التمريضية والتقنيات الصحية هي 8.360 مقعداً في 2024)؛

ملحوظة: سترفع هذه المناصب المُحدَثة نسبة التغطية إلى حواليْ 30 مهنياً صحياً لكل 10.000 نسمة (أو 39 إذا أُدرجت مساهمة القطاع الخاص). بما سيضع المغرب أدنى بقليل من عتبة التغطية الصحية الشاملة لمنظمة الصحة العالمية، المحددة في 44,5 مهنياً صحياً لكل 10.000 نسمة.

- الالتزام 5: ضمان أن 90% من المواطنات والمواطنين يُوجدون على بُعد أقل من ساعة من مؤسسة صحية عمومية تقدم الخدمات الصحية فعليا. وتجهيز 100% من الأقاليم بخدمات المستعجلات على مدار الساعة 24/24، وبمستوى أدنى من التجهيزات الطبية

القابلة للتشغيل (التصوير بالأشعة، التحاليل الطبية الأساسية، غرف العمليات ...). ويتم ذلك بتجميع وتوطيد البنيات التحتية والموارد البشرية والطب عن بُعد والوحدات المتنقلة، وضمان الاشتغال الفعلي للهياكل؛

- الالتزام 6: رفع نسبة الولادات بإشراف مهني-طبي مؤهل إلى ما فوق 90% في الوسط القروي[10] بحلول 2031، من خلال تعزيز رعاية صحة القرب ولوازم المستعجلات الملائمة للمناطق القروية والنائية؛
- الالتزام 7: خفض متوسط مدة الانتظار بالنسبة للاستشارة في المستشفى العمومي، إلى النصف، عبر إعادة تنظيم مسارات الرعاية والعلاجات، وتنظيم تدفقات الولوج، وتوسيع رقمنة مندمجة للمنظومة. وكذلك خفض آجال التكفل وآجال إرجاع التعويضات؛
- الالتزام 8: إعادة الاعتبار للوضع المادي للمهنيين الصحيين، في إطار ميثاق اجتماعي يشمل الاعتراف وتحسين ظروف العمل وآفاق المسار المهني، مع دمج آليات التثبيت المهني والتحفيزات المجالية للحد من الاختلالات وهجرة الكفاءات؛
- الالتزام 9: توطيد الاستقلالية في التسيير مع مراقبة بعدية، في سياق الإصلاحات الجارية (المجموعات الصحية الترابية)، وتعزيز المسؤولية والشفافية والنجاعة. وإلزام المؤسسات الصحية العمومية بالحصول على اعتماد وفق معايير وطنية يتعين إعدادها واعتمادها؛
- الالتزام 10: إعادة الاعتبار لصورة المستشفى العمومي، واستعادة ثقة المواطنات والمواطنين في نجاعة منظومة الصحة العمومية، من خلال نتائج ملموسة: تحسين الاستقبال، وتقليص مدد الانتظار، وجودة الخدمات الصحية العمومية.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. إعادة تقييم جميع الاستراتيجيات الوطنية للصحة.	- عقد ملتقيات وطنية تجمع متخصصي القطاعين العمومي والخصوصي للصحة لتقييم الاستراتيجيات الوطنية المعمول بها وإجراء التصحيحات اللازمة؛	بدون أثر ميزانياتي يُذكر

	- إدماج رؤية شاملة للمنظومة الصحية وصياغة نموذج مرجعي؛ - إصدار المرسوم التطبيقي القاضي بمنع التدخين في الأماكن العمومية، مع التنصيص صراحةً على شُمول المنع للسجائر الإلكترونية وأكياس النيكوتين، مع تشديد العقوبات المترتبة على المخالفات.	
2. إدماج الـ8,5 مليون مغربي المقصيين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتخفيف العبء المالي على الأسر.	- إدماج 100% من المستفيدين السابقين من نظام RAMED في نظام AMO Tadamon؛ - توحيد سلات العلاجات وإلغاء انقطاعات الأنظمة (إلغاء إغلاق الحقوق)؛ - تعزيز التكفل بالأمراض المزمنة والمكلفة؛ - تخفيض أسعار الأدوية بالتشاور مع المنتجين الصيدلانيين ومستغلي الصيدليات، مع مراجعة التعريفة الوطنية المرجعية في اتجاه رفعها؛ - تشجيع الإنتاج الوطني وتوسيع اللجوء إلى الأدوية الجنيسة؛ - مراجعة المرسوم المنظم لمنح تراخيص الوضع في السوق (AMM)، بما يتيح إرساء مسطرة استعجالية سريعة ذات أولوية لمعالجة ملفات تصنيع الأدوية محليًا؛ ومعالجة الإشكالية الجبائية الناجمة عن تطبيق نسبة 20% كضريبة على القيمة المضافة على المدخلات الصناعية، في حين تُعفى المنتجات النهائية منها؛ ومنع ممارسات الإغراق السعري للأدوية الأصلية (Princeps) خلال الثمانية عشر شهرًا الموالية لطرح الدواء الجنيس في السوق؛ - الإرساء التدريجي لـ«البطاقة الخضراء» التي تتيح الولوج إلى العلاج والأدوية دون أداء مسبق؛	مُدرَج في تقدير البند 3.I التضامن

	- النظر في اعتماد نسبة تعويض متفاوتة حسب ما إذا كانت العلاجات تُقدَّم في القطاع العمومي أو الخاص (90% مقابل 70% مثلًا)؛ - مراقبة ممارسات القطاع الخاص، ولا سيما الإفراط في الاستهلاك الطبي.	
3. رفع الأسِرَّة العمومية المتاحة إلى 10 أسرة لكل 10.000 نسمة (+9.000 سرير)	- بناء وتوسيع الطاقة الاستيعابية لمراكز ومستشفيات القرب بشكل مستهدَف (7.000 سرير) مع الأولوية للمناطق الأقل تجهيزاً (المناطق القروية والجبلية)؛ - إعادة تأهيل كاملة للمستشفيات القائمة وإعادة فتح الأسِرَّة المغلقة (2.000 سرير)؛ - اعتماد معايير موحدة للغرف والخدمات للحد من التكاليف؛ - اشتراط الاستثمارات بمؤشرات للاشتغال الفعلي.	6,8 مليار درهم (750 ألف درهم/سرير كمتوسط تكلفة البناء والتجهيز)
4. رفع أعداد مهني الصحة العاملين في المستشفى العمومي (+15.000 طبيب و+33.500 ممرض)	- التوظيف المكثف على مدى سنوات، وفق تخطيط وطني؛ - رفع طاقات التكوين (كليات ومعاهد التكوين المهني في مجال الصحة ومعاهد المهن التمريضية والتقنيات الصحية)؛ - إيلاء الأولوية للتخصصات التي تعاني نُدرة حادة في الكفاءات (التخدير والإنعاش، الأشعة، الطب النفسي، الجراحة، أمراض الكلى ...)؛ - وضع طبّ الأسرة في قلب منظومة الوقاية والمتابعة الطبية؛ - اعتماد تحفيزات وتعويضات ترابية إلزامية عن العمل في المناطق النائية؛ - تشجيع العقود الثابتة والتنقل المُقنَّن والمسارات المهنية المُخطَّطة؛ - وضع حد للجمع بين العمومي والخصوصي غير المُنظَّم.	20,5 مليار درهم (+3.000 طبيب/سنة بـ210.000 درهم/سنة و+6.700 ممرض/سنة بـ110.000 درهم/سنة، تشمل التحملات الاجتماعية)

5. ضمان الولوجية الترابية (90% من الساكنة على بُعد أقلّ من ساعة من فضاء العلاج، وتعميم المستعجلات والتجهيزات التقنية)	- وضع خريطة وطنية لمناطق الخصاص الصحي الحاد واستدراكه تدريجيا؛ - رفع مستوى المستشفيات الإقليمية، وتوفير إسعاف 24/24 بداخلها؛ - إعادة انطلاق مكاتب الصحة البلدية والمراكز الصحية وتزويدها بالوسائل اللازمة؛ - ربط تطوير البنيات التحتية الصحية في الوسط القروي بالولوج إلى الماء الصالح للشرب وتطهير السائل باعتبارهما خط الدفاع الأول ضد الأمراض المعدية؛ - توفير وحدات متنقلة والطب عن بُعد للمناطق المعزولة؛ - إحداث الصيدليات الاستشفائية بما يضمن توفر الأدوية الأساسية داخل المستشفى العمومي ويجنب اقتناءها من الخارج في حالات الاستعجال؛ - تعزيز خدمة المساعدة الطبية المستعجلة (SAMU) والنقل الصحي.	3,5 مليار درهم (لرفع المستوى واقتناء التجهيزات)
6. رفع نسبة الولادات المُؤطَّرة طبياً إلى 90% في الوسط القروي	- تجهيز كل جهة بطوافتَين مُجهزتيْن طبياً تابعتَيْن للمستشفيات الجامعية؛ - إحداث دور للولادة أو دور للأمومة يمكن أن تؤدي دور الوسيط بين المنزل والمستشفى في المناطق القروية المعزولة؛ - إضافة إلى التدابير المرتبطة بالالتزامات 3 إلى 5.	1,0 مليار درهم (لتكلفة الاستثمار والتشغيل؛ 42 مليون درهم/وحدة)
7. تخفيض مدة الانتظار والتكفل وإرجاع التعويضات، إلى النصف	- وضع منصة رقمية وطنية للمواعيد الاستشفائية؛ - اعتماد الملف الطبي الرقمي المُعمَّم؛ - التوظيف الموجَّه في التخصصات ذات الخصاص الحاد؛ - تمديد أوقات العمل (مساءً ونهاية الأسبوع وأيام العطل) في المستشفيات المكتظة؛	0,5 مليار درهم (لإعادة التنظيم وتطوير المنظومات الرقمية)

	- إعادة تنظيم مسارات المرضى وتنظيم تدفقات الولوج؛ - إقامة شراكات مؤقتة مع القطاع الخصوصي تحت الرقابة العمومية.	
8. إعادة الاعتبار للوضع المادي للمهنيين الصحيين بالتشاور مع ممثليهم	- الانخراط في حوار اجتماعي قطاعي مع الممثلين النقابيين للمهنيين الصحيين منذ بداية الولاية؛ - التطبيق الفعلي والتام لأحكام القانون 09-22 المتعلق بالوظيفة الصحية؛ - تفعيل نظام الأداء مقابل الخدمة le paiement à l'acte لفائدة الأطباء بالمستشفيات العمومية، مع إرساء الضمانات والضوابط الكفيلة بتفادي الانزلاق نحو منطق "الإنتاجية المفرطة".	13,2 مليار درهم (12,5% × 105 مليار درهم = حصة الموظفين الطبيين في إعادة تقييم موظفي الدولة عموماً)
9. توطيد الاستقلالية الفعلية في التسيير، واعتماد المستشفيات العمومية	- وضع عقود أهداف ووسائل؛ - إرساء مجالس إدارة بتعددية الأعضاء (أطباء وجماعات ترابية ومجتمع مدني)؛ - تعيين إدارة مؤهلة؛ - إلزام المدراء بالنتائج؛ - نشر تقارير الأداء سنوياً؛ - اعتماد مرجعيات وطنية مستلهَمة من معايير منظمة الصحة العالمية/HAS[11] (الهيئة العليا للصحة)؛ - إجراء تدقيقات مستقلة بشكلٍ منتظم؛ - اعتماد مَنح شهادات الاعتماد للمستشفيات تدريجيًا وعلى أفواج ومراحل متتالية؛ - إحداث مرصد لأخلاقيات وجودة الخدمات الاستشفائية، يُغذّى بتبليغات وتظلمات المواطنين؛ - العمل بتنسيق مع الإصلاحات الوطنية الجارية.	1,0 مليار درهم (750 مليون درهم للإصلاح القانوني وأنظمة المعلومات وتكوين المدراء؛ 250 مليون درهم للاعتماد والتدقيقات)

10. إعادة الاعتبار لصورة المستشفى العمومي	- توسيع العرض العمومي الصحي بشكل مكثف (الالتزامات 3 إلى 6)؛ - ضمان تكفل مالي أفضل (الالتزام 2)؛ - تقليص مدد الانتظار وتحسين جودة العلاجات وتجربة المريض (الالتزامات 7 إلى 9)؛ - إطار تنظيمي للشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ - حملة تواصل وطنية حول تجديد المستشفى العام.	0,5 مليار درهم (للتدبير والتواصل؛ الباقي مُدمَج في الاستثمارات السابقة)
		المجموع: 47,0 مليار درهم

يمثّل الجهد الميزانياتي المقترح زيادةً مستهدَفةً ومضبوطة، مركَّزةً على الرافعات التي تُؤثِّر فعلاً في جودة الرعاية الصحية: أُطُر بشرية مؤهلة ومحفَّزة، وتجهيزات ملائمة للحاجيات، ورعاية صحية قريبة، وحكامة جيدة للمنظومة. في منظومة باهظة التكاليف وشديدة التفاوت وغير ناجعة، يصبح الإنفاق بشكلٍ أفضل بنفس الأهمية كالإنفاق بشكلٍ أكبر.

إنَّ الرهان ليس الوعد بمنظومة مثالية على الورق، بل الرهان هو التحويل الملموس للوُلُوج إليها، وجودتها، واستمراريتها، لفائدة جميع المواطنات والمواطنين. والأمر يتعلق تحديداً بضمان آجال تكفل معقولة، وحضور طبي متوازن على التراب الوطني، ومؤسسات عمومية مُجهَّزة جيداً وقادرة على علاج المرضى في احترام تام لكرامتهم.

هكذا، يختارُ حزب التقدم والاشتراكية إصلاحاً للصحة العمومية مبنياً على اشتراط الصرامة والمسؤولية والاحترام.

ويرتكز هذا الإصلاح على أهداف قابلة للقياس، والتزامات ميزانياتية صريحة ومحددة زمنياً، وعلى إلزامية تحقيق النتائج. إن مصداقية العمل العمومي لن تُقاسَ بضخامة واتساع الوعود، بل بقدرة حكومةٍ يَقُودُهَا حزبُ التقدم والاشتراكية على ضمان أن يشتغل المرفق العمومي للصحة بصورة فعالة ومستدامة، في خدمة جميع المواطنات والمواطنين وكافة المجالات الترابية.

I.2. إصلاح التعليم والتكوين والتعليم العالي: المدرسة والجامعة العموميتان ركيزتَان لتكافؤ الفرص ولمجتمع المعرفة

تمر المدرسة العمومية المغربية، منذ سنوات طويلة، بأزمة عميقة ومتعددة الأوجه. فبالرغم من الجهود الميزانياتية المستمرة، إذ بلغت ميزانية وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة 99,2 مليار درهماً برسم 2026 و116,5 مليار درهماً بإضافة ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، لم تعد المدرسة والجامعة العموميتان قادرتَيْن على الاضطلاع بمهمتهما الأساسية، باعتبارهما مصعداً اجتماعياً، ولا على ضمان اكتساب جميع بنات وأبناء الوطن للمعارف والكفايات الأساسية بصرف النظر عن أصلهم الاجتماعي أو مكان إقامتهم.

تتقاطع التقييمات الوطنية والدولية وتتجه نحو خلاصة تشخيصية واحدة: نسبة تدعو للقلق من التلاميذ لا تتقن المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والفهم والرياضيات في نهاية مرحلة الابتدائي، ومعدلات الهدر المدرسي تبقى مرتفعة (لا سيما في سلك الإعدادي)، وتتعمق الفوارق المجالية والاجتماعية، وثقة الأسر في المدرسة العمومية تتآكل، مما يُغذّي فعلياً الخوصصة بحُكم الواقع للنظام التعليمي.

تجد هذه الصعوبات جزءً من أصلِها في سنوات التمدرس الأولى. ذلك أنه بالرغم من التقدم المحقق في السنوات الأخيرة، يظل التعليم الأولي يُعاني قصوراً بنيوياً: وُلُوج متفاوت بحسب المجالات الترابية والأوساط الاجتماعية؛ وجودة بيداغوجية غير متجانسة؛ وتأطير غير مؤهل بما يكفي؛ وظروف استقبال هشة أحياناً. هكذا، فإن التفاوتات في التعلّم تتشكل مبكراً جداً، وغياب تعليم أولي جيد ومُمَأسَس للجميع يُقوِّض دائماً حظوظ نجاح التلاميذ على امتداد مسارهم الدراسي.

من جهة أخرى، لا يجد عدد كبير من خريجي التعليم العالي موطئاً لهم في سوق الشغل، مما يُغذّي معدلاً قياسياً للبطالة في صفوف حاملي الشهادات (19,1% في 2025)، ولدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (37,2%). كما بلغ حجم الشغل الناقص بدوره مستوىً قياسياً ب 1,19 مليون شخصاً في 2025.

في مواجهة هذا الوضع، يتخذ حزب التقدم والاشتراكية خياراً واضحاً وصريحاً بإيلاءِ الأولوية المطلقة للمدرسة والجامعة العموميتَيْن، ولا سيما تنفيذ الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 التي بلورها المجلسُ الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا القانون الإطار 51-17 المعتمد منذ سنة 2019، وتوصيات النموذج التنموي الجديد. يتعلق الأمر، على مدى الولاية 2027-2031، بالمضي قُدُماً نحو حكامة قائمة على ربط المسؤولية بالمحاسبة، تتجاوز القوالب المركزية والبيروقراطية،

وتُحرر طاقات الإبداع والابتكار؛ وباستعادة جودة التعلّمات عبر إعادة التفكير في النموذج البيداغوجي، والحد من التفاوتات المدرسية بصورةٍ جذرية، وجعل المدرسة فضاءَ الإدماج والتمازُج الاجتماعي بامتياز، وإعادة الاعتبار لمهنة التدريس، والرفع من معدل قابلية توظيف خريجي التعليم العالي، وتطوير الابتكار والبحث والتطوير، وأخيراً استعادة ثقة المواطنات والمواطنين في منظومتهم التعليمية العمومية.

هكذا، نضع الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية في مجال سياسة التربية والتكوين والتعليم العالي:

الهدف 1: جعل اكتساب المعارف والكفايات من قبل الجميع رافعةً لتحقيق المساواة والارتقاء الاجتماعي

- تحسين إتقان التعلمات الأساسية (القراءة والكتابة والفهم والرياضيات) ولغة أجنبية في نهاية مرحلة الابتدائي، بهدف التقدم في الترتيب العالمي بالاختبارات المعيارية (PISA[12] وTIMSS[13] وPIRLS[14]) عوضاً عن المراتب المتأخرة الراهنة؛
- تنمية روح الاستقلالية والتفكير النقدي وروح المسؤولية، منذ سن مبكرة، من خلال مقاربات بيداغوجية جديدة؛
- جعل التعليم الأولي أساسًا للمواطنة وحجر الزاوية لتكافؤ الفرص بالنسبة لجميع أطفال المغرب. والاستناد، من أجل ذلك، إلى النسيج الجمعوي، مع الاحتفاظ للدولة بدور التأطير والضبط والتنظيم والتوجيه المنوط بها، ومع مَركزة المسؤولية على مستوى وزارة التربية الوطنية.
- خفض نسبة الهدر المدرسي[15] ب 50%، لا سيما في الإعدادي، وكذلك خفض الفجوة في الأداء والجودة بين المؤسسات في المجاليْن القروي والحضري؛
- خفض نسبة الرسوب في امتحانات نهاية مرحلة الثانوي التأهيلي بـ 30%؛
- استهداف مستوى 2B على الأقل (متوسط متقدم) في لغة أجنبية لجميع حاملي الباكالوريا، ومستوى 1C (مستقل إلى متمكن) لـ 20% منهم؛
- تعزيز منظومة المواكبة في التوجيه ابتداءً من الثانوي؛
- ضمان حق التعلم مدى الحياة للجميع؛

15

-
- تثمين مسار التعليم المهني، وجعله فرعاً جذاباً، بهدف أن يتبع 15% من تلاميذ الإعداديات والثانويات المسار المهني، مقابل 1% و5% حالياً على التوالي؛
- الاستناد إلى العرض التكميلي للتعليم الخاص، مع تأطير ممارساته، وتنظيم وضبط جودته وتسعيرته، بهدف جعله في خدمة الأهداف الاستراتيجية الوطنية.

الهدف 2: جعل المدرّس والمجال الترابي في قلب المنظومة التعليمية

- تعزيز وتحديث التكوين الأساسي والمستمر للمدرسين؛
- إعادة الاعتبار، بشكل تدريجي، لأجور المدرسين، وتحسين ظروف عملهم؛
- إعادة الاعتبار لمهنة التدريس ولصورتها ومكانتها الاجتماعية الجذابة، بما يستقطب أفضل الكفاءات نحو مهن التعليم؛
- جعل المدرسة النواة المجتمعية للتربية والتكوين، بتوفير فضاء ملائم للاستقبال، وبتحسين تنظيمها وبنياتها التحتية، ومواردها البشرية وحكامتها؛
- توسيع، من خلال القوانين التنظيمية السارية أو تعديلها، اختصاصات الجماعات الترابية في مجال اشتغال مؤسسة التربية والتكوين، حول مشروع تربوي ترابي.

الهدف 3: جعل المغرب قوة إقليمية على الصعيد الجامعي والعلمي والتكنولوجي

- استدراك العجز الكبير في البنيات التحتية والتأطير الجامعيَّيْن[16]؛
- تمكين الجامعات من استقلالية حقيقية إدارياً وبيداغوجياً ومالياً؛
- تحسين النظام البيداغوجي، ولا سيما من خلال نظام إجازة-ماستر-دكتوراه LMD القائم على آلية الأرصدة الفاعلة، وإصلاح عميق للأسلاك الجامعية الأولى؛
- تثمين التكوين المهني وجعله فرعًا للتميز؛
- الوصول إلى تصنيف جامعة عمومية مغربية واحدة على الأقل ضمن قائمة أفضل 500 جامعة في العالم[17] QS World University Rankings أو Shanghai Ranking's
- بلوغ 1.000 براءة اختراع جامعية سنوياً ابتداءً من 2031؛[18]

- رفع ميزانية البحث والتطوير (R&D) إلى 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، وربط البحث والابتكار والتطوير بالتصنيع الوطني. مع إعفاء تعويضات ومعدات البحث العلمي من الضرائب؛
- حماية مبدأ مجانية التعليم العالي العمومي، وتقوية التدبير الديمقراطي والصلاحيات التقريرية لمجالس الجامعات؛

على أساس كل ذلك، ستستوجب التدابير الكفيلة ببلوغ هذه الأهداف الاستراتيجية، ميزانيةً إجماليةً إضافية تبلغ 117 مليار درهماً على 5 سنوات. ويمثل هذا الجهد زيادةً في النفقات العمومية المتعلقة بالتعليم والتعليم العالي من 6,4% في 2026 إلى 7,7% من الناتج الداخلي الإجمالي[19] المُتوقَّع في 2031. ولتحقيق ذلك، سوف نُفَعِّل الالتزامات التالية:

- الالتزام 1: تخفيض عدد التلاميذ في كل فصل إلى 30 كحد أقصى في الابتدائي والإعدادي، بفضل توظيف 18.000 أستاذ سنوياً، وتجهيز 30.000 فصل إضافي، وذلك على مدى خمس سنوات[20]. وبالموازاة مع ذلك، تحسين عرض الخدمات كيفياً وكمياً على صعيد البنيات التحتية والتجهيزات والدعم المدرسي والداخليات والإطعام المدرسي وإمكانية الوصول والنقل المدرسي؛
- الالتزام 2: إعادة الاعتبار للوضع المادي للمدرسين في إطار ميثاق اجتماعي يشمل الاعتراف بمجهوداتهم، وتحسين ظروف عملهم، وآفاق مساراتهم المهنية، مع دمج آليات التثبيت المهني والتحفيزات المجالية، للحد من الفوارق ومن هجرة الكفاءات. وبلوغ 100% من المشاركة في التكوين المستمر الإلزامي بمعدل أسبوعَيْن في السنة؛
- الالتزام 3: دون المساس بالمكتسبات، وضع آلية لترقية المدرسين ومكافأتهم ارتكازاً على تقييمٍ دقيق للأداء، لا سيما من خلال قياس الأثر على تعلّمات التلاميذ؛
- الالتزام 4: العمل بالاعتماد بالنسبة للمؤسسات التعليمية العمومية، وفق معايير وطنية لجودة التعليم، ولاستخدام الرقمنة، ولتحسين الحياة المدرسية، مع توفير مواكبة شخصية من أجل التوجيه نحو التعليم العالي أو نحو الإدماج المهني بالنسبة لـ80% من تلاميذ الثانوي؛
- الالتزام 5: إجراء، بالاتفاق مع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وبمواكبة من اللجنة الدائمة لتجديد المناهج والبرامج والتكوينات وتكييفها، مراجعة للمناهج والبرامج

والمضامين التعليمية، بهدف ملاءمتها مع الضرورة الثلاثية لإتقان المعارف والمهارات الأساسية واللغات واكتساب كفايات القرن 21 وقيم الأمة؛

- الالتزام 6: جعل تدريس اللغة الأمازيغية فعلياً في المدرسة العمومية المغربية، وذلك بالتعميم التدريجي لتدريسها في أفق 2031، مع التعزيز الوازن لأعداد الأساتذة المكَوَّنين، ووضع أدوات بيداغوجية مبتكرة ترتكز على التكنولوجيات الحديثة؛
- الالتزام 7: تسريع محو الأمية، لا سيما بتعزيز الحكامة وإمكانيات الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، لتمكينها من بلوغ أهداف استراتيجيتها الوطنية 2023-2035. وإحداث مراكز استقبال متعددة الوظائف؛
- الالتزام 8: إعمال حكامة ترابية للتربية والتكوين المهني، بتعزيز قدرات المؤسسات والهياكل المجالية، وبمراجعة الإطار القانوني والتنظيمي وآليات التقييم. وأيضاً تطوير إمكانيات مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتعليم والتكوين، مع تجويد أسلوب عملها المرتكز على النسيج الجمعوي؛
- الالتزام 9: وضع آلية للائتمان الضريبي للبحث، لفائدة المقاولات الصناعية والتكنولوجية التي تطور مشاريع بحثية أو ابتكارات علمية، بشراكة مع المختبرات الجامعية؛ وجعل الطلبية العمومية في خدمة الابتكار عبر إدراج مكونات البحث والتطوير العلميين ضمن المشاريع الاستثمارية الكبرى؛
- الالتزام 10: توطيد الآليات الوطنية لتمويل البحث العلمي والتطوير والابتكار، لا سيما البرنامج الوطني لدعم البحث والتطوير والابتكار (PNARDI)، وتعزيز دور المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST)، بغاية دعم المشاريع المرتبطة بالقطاعات الصناعية وقطاعات المستقبل الواعدة (الطاقات الخضراء، والصيدلة الحيوية والتكنولوجيا الدقيقة، والذكاء الاصطناعي ...)، وذلك في كنَفِ حكامةٍ تضُمُّ الباحثين والفاعلين الاقتصاديين والكفاءات من مغاربة العالم.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. تخفيض الحجم الأقصى للفصول إلى 30 تلميذ/أستاذ	- توظيف 18.000 أستاذ سنوياً بصفة منتظمة في الابتدائي والإعدادي (2024- 2026)؛	51,5 مليار درهم (+18.000 أستاذ/سنة منهم ~6.000 تعويضاً للمحالين على التقاعد،

وتحسين العرض الخدماتي	- بناء/توسيع المدارس والفصول لا سيما في المناطق الأقل تجهيزاً (القروية والجبلية وشبه الحضرية)؛ - بناء إعداديات قريبة في المناطق القروية؛ - اعتماد خريطة مدرسية ديناميكية؛ - الاستثمار في الداخليات والمطاعم والنقل المدرسي وتقديم منحٍ دراسية للفئات الأكثر احتياجًا؛ - ملاءمة الموارد وإمكانية الولوج بالنسبة للتلاميذ في وضعية توحُّد أو عُسر القراءة أو أي حالات أخرى؛ - إعادة هيكلة الزمن المدرسي؛ - وضع خلايا يقظة ودعم مدمج في الزمن المدرسي؛ - البناء على ترصيد تجربة مدارس الريادة.	أجر مُحمَّل 175.000 درهم/سنة؛ +30.000 فصل بمعدل 6.000 فصل/سنة بـ400.000 درهم/فصل؛ 4 مليار درهم للتجهيزات المساعدة (الداخليات والمطاعم والنقل ...)؛ 3 مليار درهم للإعداديات القريبة ومرافقة 700.000 تلميذ إعدادي؛ 1 مليار درهم للدعم المدرسي)
2. إعادة الاعتبار للأساتذة وتكوينهم وتثبيتهم	- إعادة النظر في وضعية مربيات ومربي التعليم الأولي؛ - وضع دفتر تحمّلات مُلزِم للتعليم الأولي في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص والمجتمع المدني؛ - تقديم تكوين أساسي ومستمر عالي الجودة (أسبوعان كحد أدنى في السنة)؛ - التخطيط لتطوير المسارات المهنية للأساتذة؛ -النظر في إعادة إدماج متقاعدي التربية الوطنية في التأطير التربوي؛ - وضع عقود ثابتة وتحفيزية؛ - تنظيم الانتقال.	44,5 مليار درهم (38% × 105 مليار درهم = حصة الموظفين المدرسين في إعادة التقييم العامة لموظفي الدولة؛ 4,5 مليار درهم للتكوين المستمر لـ300.000 أستاذ بـ3.000 درهم/أستاذ/سنة)
3. تقييم الأساتذة وترقيتهم ومكافأتهم بالنتائج	- إقرار علاوات وتعويضات ترابية؛ -إحداث "إقامات المدرس" لائقة في الوسط القروي من أجل تشجيع استقرار أطر التدريس بالمناطق المعزولة؛	4,5 مليار درهم (منها علاوة ترابية بـ10.000 درهم/سنة لـ50.000 أستاذ)

	- إثارة اهتمام الأساتذة بنجاعة الأداء والنتائج البيداغوجية.	
4. اعتماد المؤسسات التعليمية العمومية وتحسين الأداء والتوجيه في الثانوي	- اعتماد مرجعيات مغربية مستلهَمة من معايير اليونسكو وOCDE؛ - إجراء تدقيقات مستقلة دورية؛ - الاعتماد تدريجياً على دفعات؛ - نشر مؤشرات الأداء بانتظام؛ - تعزيز الموارد البيداغوجية لا سيما الرقمية والمختبرات؛ -تقديم تكوين مستمر لأساتذة الثانوي؛ - تطوير أدوات التوجيه ومتابعة التلاميذ؛ - توسيع ممارسة التدريب في المقاولات والوسط الجمعوي.	1,2 مليار درهم (لتدقيق أكثر من 12.000 مؤسسة وللتكوين ووضع منصة رقمية للتوجيه)
5. مراجعة المضامين البيداغوجية والمناهج	- تحديد المعارف والأساليب والأنشطة البيداغوجية الرامية إلى أغراض تعليمية محددة؛ - مراجعة المضامين وتنظيم التعلّمات؛ - إجراء تقييم معياري للتلاميذ على المستوى الوطني؛ - ضمان استقرار المنظومة بتجنّب المراجعة المتكررة للأساسيات؛ - إدراج التربية على المساواة وعلى احترام المرأة، وكذا التربية الجنسية، في البرامج التعليمية.	1,0 مليار درهم (200 مليون درهم للاستعانة بخبراء وتربويين وفاعلين اجتماعيين؛ 800 مليون درهم لإنتاج الكتب المدرسية الجديدة وتقييم 4,2 مليون تلميذ ابتدائي)
6. جعل تدريس الأمازيغية فعلياً	- توظيف وتكوين أساتذة متخصصين بمعدل 2.000 سنوياً، مع إعداد مسالك مخصصة في المدارس العليا للأساتذة/مراكز التكوين (الالتزامات 1 إلى 3)؛ - توحيد البرنامج الوطني وإصدار كتب مدرسية إلزامية لكل مستوى (مشمول بالالتزام 5)؛ - إنشاء قاعدة بيانات رقمية مخصصة لتدريس الأمازيغية؛	1,0 مليار درهم (لتنفيذ البرنامج ومضاعفة الميزانية المخصصة من طرف الحكومة المنتهية ولايتها)

	- ضمان 3 ساعات أمازيغية إلزامية على الأقل في الأسبوع؛ - إدراج الأمازيغية في المراقبة المستمرة؛ - إشراك الفاعلين الجمعويين الأمازيغيين في التنفيذ.	
7. تسريع القضاء على الأمية	- مضاعفة الدروس المسائية وتعبئة المساجد والجمعيات والتعاونيات؛ - ربط المخصصات الاجتماعية بمتابعة برنامج محو الأمية؛ -استهداف النساء القرويات على سبيل الأولوية عبر برامج لمحو الأمية الوظيفية مرتبطة بمشاريع مدرّة للدخل؛ - إيلاء عناية خاصة لمحو الأمية في صفوف الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي تبلغ نسبتها 67%؛ - تخصيص برامج تلفزيونية وتطبيقات على الهاتف المحمول؛ - ضمان الاستهداف الأولوي للعالم القروي وللنساء، وللأشخاص ما فوق 40 سنة، وللجهات ذات النسب المرتفعة للأمية؛ - إحداث مراكز استقبال متعددة الوظائف.	2,0 مليار درهم (لتعزيز وتحسين برامج محو الأمية القائمة)
8. تطبيق حكامة ترابية للتربية والتكوين المهني	- مراجعة القوانين والمراسيم المنظِّمة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمؤسسات التعليمية؛ - توضيح الاختصاصات بين الإدارة المركزية والأكاديميات الجهوية والمؤسسات؛ - وضع عقود أهداف وأداء بين الدولة والأكاديميات الجهوية؛ - تعميم وضع المؤسسة المستقلة ذات الميزانية الخاصة؛	5,3 مليار درهم (50 مليون درهم للإصلاح القانوني وتكوين الأطر؛ 50 مليون درهم لمنظومة المعلومات والتوجيه؛ 150 مليون درهم لتعزيز الهياكل الترابية؛ 1,8 مليار درهم لاعتمادات تشغيل بـ30.000 درهم/سنة لفائدة 12.000 مؤسسة؛ 250 مليون درهم لمرافقة التكوين المهني؛ دعم

	- تعزيز إمكانيات مؤسسة محمد السادس لتأمين استقبال الأطفال من سن 3 سنوات، وتحسين البنيات التحتية والظروف المادية للأطر التربوية؛ - تكوين رؤساء المؤسسات في التدبير الإداري والمالي والبيداغوجي؛ - وضع مجالس مؤسسة مُعزَّزة تضم الآباء والفاعلين المحليين؛ - ربط مِقدار رسوم وواجبات الدراسة في مؤسسات التعليم الخصوصي بجودة هيئة التدريس والتجهيزات؛ - إنشاء منظومة معلومات وطنية للتعليم ذات طابع ترابي (متابعة الأداء ومؤشرات فورية في الزمن الحقيقي)؛ - تجريب مشاريع تربوية ترابية ملائمة للخصوصيات المحلية؛ - إعداد خرائط جهوية للتكوينات تتماشى مع الحاجيات الاقتصادية المحلية (الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات ...)؛ - وضع لجان جهوية توظيف-تكوين تضم الجهات والمقاولات ومشغّلي التكوين؛ - المراجعة السنوية لعرض التكوين وفق متطلبات سوق الشغل المحلي؛ - الإدماج المنهجي للمهن القطاعية في حكامة مراكز التكوين؛ - مضاعفة الجسور بين عالم الجامعة وعالم التكوين المهني.	للتعليم الأولي بـ600 مليون درهم/سنة بما يمثل زيادة بـ40%)
9. آلية الائتمان الضريبي للبحث وآلية الطلبية العمومية الموجَّهة للابتكار	- اعتماد تدابير جبائية استثنائية؛ - تخصيص 5 إلى 10% من الصفقات العمومية للشركات الناشئة المبتكرة؛ - إدراج معايير الابتكار في طلبات العروض؛	2,0 مليار درهم (تحديد سقف للنفقة الضريبية بـ400 مليون درهم/سنة)

	- تحديد تحديات وطنية كبرى (تحلية المياه والهيدروجين الأخضر والذكاء الاصطناعي ...) وإطلاق صفقات عمومية تجريبية (نماذج أولية) في هذه المجالات.	
10. توطيد الآليات والهياكل الوطنية لتمويل البحث والتطوير والابتكار	- الحفاظ على برنامج PNARDI وتعزيز إمكاناته المالية (أنظر II .1 الصناعة)؛ - إطلاق حملة متعددة القنوات تعرّف بجميع الهياكل والآليات (PNARDI وصندوق الاستثمار الاستراتيجي والأقطاب) مع شهادات باحثين ومقاولات مستفيدة؛ - تنظيم سنوياً معرض للبحث والابتكار يجمع جميع الفاعلين (CNRST والجامعات والأقطاب والوزارات ...) لعرض طلبات المشاريع وقصص النجاح وتسهيل اللقاءات بين الباحثين والصناعيين؛ - وضع منصة معلوماتية موحدة تمركز جميع أجهزة دعم البحث والتطوير والابتكار وطلبات المشاريع؛ -تعزيز "العلم المفتوح l'Open Science" بما يضمن إتاحة البحوث الممولة من المال العمومي مجانًا أمام الباحثين والمقاولين المغاربة.	5,0 مليار درهم (تعبئة 1 مليار درهم/سنة من الميزانية العامة للدولة)
		المجموع: 117,0 مليار درهم

على صعيد المنهجية، يرتكز نجاح إصلاح المدرسة والجامعة العموميتَيْن على حكامة متجددة قائمة على المحاسبة والشفافية والتقييم المستمر.

سيُرسي حزب التقدم والاشتراكية عقود أهداف بين الدولة والأكاديميات الجهوية والمؤسسات التعليمية والجامعات، تُحدِّد أهدافاً بيداغوجية واضحة وقابلة للقياس، وكذا أهداف تتعلق بالتصنيفات الدولية. وسيتم تمكين رؤساء الجامعات ومسؤولو المؤسسات بهامش تدبير موسَّع، في مقابل التزامٍ مُعزَّز بواجب تقديم الحساب.

كما ستتم مأسسة مشاركة الأساتذة والتلاميذ والطلبة والأسر والجماعات الترابية والمقاولات، بهدف جعل المدرسة والجامعة العموميتَيْن فضاءً مشتركاً للنجاح التربوي والمواطَنة ونقل القيم واكتساب المعارف المعمّقة والابتكار.

إن حزب التقدم والاشتراكية، باختياره الواضح للمدرسة والجامعة العموميتَيْن، يؤكد أن تكافؤ الفرص ليس شعاراً، بل سياسة عمومية مُلزِمة ومكلِّفة وبنيوية. ثم إن الاستثمار في المرفق العمومي للتعليم والعلم والمعرفة والبحث والابتكار هو استثمار في الرأسمال البشري، وفي التماسك الاجتماعي، وفي ذكاء المواطن، وفي السيادة الوطنية.

هكذا، وبهذا الشرط، ستصيرُ مرة أخرى المدرسة والجامعة العموميتان مصعداً اجتماعيا حقيقيا وركيزة للكرامة بالنسبة لجميع بنات وأبناء المغرب.

I.3. التضامن والحق في الشغل: تأمين الحماية الاجتماعية وضمان الولوج إلى الشغل اللائق

يُشكِّل تعميم الحماية الاجتماعية والولوج إلى شغل لائق دعامتَيْن متلازمتَيْن ومتكاملتيْن لكرامة الإنسان وللتماسك الاجتماعي. لكن رغم الإصلاحات المنجزة في السنوات الأخيرة، يظل المغرب يواجه تشتُّت آلياته التضامنية، مع إقصاء واسع لشريحة مهمة من المجتمع من سوق الشغل المنظَّم (لا سيما الشباب، وحاملو الشهادات، والنساء، والأشخاص في وضعية إعاقة)، علاوةً على الهشاشة البنيوية لبعض الفئات المستضعفة.

إن وُجود ملايين من الأشخاص دون شغل ودون تكوين، NEET، وفي الوقت نفسه، وُجُود عمال فقراء في وظائف غير مهيكلة أو هشة، وأيضاً وُجود أسر مُستضعفة غير مشمولة كما يلزم بآليات الحماية الاجتماعية، كل ذلك يُشكِّل اليوم خطراً داهِماً على الاستقرار الاجتماعي وعلى استدامة مشروع التنمية الوطني.

في مواجهة هذا الوضع، يختار حزب التقدم والاشتراكية مقاربة شاملة للتضامن، تتمحور حول خلق القيمة (لا سيما عبر استدامة نمو قوي، والتصنيع، وتنقية مناخ الأعمال)؛ مع تحميل الفاعلين الاقتصاديين مسؤوليتهم في مجال الشغل اللائق وتأمين الدخل وتعميم الحماية الاجتماعية فعلياً. وعليه، يتعلق الأمر بالانتقال من منطق المساعدة المُجزَّأة والمشتتة إلى سياسةِ تضامنٍ مندمجة ومهيكلة، قائمة على التمكين، وعلى الحقوق والإدماج والكرامة واحترام الواجبات والالتزامات.

هكذا، يضع برنامج حزب التقدم والاشتراكية للحكومة، في هذا الإطار، ثلاثة أهداف كبرى في أفق 2031:

الهدف 1: ضمان الكرامة للجميع والحماية الناجعة من الفقر

- خفض نسبة العمال الفقراء بـ 50% ونسبة العمال في وضعية هشاشة[21] بـ 30%؛
- رفع القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة بما لا يقل عن 15% على مدى الولاية الانتدابية؛
- القطع نهائياً مع إعادة إنتاج الفقر العابر للأجيال.

الهدف 2: جعل الشغل اللائق المحرك الأول للإدماج الاجتماعي

- خفض معدل البطالة على الصعيد الوطني إلى أقل من 10%* بحلول 2031، ومعدل بطالة حاملي الشهادات إلى أقل من 12%، عبر السعي نحو إحداث 1 مليون منصب شغل على مدى خمس سنوات؛

(*) وفق المنهجية القديمة لاحتساب معدل البطالة المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط. وقد اعتُمد معدل 13% عند متم دجنبر 2025 كأساس للاحتساب.

- خفض نسبة الشغل غير المهيكل[22] بـ 20%؛
- إحداث مجلس استشاري للحوار الاجتماعي، الغاية منه بلورةُ ميثاقٍ اجتماعي بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين والنقابات، يُحدد أهدافًا اقتصادية واجتماعية وبيئية مشتركة؛
- مراجعة القانون المنظم لممارسة حق الإضراب، بتنقيته من المقتضيات الماسَّة بالحريات، وملاءمته مع معايير منظمة العمل الدولية (OIT) ومكتب العمل الدولي (BIT)؛
- تقليص عدد NEET Les إلى النصف، في أفق 2031، عبر إعادة التمدرس، والتكوين المهني، وإدماج مليون مواطن معني في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمواطناتية؛
- رفع معدل نشاط النساء فعلياً من 19% إلى 25%، ومن ثَمَّ رفع معدل النشاط الوطني[23] إلى نحو 47% بنهاية الولاية؛
- مضاعفة ثلاث مرات معدل نشاط الأشخاص في وضعية إعاقة، حيثُ لا يتجاوز حالياً 8,9%[24].

الهدف 3: ضمان استدامة النموذج المغربي للحماية الاجتماعية

- بناء منظومة حماية اجتماعية شاملة، مستدامة وذات مصداقية؛
- تعزيز الحماية ضد مخاطر الحياة؛
- ضمان استدامة أنظمة التقاعد؛
- جعل الأجراء يستفيدون من ثمار النمو.

يُقدَّر الجهد الميزانياتي الإضافي المرتبط بأهداف التضامن والحق في الشغل بنحو 124 مليار درهماً على مدى خمس 5 سنوات. وهو رقم يتعين وضعه في سياق حجم الخسارة الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الـ NEET، المقدَّرة بـ 115 مليار درهماً[25] في 2019!

وستتحقق هذه الأهداف الاستراتيجية بفضل التزام حزب التقدم والاشتراكية بتنفيذ الالتزامات التالية:

- الالتزام 1: إقرار دخل أدنى للكرامة (RMD) قدره 1.000 درهم شهرياً، قائم على حقيقة الفقر وليس على تنقيط إداري[26]. ومراجعة المؤشر الاجتماعي الاقتصادي، وفق ذلك. وكذا عقلنة المساعدات الاجتماعية، وضمان مواكَبَة شخصية لجميع الأسر المستفيدة، مع تتبع مُعزَّز للأطفال من حيثُ التعليم والتوجيه؛
- الالتزام 2: تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) بحلول نهاية 2028؛
- الالتزام 3: رفع الحد الأدنى للأجر في الصناعة والتجارة والمهن الحرة (SMIG)[27]، وكذا الحد الأدنى للأجر الفلاحي (SMAG)[28]، بمتوسط[29] 7,5% في 2027، ثم مجدداً ب 7,5% ابتداءً من 2030. وتطبيق نفس الزيادات لفائدة موظفات وموظفي القطاع العمومي؛
- الالتزام 4: إقرار نظام إلزامي لمشاركة الأجراء في أرباح المقاولات؛
- الالتزام 5: بلورة وتنفيذ استراتيجية وطنية للإدماج التدريجي للاقتصاد غير المهيكل "المنظم"، تُتيح الولوج الفعلي إلى الحقوق الاجتماعية وحماية الشغل، ومواكبة الاقتصاد غير المهيكل المعيشي؛
- الالتزام 6: رفع مسألة الـ NEET إلى مستوى "أولوية وطنية"، وبلورة مخطط استعجالي مخصص لتسريع إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي (التكوين المهني، مدارس الفرصة الثانية،

26

الخدمة العسكرية، أعمال المنفعة الاجتماعية العامة، الأنشطة الجمعوية والفنية والرياضية ...)؛

- الالتزام 7: النهوض بعمل المرأة، بوضع تدابير تيسير قوية (حضانات عمومية لتحويل العبء المنزلي إلى مسؤولية عمومية مشتركة، والأمن في وسائل النقل، ومكافحة كل أشكال التمييز ...)، وتدابير للتحفيز (إعفاءات ضريبية ومساعدات متنوعة ...)؛
- الالتزام 8: تعزيز قابلية تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، بمراجعة مستهدَفة لمدونة الشغل، واعتماد مراسيم التطبيق للقانون الإطار 97.13 والقانون 10.03 المتعلق بالولوجيات؛
- الالتزام 9: رفع مدة صرف التعويض عن فقدان الشغل من 6 أشهر إلى 12 شهراً، ورفع سقفه إلى 7.500 درهم شهرياً، واعتماد المرونة في شروط الاستفادة مع مراعاة التوازن المالي لهذه الآلية؛
- الالتزام 10: تنظيم، منذ الأشهر الستة الأولى من الولاية، ملتقيات وطنية حول "مسألة التقاعد" تجمع الدولة، والفرقاء الاجتماعيين، وأرباب العمل، بغاية التوصل إلى إصلاحٍ توافقي لأنظمة التقاعد العمومي (عقلنة خدمات التقاعد؛ مصادر تمويل جديدة؛ الإصلاح الباراميتري؛ سن الإحالة على التقاعد؛ الاشتراكات الاجتماعية لأرباب العمل وللأجراء ...).

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. إرساء دخل أدنى للكرامة وضمان مواكبة اجتماعية شخصية للأسر المستفيدة من المساعدات العمومية	- رفع الدعم الاجتماعي إلى 1.000 درهم/شهر للأسر في فقر متعدد الأبعاد، مُعدَّلاً وفق التركيبة الأسرية (عدد الأطفال، الأشخاص تحت رعاية الأسرة، وضعية الإعاقة ...)؛ - استهداف على أساس السجل الاجتماعي الموحد (RSU)؛ - توحيد المساعدات الاجتماعية المباشرة عبر شباك اجتماعي موحد؛	29,8 مليار درهماً (13,5 مليار درهم، أي +500 درهم/شهر لـ450.000 أسرة في فقر متعدد الأبعاد[30]؛ 3,8 مليار درهم لتوظيف وتكوين 8.000 عامل اجتماعي بـ1,5 ضعف الحد الأدنى لأجر الوظيفة العمومية، إضافة إلى إرساء أنظمة التتبع؛ و12,5 مليار درهماً لتمويل المنحة الموجهة

	- إقرار منحة "الدخول المدرسي" وقدرها 1.000 درهماً عن كل طفل متمدرس، موجهة إلى الأسر ذات الدخل المحدود؛ - تكييف جهوي للمساعدات الاجتماعية وربطها جزئياً بتكلفة المعيشة في الجهات والأقاليم؛ - اشتراط الإعانات الاجتماعية بتمدرس الأطفال، والمتابعة الصحية، والمواكبة الاجتماعية و/أو الإدماج المهني، والتكوين؛ - إحداث هيئة من الأخصائيين الاجتماعيين على المستوى الترابي، مع إعطاء الأولوية في التوظيف لفئة الشباب غير المتمدرسين وغير العاملين وغير المتابعين لأي تكوين (NEET)؛ - تخصيص مرجع اجتماعي واحد لكل أسرة مستفيدة من المساعدات العمومية؛ - ضمان متابعة فردية تشمل التمدرس والصحة وقابلية التشغيل والولوج إلى الحقوق؛ - التقييم المنتظم لمسارات التحرر من الفقر.	لفائدة 2,5 مليون تلميذة وتلميذ كانوا يستفيدون سابقًا من برنامج تيسير).
2. تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بحلول نهاية 2028	إضافة إلى التدابير المرتبطة بالالتزام 2 من البند I.1 الصحة: - توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل العمال المستقلين والمقاولين الذاتيين (AMO-TNS)؛ - تعزيز قدرات التدبير والرقابة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.	8,0 مليار درهم[31] (لتحمل الاشتراكات الاجتماعية من قِبَل الميزانية العامة للدولة)
3. رفع الحد الأدنى للأجور وإعادة تقييم أجور الوظيفة العمومية	- إعادة التثمين التدريجي للحد الأدنى للأجر في الصناعة والتجارة والمهن الحرة وللحد الأدنى للأجر الفلاحي بما يتناسب مع الإنتاجية وتكلفة المعيشة حسب الجهات والأقاليم (زيادة 7,5% في 2027 ثم مجدداً 7,5% ابتداءً من 2030)؛ - إعادة تقييم مماثلة لأجور الموظفين؛	52,0 مليار درهم لإعادة تقييم[32] أجور الموظفين: 49,5% × 105 مليار درهم، باستثناء موظفي الصحة العمومية (12,5%) والتربية الوطنية والتعليم العالي

	- ربط زيادة الأجور بالتضخم.	(38%) المعالَجَيْن بشكل منفصل فيما سبق.
4. إقرار نظام إلزامي لمشاركة الأجراء في أرباح المقاولات.	- إقرار نظام إلزامي لمشاركة الأجراء في أرباح المقاولات التي يزيد عدد موظفيها عن 50 ويتجاوز رقم معاملاتها 50 مليون درهم؛ - فتح إمكانية اعتماد مثل هذا النظام للمشاركة بالنسبة للمقاولات الأخرى على أساس اختياري في مقابل تدابير تحفيزية.	بدون أثر ميزانياتي يُذكر
5. خفض الشغل غير المهيكل	- تحفيز الانتظام التدريجي (اشتراكات اجتماعية مُكيَّفة بل ومعفاة، وجبائية مبسَّطة)؛ - تعزيز وسائل مفتشية الشغل؛ - المواكبة القانونية والمحاسبية للمقاولات الصغرى والصغرى جدًّا والمقاولات المتناهية الصِّغر والمهن الحرة؛ - هيكلة خدمات القرب ومهننتها والرقي بها إلى قطاع اقتصادي منظم، يشمل خدمات الرعاية الشخصية، ورعاية الطفولة المبكرة، ومواكبة الأشخاص المسنين، وخدمات الصيانة، وخدمات لوجستيك الكيلومتر الأخير، بما فيها خدمات ومنصات التوصيل التجاري، بما يجعل هذه المهن محركًا ثانيًا لإحداث مناصب الشغل مؤهلة وغير قابلة للترحيل؛ - إصلاح الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك)، مع منع استخدام عقودها من قِبل المشغلين المؤسساتيين والمقاولات الكبرى.	0,5 مليار درهم (للحوافز والمواكبة وتعزيز الرقابة والقدرات المؤسسية)
6. خطة استعجالية NEET	- إنشاء منظومة معلومات وطنية بامتداد جهوي لرصد الـNEET وتتبع مساراتهم؛ - ضمان فِعلية إلزامية التمدرس إلى 16 سنة؛ - تعزيز عرض التكوين المهني العمومي في الوسط القروي؛	15,0 مليار درهم لإعادة تمدرس/تكوين وإدماج 200.000 شاب/سنة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية بـ15.000 درهم/شاب

	- تطوير شبكة مكثفة من فضاءات الاستقبال والإنصات والتوجيه لـ NEET (مسارات إدماج مختلفة تجمع التوجيه والتمرُّن والتكوينات القصيرة بشهادات والتكوينات المؤهِّلة والتدريبات المعوض عنها والوظيفة الأولى. برامج الصحة النفسية)؛ - تطوير شراكات عمومية مع فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لمشاركتهم الواسعة في إدماج الـ NEET؛ - تشجيع الإدماج الدائم للـ NEET لدى الجماعات الترابية والقوات المسلحة الملكية وغيرها من الأجهزة الأمنية للدولة (القوات المساعدة ورجال الإطفاء ...)؛ - صرف منحة إدماج مؤقتة مشروطة بانخراط الشاب في المسار المخصص للـ NEET.	
7. النهوض بعمل المرأة بتدابير تيسير وتحفيز قوية	- نشر واسع لخدمات عمومية وللقرب من أجل حضانة الأطفال، بالأولوية في الأحياء الحضرية الشعبية والقروية وفي الأحياء الصناعية والمحيطية للمراكز الحضرية الكبرى، وفي الإدارات والمستشفيات والجامعات؛ - منح حوافز مالية للمقاولات التي تُشجع على تشغيل النساء بشكلٍ منظَّم (إعفاءات اجتماعية وضريبية)؛ - تعزيز منظومات مكافحة أشكال التمييز في الولوج المهني والأجور والترقي المهني؛ - وضع برامج خاصة للتكوين والإدماج للنساء البعيدات عن الشغل؛ - تعزيز منظومات الأمن في وسائل النقل العمومي.	6,2 مليار درهم (2,5 مليار درهم لإنشاء 5.000 هيكل للحضانة بـ 500.000 درهم/هيكل؛ 1,7 مليار درهم للمكافأة الاجتماعية والضريبية؛ ومبلغ مماثل لبرامج التكوين/إعادة التأهيل ومكافحة التمييز وتعزيز أمن المرأة)
8. تعزيز قابلية تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة	- مراجعة مدونة الشغل بشكل مستهدَف لحماية العمال في وضعية إعاقة وضمان حقهم في شغل لائق؛	2,0 مليار درهم (للتدابير التشريعية والتنظيمية والتكوينات المهنية الملائمة

	- اعتماد مراسيم التطبيق للقانون الإطار 97.13 والقانون 10.03 المتعلق بالولوجيات؛ - تشديد العقوبات على التمييز وسد الثغرات القانونية ذات الصلة.	والحوافز للمشغلين بهدف إدماج 12.000 شخص نشيط/سنة)
9. إصلاح التعويض عن فقدان الشغل	- رفع مدة صرف التعويض عن فقدان الشغل من 6 أشهر إلى سنة؛ - رفع سقف التعويض عن فقدان الشغل إلى 7.500 درهم شهرياً؛ - ضمان تمويل نظام التعويض عن فقدان الشغل، بحيث تتحمل الميزانية العامة للدولة الحصة الأكبر من التمويل، مقابل مساهمة أقل من المشغِّلين والأجراء؛ - إعمال المرونة في شروط الحصول على التعويض عن فقدان الشغل.	11,0 مليار درهم (للتعويضات الواجب صرفها للمستفيدين[33])
10. تنظيم الملتقيات الوطنية حول التقاعد وإجراء الإصلاح التوافقي	- عقلنة خدمات التقاعد؛ - تحديد مصادر تمويل جديدة لا سيما الجبائية منها؛ - مواكبة عملية دمج الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع ضمان الحفاظ الكامل على الحقوق المكتسبة للمنخرطين الحاليين؛ - دراسة الإصلاح الباراميتري ومراجعة سن التقاعد أخذاً بعين الاعتبار معياريْ "مشقة العمل" و"الاختيار"؛ - مراجعة اشتراكات الضمان الاجتماعي لأرباب العمل وللأجراء؛ - تمكين الأجراء كبار السن من الانتقال إلى نظام العمل "نصف الوقت" في أواخر مسارهم المهني، مع تقاضي جزء من معاشهم التقاعدي (التقاعد	مساهمة الدولة غير مُقدَّرة. ستُحدَّد مصادر التمويل العمومية والخاصة إثر التئام الملتقيات.

	التدريجي) بما يتيح تحرير مناصب للشباب مع ضمان نقل الخبرات والكفاءات؛ - إصلاح طريقة احتساب المعاشات بالنسبة لبعض الفئات المهنية، ولا سيما قدماءُ العسكريين والمحاربين وأراملهم وذوي حقوقهم، وذلك من خلال اعتماد مجموع سنوات مسارهم المهني أساسًا لاحتساب المعاش؛ - إلغاء التخفيض بنسبة 50% المطبق على معاشات المستحقين عن المتوفى، بالنسبة للأرامل من النساء والرجال ذوي الدخل المحدود.	
		المجموع: 124,5 مليار درهم

من خلال هذه الرافعة المحورية، المخصصة للتضامن والحق في الشغل، يُؤكِّد حزب التقدم والاشتراكية اقتناعاً راسخاً وأساسياً: لا يمكن ضمان الكرامة بالتضامن وحده فقط، ولا بالسوق وحده. بل تقوم الكرامةُ على التأمين ضد المخاطر في مسارات الحياة، والوُلوج الفعلي والمتكافئ إلى الحقوق الاجتماعية على أساس المساواة، وإمكانية الإسهام في خلق الثروات، من طرف كل واحدةٍ وكل واحدٍ منا، من خلال شغل لائق.

باختياره "لا NEET No NEET."، والتعميم الفِعلي والتام للحماية الاجتماعية، وإقرار دخل أدنى للكرامة، واشتراط الإعانات العمومية بخلق شغل لائق، وكذا إصلاح التعويض عن فقدان الشغل، وأنظمة التقاعد العمومي الإجباري، فإنَّ حزب التقدم والاشتراكية يَقترحُ مراجعة عميقة وطموحة، لكن واقعية، للتضامن الوطني. تهدف إلى القطع مع تشتت الآليات ومع إعادة إنتاج الفقر وهشاشة الشغل العابريْن للأجيال.

إن هذه المقاربة تندرج كلياً إلى روح الوثائق المرجعية للأمة، من خلال جعل الحماية الاجتماعية استثماراً منتجاً، ومن الشغل حقاً فعلياً، ومن المسؤولية الاقتصادية مبدأً هيكلياً للفِعل العمومي.

وبوضعه التضامن في قلب العقد الاجتماعي، لا بوصفه عبئاً، بل استثماراً في التنمية، ورافعةً للتماسك والاستقرار والازدهار المشترك، يتطلع حزب التقدم والاشتراكية إلى بناء مغربٍ لا أحد فيه يتعرض للإقصاء، مغربٍ يُحمي فيه الشغلُ اللائقُ من الفقر، ويَصيرُ التضامن محرِّكاً للثقة الجماعية وللتقدم المستدام.

1.4. الثقافة والفنون: حق كوني، رافعة للتنمية وركيزة للعيش المشترك

تُشكِّل الثقافة الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة، إلى جانب الاقتصاد والاجتماع والإيكولوجيا. فهي حق أساسي، وعامل من عوامل التحرر الفردي، وعنصر للتماسك الاجتماعي، ورافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية.

في عالم متسم بتحولات عميقة، ثورة رقمية؛ تحولات في أنماط الاستهلاك الثقافي؛ وتنامي منطق التنميط، صارت الثقافة رهاناً للسيادة بامتياز. فهي ترهن قدرات الأمة على صَوْنِ هويتها وتثمين تنوعها وإشاعة تأثيرها.

في هذا الإطار، يمتلك المغرب مؤهلاتٍ استثنائية. فثروته الثقافية المتغذية من روافد متعددة، الأمازيغية والعربية الإسلامية والصحراوية الحسانية والأفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية، تُشكِّل أساساً فريداً لبناء نموذج ثقافي أصيل ومنفتح وديناميكي.

غير أن هذه الإمكانيات لا تزال مُستثمَرة بشكل محدود: حيثُ أن التراث الوطني لا يحظى بما يكفي بالحماية والتثمين. كما تُسجَّل تفاوتات مجالية في الوُلُوج إلى الثقافة؛ والسياسات العمومية مُجزَّأة ومتشتتة؛ والصناعات الثقافية تجد صعوبة في الازدهار؛ والتحوُّلات الرقمية تُربِكُ النماذج التقليدية للإبداع والنشر والتوزيع.

لذلك، في مواجهة هذه التحديات، يقتضي الأمر تحولاً في الحجم وفي المقاربة: الانتقال من منطق قطاعي إلى استراتيجية وطنية مندمجة حقيقية، تجعل من الصناعات الثقافية والإبداعية رافعةً للتنمية، ولتشجيع ريادة الأعمال وخلق الشغل. إذن، فالطموح واضح: جعل الثقافة مِلْكاً مشتركاً في متناول الجميع، ورافعة للمواطنة، وأداةً للسيادة الوطنية ومحرِّكاً للنمو.

على أساس هذا المنظور، نقترح ميثاقاً وطنياً للثقافة، يتمحور حول ثلاثة أهداف كبرى تتفرعُ في نتائج قابلة للقياس والتزامات عملياتية.

الهدف 1: ضمان الحقوق الثقافية للجميع والنهوض بالإبداع الثقافي الوطني

- مكافحة الخصاص الثقافي الحاد مجاليا وضمان الإنصاف الترابي في مجال الثقافة؛
- تكوين هيئة وطنية لتجميع وتصنيف كافة تمظهرات الثقافة المغربية المتعددة الروافد؛
- جعل التربية الفنية إلزامية في المؤسسات التعليمية؛
- مضاعفة متوسط "الوقت المخصص للقراءة"، بالنسبة لكل مواطن، خَمْس مرات (دقيقتان/يوم حالياً مقابل متوسط عالمي يبلغ 55 دقيقة/يوم)؛

- رفع إنتاج التأليف إلى 6.000 عنوان/سنة، مقابل 3.700 عنوان مُسجَّل في 2023-2024؛
- بلوغ 100% من المضامين الثقافية الوطنية في أوقات الذروة التلفزيونية؛
- إقرار "يوم اللباس التقليدي" للاحتفاء مرة في الشهر بمهارات الحرفيين المغاربة؛
- تمكين 2 مليون أسرة ذات دخل متواضع من "شيك الثقافة" المُعفى من الضريبة بقيمة 1.000 درهم سنوياً.

الهدف 2: جعل الثقافة محرّكاً للتنمية الاقتصادية والمجالية

- بلورة استراتيجية وطنية للصناعات الثقافية والإبداعية، تُمكّن من رفع مساهمتها إلى 4% من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول 2031 (مقابل نحو 2,7% حالياً)؛ ومن السعي نحو تكوين وخلق 150.000 منصب شغل إضافي في القطاع، ومضاعفة الصادرات الثقافية؛
- تسجيل 200 عنصر إضافي من التراث الوطني سنوياً[34]؛
- رفع إقبال الزوار على المواقع الثقافية بـ 50%.

الهدف 3: مراجعة عميقة للحكامة الثقافية

- رفع موارد الثقافة إلى نحو 1% من إجمالي الإنفاق العمومي بحلول 2031، مقابل أقل من 0,4% حالياً (خارج قطاعَيْ الشباب والتواصل وشاملاً الصندوق الوطني للعمل الثقافي)[35]؛ وتحسين نسبة تنفيذ هذا الإنفاق (تتراوح حاليًّا ما بين 30% إلى 35%)؛
- تكوين 5.000 مدرّس بمجال الفنون في أفق 2031؛
- الأخذ بعين الاعتبار البُعد الثقافي في الاتفاقيات الدولية التي تقتضي ذلك؛
- تعميم الإشارات واللافتات والعرض الثنائي باللغتين العربية والأمازيغية في 100% من الإدارات بحلول نهاية 2028.

ولبلوغ هذه الأهداف، التي قُدِّرت ميزانيتها الإجمالية بـ 20 مليار درهم على 5 سنوات، يلتزم حزب التقدم والاشتراكية بتنفيذ الإجراءات التالية:

- الالتزام 1: اعتماد حكامة ثقافية مندمجة جديدة، تُشجِّع التنسيق بين الوزارات والتشاور بين الدولة والجهات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والفاعلين في المشهد الثقافي؛

- الالتزام 2: رفع التمويلات العمومية والخاصة، بشكل مستدام، من خلال الانتقال بموارد الثقافة إلى 1% من الميزانية العامة، وتعبئة الجماعات الترابية، وإرساء تحفيزات ضريبية للرعاية والاستثمار الثقافي؛
- الالتزام 3: اعتماد مخطط وطني للبنيات التحتية الثقافية، ببناء 400 فضاء ثقافي جديد للقرب، منها 100 فضاء ثقافي متعدد الوظائف في المراكز القروية الناشئة، مع إشراك الجماعات الترابية والنسيج الجمعوي في تسييرها؛
- الالتزام 4: تعميم التربية الفنية والثقافية، بإدراج الفنون إلزامياً، وإنشاء مجموعات كورالية (أجواق) مدرسية، والتنظيم المنتظِم للخرجات الثقافية، وتكوين 1.000 مدرس/سنة؛
- الالتزام 5: إطلاق مخطط وطني من أجل الكتاب والقراءة، بتشجيع القراءة المُؤطَّرة في المدرسة، ودعم النشر والترجمة، وتطوير المكتبات الرقمية ومعارض الكتاب الجهوية المتنقلة؛
- الالتزام 6: رفع ميزانية الصندوق الوطني للعمل الثقافي FNAC بـ500 مليون درهم/سنة مع تحسين حكامته؛
- الالتزام 7: اعتماد دبلوماسية ثقافية طموحة، بإنشاء مراكز ثقافية في الخارج، ووضع برامج للترجمة (هدف 500 عمل/سنة)، وكذا اعتماد مواسم ثقافية دولية؛
- الالتزام 8: حماية المبدعين، وتحسين تعويضاتهم ودُخُولهم، وتثمين أوضاعهم، لا سيما باعتماد قانون حول وضعية/نظام الفنان، متأقلِم مع رهان الرقميات والذكاء الاصطناعي؛
- الالتزام 9: هيكلة الصناعات الثقافية والإبداعية بإنشاء أقطاب جهوية موضوعاتية ومرافقة 1.000 مقاولة ثقافية خلال الولاية؛
- الالتزام 10: حماية وتثمين التراث الوطني، من خلال جرد مكوناته المادية وغير المادية والطبيعية والجيولوجية؛ وعبر تسريع التصنيف وتحديث التدبير وتطوير السياحة الثقافية.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. وضع حكامة ثقافية مندمجة	- إحداث وتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المنصوص عليه دستورياً؛ - تخصيص حساب سنوي للثقافة (المندوبية السامية للتخطيط)؛	0,3 مليار درهم (لإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية والمنصة الرقمية)

	- وضع منصة رقمية للمعلومات والمضامين الثقافية؛ - إنشاء لجنة دائمة للتنسيق بين الوزارات؛ - إنشاء مرصد للصناعات الثقافية والإبداعية مكلَّف بنشر إحصائيات دورية وتقرير تقييمي سنوي للسياسات الثقافية.	
2. رفع التمويلات العمومية والخاصة بشكل دائم	- وضع إطار تعاقدي دولة-جهات لتمويل مشترك للمشاريع الثقافية؛ - إنشاء صندوق مخصص للصناعات الثقافية والإبداعية ضمن صندوق محمد السادس للاستثمار؛ - تمكين المقاولات العاملة في الصناعات الثقافية والإبداعية من الامتيازات الضريبية الممنوحة للصناعة؛ - هيكلة التمويل التشاركي (crowdfunding الثقافي)؛ - إدراج تحفيزات ضريبية للرعاية والتبرعات الثقافية؛ - تخصيص جزء إلزامي من استثمارات الهيئات العمومية للفن لا سيما اقتناء الأعمال («1% الفني») والرعاية؛ - إدراج «المسؤولية الثقافية للمقاولات» (RCE)؛ - تعبئة التمويلات الدولية (التعاون والصناديق الثقافية ...)؛ - إرساء «شيك الثقافة» بقيمة 1.000 درهم/أسرة/سنة.	8,0 مليار درهم (جهد تدريجي بـ 500 مليون درهم/سنة؛ شيك الثقافة لـ 300.000 موظف)
3. اعتماد مخطط وطني للبنيات التحتية الثقافية	- بناء 300 فضاء ثقافي للقرب في الجماعات غير المجهَّزة؛ - بناء 100 فضاء ثقافي متعدد الوظائف في المراكز القروية الناشئة؛	3,0 مليار درهم (متوسط تكلفة 7 مليون درهم/بنية تحتية للبناء؛ 200 مليون درهم لإعادة التأهيل)

	- إعادة تأهيل 100% من البنيات التحتية الثقافية المغلقة أو قليلة الاستخدام؛ - تطوير فضاءات ثقافية متنقلة للمناطق المعزولة؛ - توحيد التجهيزات (إمكانية الوصول، الرقمي، الإدماج).	
4. تعميم التربية الفنية والثقافية	- إدراج الفنون إلزامياً (موسيقى ومسرح وفنون تشكيلية وغناء ...) بحد أدنى ساعة أسبوعياً في المسار الدراسي؛ - تنظيم ثلاث زيارات وخرجات ثقافية سنوية على الأقل لكل تلميذ؛ - تكوين 1.000 مدرس/سنة في مجال الفنون؛ - إقامة شراكات بين المدارس والمؤسسات الثقافية (متاحف ومسارح وفنانون)؛ - تطوير تكوينات متخصصة في الصناعات الثقافية والإبداعية والتدبير الثقافي.	1,5 مليار درهم (لتكوين 5.000 مدرس بـ100.000 درهم/مدرس و200 مليون درهم/سنة لأنشطة ثقافية مدرسية)
5. إطلاق مخطط وطني للكتاب والقراءة	- إدراج قراءة كتاب واحد إلزامياً كل ثلاثة أشهر في المدرسة؛ - تقديم دعم مُعزَّز للنشر والتأليف الوطني (منح ومساعدة التوزيع)؛ - تحديث شبكة المكتبات العمومية وتوسيعها؛ - إطلاق معرض كتاب متنقل ودائم يغطي جميع الجهات؛ - وضع برامج للقراءة العمومية وأندية القراءة؛ - تطوير منصات رقمية للولوج إلى الكتب.	1,1 مليار درهم (120 مليون درهم/سنة لدعم النشر و100 مليون درهم/سنة للمعارض وبرامج القراءة)
6. رفع ميزانية الصندوق الوطني للعمل الثقافي	- تمويل مزيد من المشاريع الثقافية؛ - منح دعم محدد للصناعات الثقافية الرقمية؛ - مواكبة إنشاء المقاولات الثقافية؛ - وضع طلبات مشاريع شفافة وتنافسية؛ - ضمان التمويل عبر ضريبة على الاشتراكات الرقمية/الهاتفية، ورسم على المداخيل الإشهارية	2,0 مليار درهم (دعم سنوي بـ400 مليون درهم ممول جزئياً بضريبة رقمية/هاتفية وشراكات خاصة)

	لكبرى الشركات الرقمية، وعبر الشراكات الخاصة.	
7. نشر دبلوماسية ثقافية طموحة	- إطلاق برنامج لترجمة 500 عمل/سنة؛ - تنظيم فصول ثقافية مغربية في العواصم الكبرى؛ - إدراج بُعد ثقافي في جميع الاتفاقيات الثنائية التي تقتضي ذلك؛ - تعبئة الفنانين والمثقفين من مغاربة العالم؛ - دعم الإنتاجات المشتركة الدولية (سينما وإعلام سمعي بصري).	0,5 مليار درهم (100 مليون درهم/سنة للترجمات والفصول الثقافية)
8. حماية المبدعين وتحديث وضعيتهم	- اعتماد قانون حول وضعية الفنان والمؤلف؛ - إقرار فعلي لتغطية اجتماعية مخصصة للفنانين (انظر 3.I التضامن – الالتزام 2)، بما يضمن كرامتهم، وإرفاق ذلك بتعويض مؤقت عن فترات عدم الإنتاج؛ - تعزيز حماية حقوق المؤلف (لا سيما الرقمية)؛ - وضع آليات أجرية عادلة عبر إعادة التوازن في سلاسل القيمة وتبسيط دوائر التوزيع؛ - تكييف الإطار القانوني مع رهانات الذكاء الاصطناعي والبث الرقمي؛ - تقديم الدعم اللوجستيكي للفنانين الذين يُشاركون في المعارض والتظاهرات الفنية على الصعيد الدولي.	بدون أثر ميزانياتي يُذكر
9. هيكلة الصناعات الثقافية والإبداعية	- إحداث 12 مدينة للإبداع جهوية (أقطابًا إبداعية)، يُخصَّص بعضها لصناعة الألعاب الإلكترونية؛ - إحداث صندوق استثمار للصناعات الثقافية والإبداعية؛ - مرافقة 1.000 شركة ناشئة ثقافية (حضانة وتمويل)؛ - تطوير التكوينات في المهن الإبداعية والرقمية؛	1,6 مليار درهم (100 مليون درهم/قطب جهوي أي 1,2 مليار درهم و400 مليون درهم لدعم ريادة الأعمال الثقافية)

	- منح ضمانات عمومية للولوج إلى التمويل البنكي وقروض بفائدة مخفضة وتأجيل السداد؛ - دعم تصدير المنتجات الثقافية المغربية.	
10. حماية التراث الوطني وتثمينه	- تسجيل 200 عنصر إضافي من التراث سنوياً؛ - رقمنة وجرد التراث الوطني؛ - تطوير شراكات PPP بين القطاعين العمومي والخاص لتسيير المواقع؛ - تحديث بنيات الاستقبال بالمواقع التاريخية؛ - إدراج التراث في الدوائر السياحية؛ - تطوير برامج التوعية بصون التراث.	2,0 مليار درهم (200 مليون درهم/سنة للتسجيل والصون، ومبلغ مماثل للتثمين السياحي)
		المجموع: 20,0 مليار درهم

لا يمكن، بعد اليوم، اعتبار الثقافة سياسة عمومية ثانوية أو كمالية. فهي في صميم المشروع المجتمعي الذي نحمله: مجتمع متنور ودامج ومبدع وذو سيادة. ومن خلال الميثاق الوطني للثقافة، يتعلق الأمر بالانخراط في تحول عميق، مبني على رؤية واضحة وأهداف قابلة للقياس ووسائل في مستوى الطموحات.

هكذا، فالجهد المقترح يُشكِّلُ استثماراً استراتيجيا، يرمي إلى تصحيح اختلالات مزمنة، وإلى دمقرطة الوُلُوج إلى الثقافة، ودعم المبدعين، وهيكلة منظومة اقتصادية حقيقية حول الصناعات الثقافية والإبداعية.

ووراء الأرقام، يُترجِم هذا الميثاق اقتناعاً راسخاً وقويا: الثقافة رافعة للكرامة والتحرر والتماسك الوطني. فهي تُعزِّز الرابط الاجتماعي وتُثمِّن هويتنا المتعددة وتُعِدُّ الأجيال القادمة لتحديات عالمٍ لا يتوقف عن التحول.

إنه بجعل الثقافة أولوية وطنية، يستطيع المغرب ليس فقط أن يُوطِّد سيادته الثقافية فحسب، بل أيضاً أن يُؤكد إشعاعه على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويمكنه أن يصير قطباً كبيراً للإبداع والابتكار والإنتاج الثقافي.

إنَّ هذا الميثاق التزام تُجاه المواطنات والمواطنين، والفنانين، والشباب، والمجالات الترابية. وهو ميثاقٌ يدعو إلى تعبئة جماعية، للدولة، والجماعات الترابية، والقطاع الخاص، والقطاع الثالث، والمجتمع المدني.

اختيار الثقافة هو اختيار المستقبل.

I.5. الرياضة: أداة لتحقيق الذات في خدمة الصحة العامة والتماسك الاجتماعي والإشعاع الدولي

تُشكِّل الرياضة والأنشطة البدنية رافعة أساسية للتنمية البشرية. فهما يُسهمان في الصحة العامة، والتماسك الاجتماعي والتربية، وفي الإشعاع الدولي للأمة.

في سياقٍ يَتسم بتزايد الأمراض غير المعدية، وبطالة الشباب، والفوارق المجالية، وتحديات الإدماج الاجتماعي، لا يمكن بعد اليوم الاستمرار في اعتبار الرياضة مجرد ترفيه أو كمالية. بل هي أداة استراتيجية للتحول الاجتماعي والاقتصادي.

ويمتلك المغرب مؤهلات مهمة: طاقات شابة متوفرة؛ نجاحات في بعض الأنواع الرياضية؛ ثقافة رياضية قوية ومتجذرة. غير أن هذه المؤهلات تبقى دون مستوى توظيفها الأمثل.

هكذا، تعاني المنظومة الرياضية الوطنية من ضُعفٍ بنيوي: تفاوتات في الولوج إلى البنيات التحتية الرياضية، تهميش الرياضة المدرسية، حكامة ضعيفة الشفافية، عجز في تكوين المؤطِّرين، نسبة ضعيفة للممارسة المنتظمة (أقل من 350.000 مرخَّص لإمكانية تبلغ 6 ملايين على الأقل)، ضُعف الإنجازات في رياضة المستوى العالي مع الاستثناء البارز لكرة القدم، وعدم ملاءمة منظومات رصد المواهب والتنقيب عنها وتكوين النخب الرياضية.

في مواجهة هذا الواقع، يفرض التغيير نفسه. وطموح حزب التقدم والاشتراكية في هذا الشأن واضح: جعل الرياضة حقاً فعلياً للجميع، ووسيلة للحد من التفاوتات، ولإعادة الأمل للشباب، ولبناء نموذج ملهم للنجاح الجماعي، فضلاً عن كونها أداة حقيقية للقوة الناعمة.

على أساس ذلك، نقترح ميثاقا وطنيا من أجل الرياضة، يتمحور حول ثلاثة أهداف كبرى كما يلي:

الهدف 1: دمقرطة الولوج إلى النشاط البدني والرياضة

- جعل النشاط البدني والرياضة حقاً فعلياً لجميع المغاربة نساءً ورجالاً، بصرف النظر عن أصلهم الاجتماعي وقُدراتهم الاقتصادية أو مكان إقامتهم؛
- بلوغ مليون عضو منخرط/مرخَّص، من إمكانية تبلغ 6 ملايين شخصاً، في مختلف الجامعات الرياضية، بأفق 2031؛
- ضمان ولوج 80% من المواطنات والمواطنين إلى بنية تحتية رياضية للقرب؛
- رفع نسبة الممارسة المنتظمة للرياضة إلى 50% من الشباب.

الهدف 2: بناء خدمة عمومية رياضية منصفة وفي متناول الجميع

- التخلي عن منطق النخبوية والزبونية والمحسوبية، لبناء سياسة رياضية مُهيكَلة، شفافة ومنصفة؛
- ضمان 4 ساعات أسبوعية للتربية البدنية لـ 100% من تلاميذ المؤسسات التعليمية؛
- توفير 20.000 مؤطر رياضي مكوَّن (مقابل نحو 10.000 اليوم)؛
- السعي إلى خلق 100.000 منصب شغل، مباشر وغير مباشر، في مجال الرياضة، في أفق 2031.

الهدف 3: مراجعة الأداء الرياضي الوطني

- تحويل السياسات العمومية في الرياضة من نموذج قائم على مواهب معزولة وهيمنة رياضة واحدة إلى منظومة مندمجة للتكوين والتنقيب والتميز في جميع الأنواع الرياضية الممارَسة على المستوى الوطني؛
- هيكلة فرع/مجال اقتصادي للرياضة؛
- التحسين الملموس للإنجازات الرياضية ولتصنيف المغرب في عدة أصناف رياضية.

إنَّ بلوغ هذه الأهداف يستلزمُ ميزانيةً إجمالية إضافية تُقدَّر ب 15. مليار درهماً على 5 سنوات، مما سيرفع النفقات العمومية السنوية في مجال الرياضة بمقدار الثلث[36]. وسنرتكز في ذلك على الالتزامات العشرة التالية:

الالتزام 1: اعتماد قانون إطار للتربية البدنية والرياضة، يقطع مع القانون السابق، ويُمكِّنُ من ترسيخ الممارسة الرياضية ضمن إطار قانوني مُهيكل بجعل الرياضة خدمة عمومية أساسية؛

الالتزام 2: إعمال حكامة ديمقراطية، حديثة وفعالة، للرياضة، أكثر مرونةً، وتتجاوز الثقل البيروقراطي، موجَّهة نحو النتائج، وقائمة على التقييم المستمر للسياسات العمومية، مع التوظيف الأمثل للموارد المتاحة؛

الالتزام 3: إطلاق برنامج واسع ومكثف، لبناء وإعادة تأهيل البنيات التحتية الرياضية، المتاحة للجميع، وبالأولوية للمناطق القروية والأحياء المحرومة، من أجل تمكين كل مواطِنة ومواطن من الولوج إلى بنية تحتية ملائمة ومؤطَّرة بالقرب من محلِّ إقامته؛

الالتزام 4: إعادة الاعتبار للتربية البدنية، وللرياضة المدرسية، وللرياضة الجامعية، بهدف ترسيخ ممارسة الرياضة بشكلٍ مستدام ومنذ أصغر سن، مع تشجيع نظام حياة صحي لدى الشباب، والرصد المبكر للمواهب الرياضية المستقبلية؛

الالتزام 5: إنشاء شبكة وطنية لمراكز التكوين الرياضية العمومية، مُستلهَمة من النماذج الناجحة في كرة القدم وألعاب القِوى، تُغذِّي معهداً وطنياً للتميز، وتضمن "التجسير" بين الرياضة الجماهيرية والرياضة عالية المستوى، مع إضفاء الطابع المهني الاحترافي على التأطير، وتحسين الأداء والإنجاز الوطني عبر مسالك دراسة-رياضة؛

الالتزام 6: إصلاح الجامعات الرياضية، بغاية شفافية أكبر، ومكافحة الفساد والريع والمحسوبية، لا سيما بإنشاء هيئة مستقلة لضبط وتقنين وتنظيم régulation الرياضة؛

الالتزام 7: إرساء وضعية نظامية قانونية un statut للرياضي، جذابة، تُوَفِّرُ الحماية، تُدمِجُ الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتقاعد وإعادة الاندماج المهني، تُؤمِّن المسارات المهنية وتُثمِّنها، وتُيسِّر إدماج الرياضيين السابقين في الحياة المهنية؛

الالتزام 8: النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الرياضة، بهدف إزالة الكوابح أمام الممارسة النسائية وضمان تمثيلية متوازنة على جميع المستويات؛

الالتزام 9: تطوير اقتصاد رياضي كفيل بخلق مناصب الشغل والقيمة المضافة؛

الالتزام 10: جعل الرياضة أداةً للتماسك الاجتماعي والمجالي، بإدماجها كلياً في السياسات العمومية للوقاية من الانحراف، وللإدماج، والتنمية الترابية.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. اعتماد قانون إطار للتربية البدنية والرياضة	- تحديد أهداف وطنية صحية (مكافحة السمنة والسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والأمراض النفسية)، واقتصادية (تمويلات مختلطة عمومية-خاصة، وخلق فرص الشغل وإعفاءات ضريبية للأندية والعصب والجامعات الرياضية)، واجتماعية (إدماج المرأة وكبار السن والأشخاص في وضعية إعاقة والفئات الهشة)، وكذلك أهداف للإنجازات الرياضية؛	بدون أثر ميزانياتي يُذكر

	- توضيح مسؤوليات الدولة والجامعات الرياضية والجماعات الترابية والفاعلين الخواص والجمعويين.	
2. وضع حكامة محدَّثة وفعالة للرياضة	- وضع «إدارة مُهمة» لتحقيق الفعالية والمردودية المنشودَتَيْن؛ - تحسين التنسيق بين الوزارات؛ - وضع منظومة معلوماتية وطنية للرياضة (بيانات ومؤشرات وخرائط)؛ - تحسين إطار التعاقد بين وزارة الرياضة والجامعات الرياضية.	بدون أثر ميزانياتي يُذكر
3. إطلاق برنامج واسع لبناء وإعادة تأهيل البنيات التحتية الرياضية	- إنشاء ملاعب متعددة الرياضات في كل جماعة؛ - إعطاء الأولوية للمناطق القروية والمحرومة؛ - ضمان مجانية أو إمكانية ولوج تفضيلية للتجهيزات العمومية.	2,5 مليار درهم (لبناء 5.000 ملعب للقرب إضافي وإعادة تأهيل الموجود)
4. إعادة الاعتبار للتربية البدنية وللرياضتيْن المدرسية والجامعية	- الانتقال إلى 4 ساعات من التربية البدنية والرياضة الإلزامية أسبوعياً في كل مؤسسة تعليمية عمومية أو خاصة ابتداءً من الابتدائي؛ - ضمان التكوين الأكاديمي والتوظيف الواسع لمدرسي التربية البدنية والرياضية والمؤطِّرين المتخصصين لملاعب القرب؛ - إنشاء بطولات مدرسية وجامعية حقيقية مُهيكَلة تمتد على السنة الدراسية بأكملها.	1,0 مليار درهم (لتكوين المدرسين وتنظيم المنافسات)
5. إنشاء شبكة وطنية من مراكز التكوين العمومية حول معهد وطني للرياضة عالية المستوى	- إنشاء معهد وطني للرياضة عالية المستوى تغذّيه شبكة من الهياكل الجهوية للرصد والتنقيب وإعداد النخب؛ - الرصد المبكر للمواهب على أساس منظومة مُعدَّة انطلاقاً من بيانات مورفولوجية وقياسية حيوية وفيزيولوجية ونفسية وطنية مُكيَّفة مع الفروع الرياضية المعنية؛ - وضع منظومة تأهيل وتكوين دائمَة للمؤطِّرين تشمل جميع مهن الرياضة؛	5,0 مليار درهم (أساساً لإنشاء المعهد)

	- اقتصار ممارسة التأطير في التربية البدنية والرياضية على حاملي دبلومات من معاهد تكوين الدولة؛ - تشجيع مسالك الدراسة الرياضية.	
6. إصلاح الجامعات الرياضية لمزيد من الشفافية	- إجراء تدقيق إلزامي ودائم للجامعات الرياضية والعصب والأندية والجمعيات؛ - التحديد الفعلي للولايات الانتدابية للمسؤولين زمنيا؛ - النشر السنوي للميزانيات والنتائج الرياضية والمالية؛ - إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم الرياضة؛ - وضع منظومة عقوبات مُعزَّزة.	0,5 مليار درهم (للتدقيقات وإنشاء سلطة التنظيم)
7. إرساء وضعية نظامية للرياضي، حامية وجاذبة	- إرساء التغطية الصحية الإلزامية لجميع الممارسين مهما كانت أعمارهم؛ - وضع تقاعد رياضي للممارسين الذين اشتغلوا على مستوى رفيع والمكوّنين؛ - مواكبة إعادة الاندماج المهني مع الأولوية في التوظيف من قِبَل الدولة والمقاولات العمومية والجماعات المحلية، لا سيما في تدريس التربية البدنية وغيرها من المهن المرتبطة بالرياضة.	2,0 مليار درهم (للتغطية الاجتماعية والتقاعد وإعادة الاندماج المهني)
8. تشجيع المساواة بين النساء والرجال في الرياضة	- تخصيص ميزانية للرياضة النسائية مُراعِيةً لخصوصيات الممارسة الرياضية للفتيات والنساء؛ - إنشاء خلية للمساواة بين الجنسين داخل الوزارة المكلفة بالرياضة؛ - إلزام كل جامعة رياضية بنشر تقرير سنوي حول المناصفة ومقاربة النوع؛ - وضع حصص تدريجية لبلوغ حد أدنى 40% من النساء في الهيئات القيادية بالجامعات الرياضية بحلول 2031.	0,5 مليار درهم (لتمويل وتدبير البرامج المخصصة)

9. تطوير اقتصاد الرياضة	- منح تحفيزات ضريبية للأندية المكوّنة وللجمعيات؛ - هيكلة صناعة رياضية وطنية؛ - إنشاء صندوق مخصص للصناعات الرياضية ضمن صندوق محمد السادس للاستثمار؛ - تطوير الرياضة الإلكترونية.	2,5 مليار درهم (أساساً للصندوق)
10. جعل الرياضة أداة للتماسك الاجتماعي والترابي	- تعزيز وسائل وانتشار الجامعة الملكية المغربية للرياضة للجميع (FRMST)؛ - تطوير الرياضات الحديثة؛ - إعادة الاعتبار للممارسات الرياضية التقليدية المغربية كالتبوريدة؛ - وضع برامج رياضية في الأحياء ذات الخصاص؛ - الوقاية من الانحراف والتطرف عبر الرياضة؛ - وضع منظومة للبطولات بين الأحياء على المستوى الوطني.	1,0 مليار درهم (لبرامج الأحياء والرياضة للجميع والتظاهرات الرياضية)
		المجموع: 15,0 مليار درهم

إن الرياضة تشكِّلُ أكثر بكثير من كونها مجرد نشاطٍ ترفيهي أو تنافسي، إنها رافعة أساسية للتنمية البشرية وللتماسك الاجتماعي وللإشعاع الوطني. ولهذا يتعين الاعتراف بها كلياً على أنها سياسة عمومية قائمة بذاتها، مهيكِلة وعرضانية.

على أساس ذلك، فإن طموح حزب التقدم والاشتراكية هو جعل الرياضة حقاً في متناول الجميع، بصرف النظر عن السن والجنس ومستوى الدخل أو المجال الترابي. ويستوجب ذلك تجاوز مقاربة تتركز فقط حول رياضة النخبة، لتشجيع ممارسة رياضية جماهيرية متجذِّرة في حياة المواطنات والمواطنين، ومندمجة في السياسات التربوية والصحية والترابية.

كما ينبغي أن يُسهم تطوير الرياضة في الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية، بضمان ولوجٍ متكافئ إلى البنيات التحتية والتجهيزات والتأطير، لا سيما في الأحياء الشعبية والمناطق القروية والنائية والمعزولة.

إلى ذلك، تمثّل الرياضة رافعة اقتصادية قائمة بذاتها، كفيلة بخلق مناصب الشغل والقيمة المضافة، ولا سيما عبر الصناعات الرياضية والتظاهرات والسياحة. وهي كذلك تجسد عاملاً للإدماج والاندماج، وخاصةً بالنسبة للشباب.

يدافع حزب التقدم والاشتراكية عن حكامة رياضية متجددة، قائمة على الشفافية، والإنجاز، ومساءلة الفاعلين، وكذا على دور مُعزَّز للجماعات الترابية في تطوير الممارسات الرياضية للقرب.

ففي سياق يتسم بتنظيم منافسات رياضية دولية كبرى، وبتطلعات وانتظارات متزايدة للمواطنات والمواطنين بخصوص جودة العيش، يُصبح ضرورياً جعل الرياضة ركيزةً للنموذج التنموي.

وبجعل الرياضة أداةً للتفتح والاستمتاع بالنسبة للأفراد، وللتماسك المجتمعي، وللدينامية الاقتصادية، يتطلع حزب التقدم والاشتراكية إلى بناء مجتمع أكثر صحةً وإدماجاً وتضامُناً، يتمكن فيه الجميع من الولوج إلى الممارسة الرياضية والاستفادة التامة من حَسَناتها ومنافعها.

II. المحور الاقتصادي والإيكولوجي: من أجل سيادة إنتاجية و اقتصاد منظَّم في خدمة التنمية والانتقالَيْن الإيكولوجي والتكنولوجي

II.1. السيادة الإنتاجية والسياسة الصناعية: الإنتاج والابتكار والتحكم في سلاسل القيمة

رغم الاستراتيجيات القطاعية المنجزة خلال العقدين الأخيرين، يظل الاقتصاد المغربي يتسم بقاعدة صناعية غير مُطوَّرة بما يكفي، وبمساهمة محدودة في خلق الثروة الوطنية، وبإدماج محلي ناقص في سلاسل القيمة.

وتتجلى هذه الوضعية في استمرار تبعية الاعتماد على الواردات، وتزايُد الهشاشة أمام الصدمات الخارجية، وصعوبة مسك حصة معتبرة من القيمة المُنشَأة في سلاسل الإنتاج العالمي. كما أن هذه الوضعية تُقيِّد قدرة البلاد على خلق مناصب شغل مؤهَّلة ودائمة، وعلى إشاعة الابتكار، وهيكلة نسيج إنتاجي متين في كامل التراب الوطني.

في سياق دولي يتسمُ بإعادة التشكُّل الجيوسياسي، وبالتوترات في سلاسل التموين، وتسارُع الانتقالَيْن التكنولوجي والبيئي، يُصبح التصنيع من جديد رهاناً مركزياً للسيادة الاقتصادية.

على أساس ذلك، يرى حزب التقدم والاشتراكية أن الصناعة لا تُشكِّل مجرد قطاع من بين قطاعات أخرى، بل هي الركيزة الأساسية لنموذج تنمية إنتاجيّ، مبتكر وقادر على الصمود. صناعة ينبغي أن تُمكِّن المغرب من الإنتاج أكثر على ترابه والتحكم في سلاسله الاستراتيجية وتعزيز سيادته الاقتصادية.

وكل ذلك يستوجب دولةً استراتيجية، قادرة على توجيه الاستثمار، وتخطيط التنمية الصناعية، والتنسيق بين الفاعلين العموميين والخواص، ودعم الابتكار التكنولوجي والارتقاء بالنسيج الإنتاجي.

هكذا، يقترح حزب التقدم والاشتراكية الانتقال نحو مرحلة جديدة: من تصنيع يعتمد على انتهاز الفرص، مُتمحور بشكل واسع على التجميع والجاذبية، إلى تصنيع سيادي، قائم على الإنتاج المحلي وإدماج الفروع وخلق القيمة.

لذلك، يضع برنامج حزب التقدم والاشتراكية للحكومة ثلاثة أهداف كبرى في مجال السياسة الصناعية في أفق 2031:

الهدف 1: الرفع الملموس لحصة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي الخام

- رفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي إلى 20% مقابل 15,3% حالياً؛
- تطوير سياسة إرادية للتشجيع والمواكبة لترجيح وترسيخ ثقافة الاستثمار الصناعي؛
- خفض عجز الميزان التجاري إلى النصف، بإنزاله إلى 10% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2031؛
- السعي نحو خلق 500.000 منصب شغل صناعي صافي خلال الولاية؛
- توطين 50% من التوطينات الصناعية الجديدة خارج أقطاب محور الدار البيضاء-طنجة.

الهدف 2: هيكلة فروع صناعية مندمجة ذات قيمة مضافة عالية

- رفع المعدل الفعلي للإدماج المحلي إلى 60% في الفروع الأساسية (السيارات والطيران، بصفة خاصة)؛
- إعطاء الأولوية للصناعات الأساسية والمحرِّكة (الكيمياء الأساسية، الحديد والصلب، التعدين، الآلات الصناعية، آلات وأحواض بناء السفن)؛
- ترجيح الفروع الصناعية التي يمتلك فيها المغرب مزايا مقارنة من حيث توافر الموارد الطبيعية (الفوسفاط ومشتقاته والمعادن الاستراتيجية والقنب ومنتجات البحر ...)؛
- ترسيخ مكانة المغرب كوجهة مفضلة لإعادة توطين الصناعات، وكحلقة أساسية في سلاسل القيمة العالمية؛
- تزويد المملكة بوسائل تتلاءم مع طموحاتها التصديرية، من خلال تمكينها وتجهيزها بأسطول تجاري يرفع العلم المغربي.

الهدف 3: جعل الابتكار والبحث محرّكاً للنمو الصناعي والتكنولوجي والأخضر

- مُضاعفة ميزانية البحث والتطوير لرفعها إلى 1,5% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 0,7%-0,8% حالياً أو 1,2% بإدراج التمويلات الدولية والخاصة[37]؛
- تسريع إزالة الكربون من النسيج الصناعي، للوصول إلى الهدف الوطني لتخفيض 53% من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحترار في أفق 2035 (مساهمة محددة على المستوى الوطني – 3.0 CDN).

ولبلوغ هذه الأهداف، سيكون من الضروري تعبئة ميزانية إضافية تبلغ نحو 18 مليار درهماً على مدى خمس 5 سنوات، مستندةً استناداً إلى الالتزامات التالية:

- الالتزام 1: جعل تصنيع المغرب أولوية وطنية، باعتماد ميثاق وطني مُحيَّن للصناعة، قائم على شراكاتٍ للدولة مع البنك العمومي للاستثمار BPI Maroc (هيئة يتعين إحداثُها: انظر البند 3.II التمويل) والبنوك والمقاولات العمومية والخاصة والجهات وعالم البحث؛
- الالتزام 2: تنشيط المناطق الصناعية وعقلنتها، وتحسين حكامتها، وتخصيصها لقطاعات المستقبل تحديداً (الطاقات المتجددة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والنقل والتنقل والهيدروجين الأخضر والبطاريات الكهربائية ...)؛
- الالتزام 3: دعم البحث والتطوير والابتكار في الصناعة، لا سيما باعتماد ائتمان ضريبي للبحث (CIR)؛
- الالتزام 4: اعتماد استراتيجية وطنية لإحلالٍ مُستهدَف محل الواردات، مرتكزة على دراسات قطاعية مُعمَّقة؛
- الالتزام 5: وضع تحفيزات عمومية مُتمايزة حسب الجهات والقطاعات (جبائية وعقارية وإعانات)، وربط هذه التحفيزات بأهداف الإدماج المحلي وخلق شغل لائق ومستدام؛
- الالتزام 6: تشجيع "الإنتاج والاستهلاك المغربي"، باعتماد علامة وطنية «المغرب» تُثمِّن فروع الإنتاج الصناعي ذات القيمة المضافة العالية؛
- الالتزام 7: إطلاق "تحدي الابتكار الصناعي" سنوياً، لتكريس وتمويل مشاريع صناعية مبتكرة ذات إمكانية تصديرية عالية؛
- الالتزام 8: تشجيع الأقطاب الصناعية الجهوية أو القطاعية التي تُتيح التعاون والتكامل بين الصناعة والجامعة والابتكار؛
- الالتزام 9: تطوير منصات الإنتاج المشترك و"مختبرات الصنع" الصناعية (فضاءات مشتركة مُجهَّزة بآلات متقدمة للطباعة ثلاثية الأبعاد والروبوتيك والذكاء الاصطناعي الصناعي) بما يتيح للمقاولات الصغيرة جدًا والمتوسطة (TPME)، وكذا للمقاولات وسيطية الحجم (ETI)، إنجاز نماذج أولية والإنتاج بتكلفة منخفضة، وتسريع الابتكار في الفروع الاستراتيجية؛
- الالتزام 10: إعادة التفاوض على جميع اتفاقيات التبادل الحر التي يتسم ميزان المغرب التجاري فيها بعجز هيكلي، أو تُعيق بروز سلاسل وفروع صناعية وطنية استراتيجية؛ وتفعيل البُنُود الحمائية.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. اعتماد ميثاق وطني مُحيَّن للصناعة	- وضع خلية تنسيق بين الوزارات مخصصة للصناعة؛ - تعزيز عقود الفروع مع الاتحادات المهنية القطاعية؛ - ربط المساعدات العمومية بفعالية بأهداف مُلزِمة للمحتوى المحلي والشغل اللائق وإزالة الكربون؛ - نشر تقرير سنوي للتتبع والتقييم.	0,5 مليار درهم (للهندسة المؤسسية وتحريك عقود الفروع وأنظمة المتابعة وطلبات المشاريع)
2. تنشيط المناطق الصناعية وترشيدها	- تدقيق جميع المناطق الصناعية القائمة؛ - إعادة تأهيل وتجهيز 20 منطقة قليلة الاستخدام في الجهات الأقل تجهيزاً؛ - إنشاء 5 مناطق جديدة مخصصة لقطاعات المستقبل — الطاقات المتجددة والصناعة الغذائية والصيدلة والهيدروجين الأخضر والبطاريات؛ - اعتماد حكامة بامتدادات جهوية ومدراء مهنيين.	3,5 مليار درهم (100 مليون درهم/منطقة لإعادة تأهيل 20 منطقة قائمة و300 مليون درهم/منطقة لإنشاء 5 مناطق متخصصة جديدة)
3. دعم البحث والتطوير والابتكار في الصناعة	- رفع ميزانية برنامج PNARDI إلى 5 مليار درهم على 2027-2031 بتوسيع الشراكات (انظر 2.I التعليم – الالتزام 10)؛ - تعزيز المركز الوطني للبحث العلمي والتقني وقدراته في تمويل مشاريع ذات إمكانية صناعية عالية؛ - إطلاق طلبات مشاريع سنوية في الفروع ذات الأولوية؛ - إنشاء آلية الائتمان الضريبي للبحث المخصصة للصناعة.	2,0 مليار درهم (400 مليون درهم/سنة من الائتمان الضريبي للبحث)
4. استراتيجية وطنية للإحلال المستهدَف محل الواردات	- إجراء دراسات قطاعية مُعمَّقة لتحديد 20 فرعاً ذا أولوية؛ - وضع حوافز عمومية مُتمايزة حسب الجهة والقطاع — جبائية وعقارية وإعانات؛	1,5 مليار درهم (للحوافز الجبائية والعقارية المستهدَفة والدراسات القطاعية ومنظومات المرافقة)

	- ربط الحوافز بأهداف دقيقة للإدماج المحلي وخلق شغل لائق ودائم؛ - التقييم السنوي للنتائج وتكييف المنظومات.	
5. تحفيزات عمومية مُتمايزة حسب الجهات والقطاعات	- وضع خريطة وطنية للحوافز الصناعية حسب الجهة؛ - تعزيز المزايا الجبائية — ضريبة الشركات المخفَّضة لمدة 10 سنوات وإعفاء من الضريبة المهنية — للتوطينات خارج محور الدار البيضاء-طنجة؛ - وضع إعانات عقارية في الجهات الأقل تصنيعاً؛ - ربط مجموع هذه الحوافز بالتزامات قابلة للتحقق للشغل اللائق؛ - إرساء بنود اجتماعية إلزامية في جميع المساعدات العمومية (جبائية وعقارية وإعانات وضمانات القروض البنكية والولوج إلى الصفقات العمومية)؛ - تحديد معايير الشغل اللائق: عقود منظَّمة وتغطية اجتماعية وأجور مُصرَّح بها ومساواة بين النساء والرجال وتكوين دائم؛ - وضع منظومة تتبع وتقييم قبلي وبعدي لالتزامات المقاولات؛ - إقرار عقوبات واسترداد للمساعدات في حالة عدم احترام الالتزامات.	4,0 مليار درهم (من النفقات الجبائية والإعانات العقارية المُقدَّرة صافيةً من العائدات الجبائية المُؤجَّلة المُولَّدة)
6. علامة «المغرب» الوطنية	- تحديد مرجعية اعتماد العلامة، مُدمِجة معايير المحتوى المنتج المحلي والجودة والشغل والاستدامة؛ - وضع هيئة مستقلة للاعتماد؛ - إطلاق حملة وطنية للترويج لـ«الإنتاج والاستهلاك المغربي»؛ - إدراج العلامة في معايير إبرام الصفقات العمومية وتنظيم تطبيق الأفضلية الوطنية.	0,5 مليار درهم (لوضع المرجعية وهيئة الاعتماد وحملات الترويج)

7. تحدي الابتكار الصناعي	- إطلاق طلب مشاريع سنوي بـ 200 مليون درهم من الجوائز وتمويلات التأسيس؛ - اختيار سنوياً مشاريع صناعية مبتكرة ذات إمكانية تصديرية عالية بواقع 20 مشروعاً وطنياً و5 مشاريع لكل جهة؛ - مواكبة الفائزين من خلال التوجيه والإرشاد وعبر الولوج إلى العقار، وإلى الطلبية العمومية، وإلى التمويلات البنكية.	2,0 مليار درهم (2 مليار درهماً مخصّصة للجوائز وتمويل الانطلاقة)
8. تشجيع الأقطاب الصناعية الجهوية	- تحديد واعتماد 12 قطباً ترابياً أو قطاعياً؛ - تمويل تنشيطها واشتغالها على مدى 5 سنوات؛ - وضع اتفاقيات ثلاثية الأطراف صناعة-جامعة-جهة.	2,0 مليار درهم (نحو 165 مليون درهم/قطب للتحريك والتجهيزات والشراكات جامعة-صناعة)
9. تطوير منصات الإنتاج المشترك	- إنشاء 20 مختبراً للتصنيع والابتكار fab labs ترابيا، بالطباعة ثلاثية الأبعاد والروبوتيك الصناعي والذكاء الاصطناعي التطبيقي؛ - إدماجها في المناطق الصناعية القائمة أو الأقطاب الترابية؛ - تمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة من الوصول إليها بتكلفة منخفضة للنمذجة والإنتاج؛ - تكوين 5.000 تقني ومهندس في هذه الأدوات خلال الولاية.	1,5 مليار درهم (50 مليون درهم/مختبر صنع للتجهيز و500 مليون درهم لتكوين المستخدمين)
10. إعادة التفاوض على اتفاقيات التبادل الحر المتسمة بالعجز الهيكلي أو التي تُعيق بروز سلاسل وفروع صناعية وطنية استراتيجية.	- إجراء تدقيق مستقل لاتفاقيات التبادل الحر لتحديد الاتفاقيات العاجزة بنيويا أو التي تعرقل بروز سلاسل وطنية في الصناعات الاستراتيجية؛ - الانخراط في مفاوضات مراجعة مع الشركاء المعنيين؛ - تفعيل بنود الحماية المتاحة في الاتفاقيات النافذة؛ - إدراج بنود المنتوج/المحتوى المحلي في الصفقات العمومية التي تتجاوز 50 مليون درهماً.	0,5 مليار درهم (للدراسات والمفاوضات وتعزيز قدرات إدارة التجارة الخارجية)

		المجموع: 18,0 مليار درهم

إنَّ جعل الصناعة ركيزةً للنموذج التنموي الوطني يُجسد خياراً استراتيجيا للمغرب. ففي عالم يتسم باللايقين الاقتصادي والتوترات التجارية ومستلزمات الانتقال الإيكولوجي، تصيرُ القدرة على الإنتاج والابتكار والتحكم في سلاسل القيمة عاملاً حاسماً للسيادة.

على أساس ذلك، فطُموح حزب التقدم والاشتراكية هو التحويل العميق للبنية الإنتاجية للبلاد، بتعزيز قاعدة صناعية متنوعة وتنافسية ومتجذِّرة في المجالات الترابية. يتعلق الأمر بتجاوز منطق الإدماج المحدود في سلاسل القيمة العالمية، لبناء اقتصاد قادر على تَمَلُّكِ حصة متنامية من القيمة، وتطوير قدراته التكنولوجية الذاتية، وتوفير الشغل اللائق بشكل مستدام.

ولن يتحقق هذا التحول دون انخراط قوي من الدولة، وتعبئة الفاعلين الاقتصاديين، والربط الوثيق مع سياسات التكوين والبحث والتمويل وتهيئة التراب.

وينبغي كذلك أن يندرج هذا التحول كلياً في الانتقالين الإيكولوجي والتكنولوجي، بجعل إزالة الكربون والنجاعة الطاقية والابتكار روافع للتنافسية وليس عوائق لها.

هكذا، وبانتهاج سياسة صناعية طموحة، يتطلع حزب التقدم والاشتراكية إلى بناء اقتصاد إنتاجي، ذي سيادة، مبتكر، وقادر على تلبية حاجيات البلاد وخلق الثروة وتعزيز مكانته في الاقتصاد العالمي.

II.2. دعم المقاولة وتحرير الفعل المقاولاتي وإدماج الاقتصاد غير المهيكل

يرتكز الاقتصاد المغربي على نسيج إنتاجي غير متجانس ومجزَّأ، تهيمن عليه قطاعات ذات قيمة مضافة ضعيفة، محدودة الابتكار، وغير كافية التنافسية لتلبية حاجيات الطلب الداخلي ولاختراق أسواق التصدير، وذلك إلى جانب قطاع غير مهيكل واسع الانتشار يمثل حواليْ 30% من الناتج الداخلي الخام. وتعكس الدينامية الضعيفة للنمو الاقتصادي (بين 2,5% و3,0% كمعدل سنوي على المدى الطويل) محدودية مكاسب الإنتاجية وضُعف تنويع مصادر النمو، سواء على المستوى القطاعي أو الجغرافي.

ولم تعرف بنية الناتج الداخلي الخام تحولًا جذريًا منذ عقدين، إذ ظلت مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام مستقرة منذ سنة 2005 (سنة إطلاق مخطط الإقلاع الصناعي) في حدود 15%، بينما ما يزال القطاع الأولي (الفلاحة والصيد البحري) يمثل أكثر من 10% من الثروة الوطنية المنتجة (10,6% سنة 2024 مقابل 12% سنة 2005). كما تسجل بعض الفُروع الصاعدة، مثل صناعة

السيارات والطيران والطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر، تقدمًا ملحوظًا، غير أن هذه التطورات لم تبلغ بعد الحجم الكافي لإحداث تحول هيكلي فعلي في الاقتصاد الوطني.

ويؤدي هذا الوضع إلى تقليص الإنتاجية الإجمالية للفاعلين الاقتصاديين، وإلى محدودية مناصب الشغل الصافية المحدثة (إذ لم يتجاوز عددها 95 ألف منصب شغل صافٍ بين يناير 2022 ودجنبر 2025)، مع هشاشة ظروف العمل، وعدم تعبئة الموارد الجبائية بالشكل الأمثل، علاوة على كبح بروز نسيج مقاولاتي منظم، تنافسي ومبتكر.

إلى ذلك، يتسم مناخ الأعمال بعدة اختلالات بنيوية تؤثر سلبًا على المقاولات، ولاسيما المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة. إذ يواجه الفاعلون الاقتصاديون مجموعة من الإكراهات التي تعيق المبادرة الاستثمارية وتثبط روح المقاولة. وتتمثل هذه العراقيل في أربعة مستويات:

- استمرار اقتصاد الريع وممارسات المنافسة غير المشروعة، ووجود منظومة تحفيزية عمومية ما تزال ترجّح القطاعات التقليدية ضعيفة المردودية والأنشطة المحمية، وذلك على حساب الأنشطة المبتكرة والمقاولات الصغيرة والمتوسطة ذات الامتداد الترابي أو الموجهة نحو التصدير؛

- ضُعف الأمن القانوني بالنسبة للمقاولات، إلى جانب الإفراط في البيروقراطية، في ظل تــرسانة قانونية ومساطر إدارية معقدة وغير شفافة بما يكفي ويلزم؛

- ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج (اللوجستيك، الطاقة، العقار، التمويل)، بما يضعف تنافسية المقاولات الوطنية؛

- ضُعف المبادرة المقاولاتية ومحدودية الثقافة التدبيرية، مما يقلص روح المبادرة وتحمل المخاطر.

ومن جهة أخرى، تواجه المقاولات عراقيل في تطورها، بسبب محدودية الولوج إلى التمويل البنكي والسوق المالية (أُنظر المحور II.3 المتعلق بالتمويل). كما تجد صعوبة في تقديم عرض تنافسي قادر على تلبية حاجيات السوق الداخلية وتقليص فاتورة واردات المغرب من المنتجات الاستهلاكية النهائية ومعدات التجهيز. وبالمثل، يظل عدد المقاولات المصدرة محدودًا، كما أن العرض التصديري يفتقر إلى التنوع وإلى ما يكفي من ارتقاءٍ في الجودة، فيما تظل الصادرات متمركزة في عدد محدود

من القطاعات (الفوسفاط، السيارات، الطيران، النسيج، الصناعات الغذائية)، وفي عدد محدود أيضاً من البلدان، حيث تستحوذ أوروبا على أكثر من 71% من الصادرات المغربية، منها 41% موجهة نحو إسبانيا وفرنسا.

ويَـــعـــتبـــر حزبُ التقدم والاشتراكية أنَّ التنمية الاقتصادية ينبغي أن ترتكز، بالموازاة مع مواكبة المجموعات الكبرى والمقاولات العمومية والاستثمارات الهيكلية للدولة، على نسيج كثيف من المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة والفاعلين الاقتصاديين المتجذرين في المجالات الترابية، والمنخرطين في مشاريع صناعية وفي استثمارات المستقبل، والقادرين على الابتكار وإنتاج القيمة المضافة وخلق الشغل اللائق وإعطاء دينامية اقتصادية للجهات وللمنظومات المحلية.

إن هذه الرؤية تقتضي الإعمال الفعلي لدولة القانون في المجال الاقتصادي، بما يستوجب اعتماد سياسة عمومية حازمة لضمان المنافسة الحرة والنزيهة، مع تعزيز هيئات الحكامة الجيدة، وتنظيم وضبط الأسواق، وتبسيط المساطر، وخفض تكلفة عوامل الإنتاج، وحماية ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين في مسارهم نحو الهيكلة والتطوير.

هكذا، يقترح برنامجُ حزبِ التقدم والاشتراكية للحكومة حَمْلَ ميثاقٍ وطني للإنتاج، ويحدد ثلاثة أهداف كبرى تتعلق ببعث دينامية أقوى في المقاولة المغربية:

الهدف 1: دولة القانون في المجال الاقتصادي، تحسين مناخ الأعمال، تعزيز المنافسة، تحرير الطاقات ودمقرطة الفعل المقاولاتي

- التقليص الملموس لوضعيات الاحتكار واحتكار القِلَّة في القطاعات التجارية؛
- مكافحة تضارب المصالح، وحظر ومعاقبة حالات استغلال المنصب لتحقيق مصالح خاصة وحالات الإثراء غير المشروع، لأن وجود القواعد يقتضي وجود الجزاءات، ولأنَّ وجود السلطة يقتضي وجود سلطات مضادة؛
- وضع حد لوضعيات الريع الـمُحدَّدة وللهوامش المفرطة وغير المشروعة في القطاعات المُنظَّمة؛
- تشجيع إحداث جمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين وتعزيز دورها؛

- خلق 15.000 مقاولة صغرى ومتوسطة وصغيرة جدا (مقاولات أشخاص معنوية نشيطة) سنوياً[38]، منها 500 على الأقل في كل جهة، والعمل في الوقت ذاته عبر الهيئة المعنية Maroc PME على الحد من إفلاس المقاولات؛
- تخفيض آجال الأداء الفعلية إلى أقل من 60 يوماً في المتوسط؛
- تقليص الأجل الفعلي لتأسيس المقاولة إلى 72 ساعة؛
- تقليص، إلى النصف، عدد التراخيص الإدارية المطلوبة لإحداث مقاولة.

الهدف 2: خلق أبطال على الصعيديْن الوطني والترابي

- رفع عدد المقاولات الكبرى ب 50%[39] (1.913 وحدة في 2024 أيْ 0,5% من مجموع المؤسسات والأشخاص المعنوية النشيطة)، الموجَّهة بالأولوية نحو السوق الداخلية والتنافسية التصديرية؛
- بالأولوية ذاتها، مضاعفة عدد المقاولات المتوسطة[40] (3.877 وحدة في 2024 أيْ 1% من المجموع)؛
- تنويع العرض التصديري من المنتجات الصناعية والنجاح في الارتقاء بجودة المنتجات؛
- تشجيع المقاولات الصناعية على التوجُّه نحو التصدير، بتعزيز الدعم العمومي، وتطوير عرض مالي ملائم في إطار البنك العمومي للاستثمار BPI (أُنظر 3.II التمويل)؛
- تنويع أسواق التصدير، برفع حصة أفريقيا في الصادرات المغربية إلى 10% (مقابل 6,9% في 2024) وإلى 30% للأسواق الأخرى خارج أوروبا (مقابل 21,7% في 2024)؛
- تعزيز تنويع ولوج المجموعات الخاصة الكبرى إلى الطلبية العمومية.

الهدف 3: مكافحة الاقتصاد غير المهيكل وغير المهيكل المعيشي

- إدماج 20% من الوحدات غير المهيكلة في القطاع المنظَّم؛
- تحقيق 10 مليارات درهم سنوياً من عائدات ضريبية واجتماعية إضافية مرتبطة بتنظيم الوحدات غير المهيكلة؛

- تخفيض ثِقل الاقتصاد غير المهيكل المرصود، من حيث القيمة المضافة الوطنية، من 13,6%[41] إلى 10% (أو من 30%[42] إلى 20% أخذاً بعين الاعتبار الفلاحة غير المهيكلة والاقتصاد غير المهيكل غير المرصود)؛
- خلق 300.000 معرِّف جبائي (رقم تعريفي ضريبي) جديد على 5 سنوات للوحدات الصغيرة.

وسيستوجب بلوغ هذه الأهداف تعبئة ميزانية إضافية تبلغ نحو 18 مليار درهما على مدى خمس 5 سنوات، وتطبيق الالتزامات العشرة التالية:

- الالتزام 1: إحداث هيئة مكلفة بالوساطة لفائدة المقاولة، ترتبط مسؤوليتها مباشرة بوزير الاقتصاد والمالية؛
- الالتزام 2: إصلاح الإطار القانوني والإداري للأعمال؛
- الالتزام 3: التفكيك التدريجي لاقتصاد الريع، والمكافحة الفعالة للممارسات التنافسية غير المشروعة ولتضارب المصالح؛
- الالتزام 4: تعزيز هيئات التنظيم والضبط والتقنين، وضمان منافسة سليمة بين الفاعلين الاقتصاديين؛
- الالتزام 5: خلق أبطال على الصعيديْن الوطني والترابي (شركات كبرى رائدة)؛
- الالتزام 6: اعتماد مخطط وطني لهيكلة الاقتصاد غير المهيكل المعيشي (أُنظر I.3 التضامن – الالتزام 5)؛ وإقرار عقد ثلاثي الأطراف، إلزامي، يُسجَّل لدى السلطات الإقليمية، ويحدد الحقوق والالتزامات الخاصة بكلٍّ من صاحب رخصة سيارة الأجرة، ومالِك المركبة، والسائق المهني؛
- الالتزام 7: إطلاق مخطط وطني لإدماج الاقتصاد غير المهيكل؛
- الالتزام 8: إنشاء مناطق أنشطة للهياكل الصغيرة، بالرهان على الجهوية، وبرفع عوائق العقار والولوج إلى البنية التحتية والتمويل البنكي؛
- الالتزام 9: جعل ريادة الأعمال الإنتاجية أكثر جاذبية، عبر أدوات تخفيف المخاطر والتحفيزات العمومية القوية؛

- الالتزام 10: توظيف الاستثمارات المباشرة الأجنبية (IDE) لأجل تعزيز النسيج الإنتاجي الوطني.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. إحداث مؤسسة للوساطة لصالح المقاولة	- ربط هذه المؤسسة مباشرة بوزير الاقتصاد والمالية لمنحها السلطة اللازمة؛ - إسناد مهمة التدخل بالوساطة المباشرة لتسوية الوضعيات المرتبطة بالبطء أو التجاوزات الإدارية؛ - وضع طرق طعن شفافة وفي متناول جميع المقاولات، ولا سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة؛ - نشر تقرير سنوي بأنشطة هذه المؤسسة؛ - تنشيط اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال واللجان الجهوية لمناخ الأعمال.	0,4 مليار درهم (لإنشاء المؤسسة وتوطينها جهوياً)
2. إصلاح الإطار القانوني والإداري للأعمال	- اعتماد قانون للتحديث الاقتصادي يجمع جميع تدابير التبسيط لتأسيس المقاولات ونموها، مع رقمنة كاملة وبوابة ولوج موحدة؛ - تقليص عدد التراخيص المطلوبة إلى النصف خلال الـ 18 شهراً الأولى من تولي الحكومة الجديدة مهامها؛ - تعزيز صلاحيات الشباك الرقمي الموحد لتأسيس المقاولات بتحديد أجل أقصى لمعالجة الملف في 72 ساعة؛ - التحول التدريجي من نظام الاعتمادات نحو منطق دفاتر التحملات والمراقبة اللاحقة؛ - نشر بارومتر، مقياس، سنوي لآجال وتكاليف المساطر الإدارية بحسب نوع كل إجراء، وكذا تقرير حول التبسيطات الإدارية يُرفق بقانون المالية؛ - ضمان التطبيق الجيد للقانون الملزم باحترام آجال الأداء (60 يوماً كحد أقصى)؛ - تحسين قانون الضمانات والقانون التجاري، لا سيما القواعد المتعلقة بإفلاس المقاولات؛	0,4 مليار درهم (لإرساء الشباك الموحد والمرصد)

	- الحرص على التطبيق السليم للمقتضيات الجديدة لقانون شركات المساهمة، التي تُلغي الأسهم لحاملها في شركات المساهمة غير المدرجة وتمنع انتقال ملكيتها بطريق المناولة؛ - اشتراط الولوج إلى الصفقات العمومية للمقاولات الكبرى باحترام آجال الأداء تجاه المقاولات من الباطن.	
3. التفكيك التدريجي لاقتصاد الريع ومكافحة تضارب المصالح	- رسم خريطة لجميع وضعيات الريع المُحدَّدة في القطاعات المُنظَّمة؛ - إنهاء هذه الوضعيات خلال الولاية بالطرق التشريعية والتنظيمية؛ - تقليص الهوامش المفرطة في القطاعات المُنظَّمة بتعزيز صلاحيات مراقبة المُنظِّمين؛ - إلزام مجلس المنافسة بنشر تقرير سنوي حول وضع المنافسة وريعيات القطاعات، وتنظيم نقاش عمومي بشأنه في مجلس النواب؛ - تجريم الممارسات المضادة للمنافسة بغرامات متناسبة مع رقم الأعمال؛ - وضع تنظيم صارم لمكافحة تضارب المصالح وتجريم الاستفادة غير المشروعة من المناصب؛ - إرساء تنظيم وأجهزة حماية المُبلِّغين.	0,2 مليار درهم (لتعزيز المراقبة)
4. تعزيز هيئات التنظيم وضمان المنافسة	- إصلاح قانون مجلس المنافسة وقانون حرية الأسعار والمنافسة بتصحيح ثغراتهما؛ - ضمان الاستقلالية الفعلية للمُنظِّمين القطاعيين بمراجعة إطارهم القانوني؛ - تعزيز وسائلهم البشرية والمالية والخبراتية؛ - مراجعة مسطرة تعيين أعضاء مجالسهم مع تفضيل معايير الخبرة والنزاهة والاستقلالية؛ - الحرص على المناصفة داخل هيئات القرار بما يضمن تنوع الرؤى ووجهات النظر في تحليل الأسواق؛	0,2 مليار درهم (لتعزيز الوسائل وآليات الطعن)

	- تعزيز حقوق المستهلكين وآليات الطعن والتعويض.	
5. خلق رواد/أبطال على الصعيدين الوطني والترابي (مجموعات كبرى رائدة)	- تطوير، عبر البنك العمومي للاستثمار، عرض دعم ومواكبة واسع النطاق للمقاولات في مسار واضح يغطي دورة الحياة كاملة (التأسيس والتطوير والتصدير والابتكار والتفويت)؛ - تشجيع المجموعات الخاصة الكبرى لتكون محرِّكات التنويع الإنتاجي؛ - تعزيز الدعم في ميثاق الاستثمار للصناعات التصديرية؛ - تعزيز شفافية الصفقات العمومية بتوسيع وظائف المنصة الرقمية الوطنية؛ - تحديد المقاولات التي تديرها نساء وذات الإمكانات العالية، وتوفير المواكبة الملائمة لها من أجل جعلها مقاولات رائدة على الصعيد الجهوي بل والوطني؛ - إنشاء وضعية تحفيزية للمقاولة الشابة المبتكرة؛ - وضع آلية الائتمان الضريبي للبحث؛ - خفض تكاليف عوامل الإنتاج من أجل تعزيز تنافسية المقاولات؛ - خفض كلفة الطاقة من خلال إعادة تشغيل مصفاة النفط «سامير»، والنظر في إحداث مصفاة وطنية ثانية، وتطوير الهيدروجين الأخضر والطاقات المتجددة والطاقات البحرية المتجددة (انظر المحور II.5 المتعلق بالانتقال البيئي والطاقي)؛ - إصلاح قطاع اللوجستيك لخفض تكاليف وآجال النقل، وتشجيع تجميع الفاعلين الخواص، وتعزيز تعدد أنماط النقل، ولا سيما عبر الرفع من حصة الشحن السككي؛ - تشجيع التجميع الطوعي للمقاولات العاملة في الصناعة الدوائية، من خلال تحفيزات جبائية ومالية ومواكبة ملائمة، بما يعزز قدرتها التنافسية	5,0 مليار درهم (للحوافز والإعانات وقيادة الإصلاحات)

	في الأسواق الخارجية، لكن دون المساس بنسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع، ودون الإخلال بقواعد المنافسة الحرة؛ - تشجيع إحداث بنوك جهوية (انظر 3.II المتعلق بالتمويل).	
6. وضع مخطط وطني لتنظيم وإدماج الاقتصاد غير المهيكل المعيشي	- إنشاء قاعدة بيانات وطنية لغير المهيكل المعيشي بامتداد جهوي؛ - وضع منظومة بطاقة مهنية لصغار التجار والحرفيين ومقدمي الخدمات غير المهيكلين، تفتح حقوقاً ملموسة (الولوج إلى التكوين المهني والصفقات العمومية الصغيرة والتيسيرات الإدارية والجبائية والتغطية الصحية والمخصصات العائلية)؛ - إصلاح الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لجعلها فاعلاً مركزياً في الإدماج الرسمي للمهن الصغيرة. - إقرار عقد ثلاثي الأطراف، إلزامي، يُسجَّل لدى السلطات الإقليمية، ويحدِّدُ الحقوق والالتزامات الخاصة بكلٍّ من صاحب رخصة سيارة الأجرة، ومالِك المركبة، والسائق المهني.	2,0 مليار درهم (لأنظمة المعلومات والتكوين والمرافقة وإصلاح الوكالة)
7. إطلاق مخطط وطني لإدماج الاقتصاد غير المهيكل	- إحصاء وتحديد هوية الفاعلين الصناعيين غير المهيكلين لمواكبة إدماجهم في القطاع المنظَّم، لا سيما عبر جبائية جاذبة محدودة في الزمن؛ - التخطيط لفترة انتقالية للمطابقة التدريجية، مع التنظيم عبر عقود التنظيم بين المقاولات المعنية والدولة؛ - ضمان مراقبة صارمة للتجارة بالجملة تضمن تتبع المنتجات، وتكافح التهريب والفوترة الناقصة عند الاستيراد؛ - تعزيز قدرات ووسائل وصلاحيات مصالح المراقبة الجبائية والجمركية والاجتماعية.	0,5 مليار درهم (للإحصاء والمواكبة والتحفيزات)

8. إنشاء مناطق أنشطة للهياكل الصغيرة	- إنشاء مناطق أنشطة مخصصة للمقاولات الصغرى جداً في الجهات الأقل تجهيزاً؛ - رفع عائق العقار بآليات وضع الأراضي بأسعار مخفضة، بل ومجاناً للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة؛ - ضمان الولوج إلى البنية التحتية الأساسية (الماء والكهرباء والاتصالات الرقمية)؛ - تخصيص 20% من حصص الفضاءات في هذه المناطق للمقاولين الشباب والنساء رائدات الأعمال والمقاولين في وضعية إعاقة.	8,0 مليار درهم (لإنشاء مناطق الأنشطة بـ150 مليون درهم/منطقة)
9. جعل ريادة الأعمال الإنتاجية أكثر جاذبية	- اقتراح أدوات عمومية للحد من المخاطر التي يتعرض لها المقاولون عند تأسيس مقاولاتهم أو تطوير نشاط رائد في النسيج الإنتاجي المحلي أو التوجه نحو الابتكار أو الانطلاق في التصدير؛ - توسيع عرض شركة ضمان قروض المقاولات لهذه المخاطر؛ - تكييف القوانين لحماية الممتلكات الخاصة للمقاولين؛ -إرساء منظومة لاحتضان وإرشاد لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة من قِبَل كبار مدراء المقاولات لا سيما العمومية منها.	1,0 مليار درهم (لآليات الضمان العمومي)
10. توظيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز النسيج الإنتاجي الوطني	تعزيز أثر استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النسيج الإنتاجي الوطني عبر: - برامج الإدماج والمحتوى المنتج المحلي باشتراط الولوج إلى التحفيزات العمومية؛ - برامج مواكبة ودعم حصول الفاعلين الوطنيين على الشهادات ليصبحوا موردين لكبار المتعاقدين العالميين؛ - برامج نقل المعرفة والبحث؛	0,3 مليار درهم (لوضع المرصد وأنظمة المراقبة وحملات التحسيس وتكوين الأعوان)

	- شراكات استراتيجية ومشاريع مشتركة بين المقاولات الوطنية والمستثمرين الأجانب (حالة السيارات والطيران والهيدروجين الأخضر).	
		المجموع: 18,0 مليار درهم

إن تحويل الاقتصاد الحقيقي ليس خياراً، بل شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة والمدمِجة والسيادية.

بهذا الصدد، لن ينتقل المغرب إلى مستوى أعلى إلا بالارتكاز على نسيج كثيف من المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا TPME/PMI (المقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة)، المبتكرة والمنتِجة والمتجذِّرة في المجالات الترابية. وهذا يستوجب رفع العوائق التي تكبح المبادرة، وإنهاء وضعيات الريع التي تعرقل المنافسة، وإعادة إرساء قواعد "لَعِب" منصفة لجميع الفاعلين الاقتصاديين.

ويعتمد هذا المشروع على خيار واضح: الانتقال من اقتصاد مجزأ وثنائي ويتسم بهيمنة واسعة للطابع غير المهيكل، إلى اقتصاد منظَّم وتنافسي ومُنتِج للقيمة.

إن التنظيم التدريجي للاقتصاد غير المهيكل، وتحسين مناخ الأعمال، وانبثاق أبطال وطنيين، ليست سياسات منفصلة: بل تُشكِّل حركةً واحدة للتحوُّل ترمي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الشغل وتوزيع أفضل للفرص الاقتصادية.

هكذا، من خلال تحرير الفِعل المقاولاتي، وتأمين مناخ الأعمال، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية، يختار حزب التقدم والاشتراكية اقتصادًا يُنتج أكثر، ويغطي بشكل أفضل احتياجات السوق الداخلي، ويُصَدّر أكثر.

II.3. تمويل الاقتصاد في خدمة نمو المقاولات وحاجيات الأسر

يُعدّ تمويل الاقتصاد مصدر خلق الثروة. ومع ذلك، فإنه لا يزال يعاني من اختلالات هيكلية تَحُدُّ من قدرته على مواكبة التحول الإنتاجي للبلاد وعلى دعم نموّ المقاولات. ويظلّ القرض البنكي غير موجّه بشكل كافٍ نحو الأنشطة الإنتاجية، ولا سيما لصالح المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة والصناعات. كما أن الوُلوج إلى التمويل، سواء البنكي المباشر أو غيره، لا يزال مقيدًا بالنسبة لجزء كبير من النسيج المقاولاتي. وتبرز أيضًا بإلحاح مسألة تعبئة الادخار الوطني والدولي، وكذا تحويله إلى تدفقات لتمويل الاقتصاد الحقيقي.

ويَعتبر حزب التقدم والاشتراكية أن التمويلات البنكية وتمويلات السوق يتعين أن تُسخَّر بالكامل لخدمة الاقتصاد الحقيقي. ويجب أن تساهم في دعم الاستثمار الإنتاجي، وتحفيز النمو وخلق فرص الشغل، ومواكبة التحولات الإيكولوجية والتكنولوجية، وإعادة التوازن للعلاقات بين المقاولات، وتعزيز السيادة الوطنية. كما يجب أن يُجعل التمويل رافعة حقيقية للاستثمار والإنتاج والابتكار وإحداث مناصب شغل لائقة. ويتطلب هذا الرهان إجراء إصلاح شامل، يُدمج البحث عن مصادر جديدة لتمويل الاقتصاد، وتعبئة أدوات تمويل جديدة، وتعزيز شفافية المالية العمومية.

هكذا، تستهدف مقترحاتُنا المتعلقة بتمويل الاقتصاد تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

الهدف 1: تعبئة موارد مالية جديدة

- استثمار الإمكانات الكاملة للادخار الوطني والمحلي وذلك الذي يحتفظ به مغاربة العالم؛
- تطوير ادخار وطني طويل الأمد؛
- تقليص التداول النقدي والاكتناز غير المنتج للاقتصاد الوطني؛
- جعل المغرب سوقاً جاذبة لرؤوس الأموال الدولية ومنصةً مالية إقليمية للاقتصادات الأفريقية جنوب الصحراء.

الهدف 2: إعادة توجيه التمويل نحو الاقتصاد الإنتاجي

- تكثيف المنافسة في القطاع البنكي لفائدة المقاولات والأسر؛
- العمل على أن تبلغ فعلياً حصة الائتمان البنكي المخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا 40% من مجموع القروض؛
- إعادة تعريف خريطة أدوات التمويل العمومي القائمة، عبر السعي إلى تقليص تداخل الاختصاصات، وعقلنة وتجميع الهياكل المتكررة، ودمجها، وتوضيح الانتدابات وحدود المسؤوليات؛
- تمكين المغرب من بنك عمومي للاستثمار (BPI Maroc) في خدمة التحول الهيكلي للاقتصاد، والانتقال الإنتاجي والإيكولوجي، وتعزيز سيادة البلاد؛
- مُضاعفة عدد المقاولات المدرجة في البورصة (IPO).

الهدف 3: تعزيز شفافية ومصداقية المالية العمومية

- التوفيق فعلياً بين الاستقرار المالي وأهداف النمو، في إطار سياسة لتمويل الاقتصاد محترِمة للتوازنات الماكرو اقتصادية الأساسية؛
- خفض عجز الميزانية الحقيقي (خارج "التمويلات المبتكرة") إلى 4% من الناتج الداخلي الخام بنهاية الولاية؛
- تثبيت حجم الدين العمومي في 80% من الناتج الداخلي الإجمالي (مقابل 84% في 2024).

هكذا، سيكون ضرورياً، لبلوغ هذه الأهداف الثلاثة، تعبئة ميزانية إضافية تبلغ نحو 23 مليار درهماً على مدى خمس 5 سنوات، إلى جانب تطبيق الالتزامات العشرة التالية:

- الالتزام 1: الشروع في تعميم معاشات التقاعد، لدمقرطة وتوسيع تكوين الذمة المالية طويلة الأمد للأسر المغربية؛
- الالتزام 2: انتهاج سياسة جاذبة لتعبئة تدفقات الادخار المالي الدولي (الاستثمار الأجنبي المباشر، استثمارات المحفظات المالية، إدراج الشركات الأجنبية)؛
- الالتزام 3: تحويل الادخار إلى استثمارات إنتاجية؛
- الالتزام 4: حماية صغار المساهمين، والارتقاء بقواعد وتنظيم البورصة. وكذا توسيع قاعدة الشركات المُصدِرة المدرجة في بورصة الدار البيضاء، وإطلاق سوق مالية مخصصة للسلع الأساسية؛
- الالتزام 5: تعزيز المنافسة في القطاع البنكي لصالح المقاولات والأسر، وتوفير تنظيم وضبط أفضل؛
- الالتزام 6: تعبئة 50 مليار درهماً سنوياً عبر البنك العمومي للاستثمار لفائدة الاستثمارات الإنتاجية والصناعية؛

ملحوظة: صندوق محمد السادس للاستثمار، في شكله الحالي، أداة استثمارية مفيدة، تحتاج إلى التقوية لأجل الاستجابة للاحتياجات الهيكلية لتمويل الاقتصاد الإنتاجي المغربي. يقترح حزب التقدم والاشتراكية تحويله إلى بنك عمومي للاستثمار والإدماج فيه لهياكل مالية عمومية أخرى لا تمتلك حجماً كافيا. ويُخضَع هذا البنك العمومي للاستثمار إلى رقابة بنك المغرب، مع تمكينه من حكامةٍ ذات امتدادات ترابية، وإمكانات مالية قوية، وأدوات ملائمة للتمويل طويل الأمد، لمواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، على وجه الخصوص، وتطوير التكنولوجيات، والانتقال الإيكولوجي.

- الالتزام 7: تبني ازدواجية الغايات (ضبط التضخم ودعم النمو والشغل) بالنسبة لبنك المغرب، وتكييف القواعد الاحترازية الكلية والجزئية مع واقع النسيج المقاولاتي المغربي؛
- الالتزام 8: عقلنة المحفظة العمومية والسياسة الميزانياتية، وضبط الدين العمومي، واستدامة المالية العمومية. وكذا ضمان التقائية السياسات العمومية؛
- الالتزام 9: نشر تقرير التدقيق والافتحاص المتعلق بالتمويلات المبتكرة، المُنجَزة منذ 2019، وذلك في غضون الأشهر الثلاثة من تولي الحكومة القادمة مهامها (قائمة الأصول المُفوَّتَة وأسعار التفويت وهوية الهيئات المستفيدة وتكاليف الكراء ومعدلات المردودية المضمونة للمفوَّت إليهم ومدة الكراء وشروط إعادة الشراء والأعباء الإيجارية على الميزانية العامة للدولة ...)؛
- الالتزام 10: تشجيع تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والمتناهية الصغر والصناعية، ورفع رصيد قروض التجهيز للصناعات التحويلية إلى 100 مليار درهماً في أفق 2031، مقابل 26,8 مليار درهماً في 2025.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. الشروع في تعميم معاشات التقاعد	- توسيع وتطوير أنظمة التقاعد الإلزامية والتكميلية والاختيارية على حد سواء؛ - ربط معاشات التقاعد بدخل الكرامة الأدنى؛ - الرفع التدريجي للحد الأدنى لمعاشات التقاعد إلى مستوى الحد الأدنى القانوني للأجر (SMIG)؛ - تحديد وتعزيز اشتراطات نجاعة الأداء المرتبطة بالاحتكار القانوني الممنوح لصندوق الإيداع والتدبير في مركزة الأموال المتأتية من احتياطيات الضمان الاجتماعي؛ - تعزيز الشفافية المالية وتحسين أداء سياسات التوظيف المالي المعتمدة من طرف الهيئات العمومية والخاصة المكلفة بجمع وتدبير مدخرات التقاعد؛ - تحديد هدف طموح لرفع نسبة الشمول البنكي لدى الفئات الاجتماعية الهشة والأشخاص ذوي الدخل المحدود أو غير المنتظم؛	بدون أثر ميزانياتي يُذكر

	- تنفيذ خطة واسعة النطاق لتعبئة الادخار غير المهيكل والادخار القروي، مع تعبئة الهيئات العمومية المتخصصة لهذا الغرض، مثل بريد المغرب أو القرض الفلاحي، مع إشراك البنوك الخاصة ذات الشبكات الراغبة في الانخراط في هذه الدينامية؛ - تصميم عرض لمنتجات ادخارية بسيطة ومرنة، دون قيود إدارية أو ضريبية ودون تكاليف وساطة، موجهة للأشخاص ذوي الدخل المحدود؛ - تعزيز التنظيم البنكي والجبائي لجعل التداول النقدي أكثر تعقيدًا وأكثر كلفة، وبالتالي الحد من الادخار الاكتنازي؛ - تصميم منتجات ادخار طويلة الأمد موجهة للمغاربة المقيمين بالخارج، تكون أكثر تنافسية من تلك المعروضة في بلدان إقامتهم.	
2. انتهاج سياسة جاذبة لتعبئة تدفقات الادخار المالي الدولي	- تقليص تكاليف الوساطة ومعالجة العمليات المالية؛ - النهوض بصيغ التحكيم كحل لتسوية النزاعات.	بدون أثر ميزانياتي يُذكر
3. تحويل الادخار إلى استثمارات إنتاجية	- توسيع عرض المنتجات المالية التي يقدمها فاعلو المنظومة البنكية وأسواق الرساميل؛ - ضمان تكامل وثيق ومنافسة نزيهة بين فاعلي دوائر الوساطة والأسواق المالية.	بدون أثر ميزانياتي يُذكر
4. حماية المساهمين وتنظيم وتوسيع قاعدة الشركات المدرجة	- تنظيم العلاقات المتقاطعة داخل مجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة، ومنع تضارب المصالح، وضمان توازن السلط في هياكل إدارة الشركات؛ - ضمان حقوق المساهمين الأقلية بمنح مقعد في مجلس الإدارة لكل مساهم أقلي يمتلك أكثر من 5% من رأس المال؛ - تشجيع إحداث جمعيات الدفاع عن المساهمين الصغار؛	بدون أثر ميزانياتي يُذكر

	- إلزام البنوك وشركات التأمين وإعادة التأمين بالإدراج في بورصة الدار البيضاء بهاجس للشفافية؛ - تطبيق الأحكام الإلزامية نفسها على القطاعات الحساسة الأخرى مثل توزيع المحروقات أو الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك على أي شركة كبيرة تستفيد من وضع مميز؛ - إدخال بند في لوائح سوق الأوراق المالية ينص على توفير المعلومات والحماية لصغار المساهمين في حالة اندماج شركتين مدرجتين؛ - نشر تقارير تفتيش الهيئة المغربية لسوق الرساميل كاملة؛ - تشديد العقوبات المالية والجنائية لجرائم الأوراق المالية، وإنشاء هيئة من القضاة المتخصصين في قانون البورصة؛ - تحسين شفافية الهيئات المنظمة والضابطة للسوق المالية (بنك المغرب، الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي)، من خلال تعزيز إخبار البرلمان بعملها، وبتوضيح قواعد وكيفيات اشتغالها عبر بلورة ونشر أنظمتها الداخلية؛ - تشجيع الإدراج المزدوج للمقاولات المغربية الكبرى ببورصة الدار البيضاء وفي كبريات البورصات المالية الدولية؛ - إطلاق سوق مالية مخصصة للمواد الأولية ولاسيما الفوسفاط والمحروقات والحبوب وزيت الزيتون والحوامض.	
5. تعزيز المنافسة وتنظيم أفضل	- تخفيض مستوى اشتراطات بنك المغرب فيما يخص منح الاعتماد البنكي؛ - الترخيص بإنشاء بنوك جهوية مخصصة للمجالات الترابية؛	بدون أثر ميزانياتي يُذكر

	- تعزيز حماية الزبناء البنكيين؛ - تحديد سقف للرسوم والعمولات المفوترة على المقاولات الصغرى والمتوسطة والأفراد؛ - تعزيز دور الأعضاء المستقلين داخل مجالس إدارة البنوك ومراقبة تضارب المصالح.	
6. تعبئة 50 مليار درهماً سنوياً عبر البنك العمومي للاستثمار	- تحويل صندوق محمد السادس للاستثمار إلى بنك عمومي للاستثمار بإدماج هياكل مالية عمومية أخرى (صندوق استثمار CDG Capital وFINEA وFIPAR Holding وصندوق جيدا وTamwilcom ومكتب المقاولات الصغرى والمتوسطة Maroc PME وSMAEX ...)؛ - تزويد البنك العمومي للاستثمار برأس مال أولي قدره 20 مليار درهماً تساهم به الدولة؛ - تحديد هدف سنوي لهذا البنك لتعبئة 50 مليار درهما للمساهمة في رأس المال وتمويل الاستثمارات الإنتاجية والصناعية؛ - وضع حكامة بامتداد ترابي وبفروع جهوية؛ - تزويد البنك العمومي للاستثمار (BPI) بصندوق «الاستثمار بصيغة المؤنث» لتمويل مرور المقاولات النسائية من وضعية TPME إلى وضعية المقاولات الصغرى والمتوسطة أو المقاولات الكبرى؛ - إخضاع البنك لرقابة بنك المغرب والبرلمان.	20,0 مليار درهم (منحة رأس المال الأولية من الدولة خلال السنتين الأوليين من الولاية)
7. اعتماد الوظيفة المزدوجة من طرف بنك المغرب	- مراجعة قانون النظام الأساسي لبنك المغرب لإدراج هدف دعم النمو والشغل صراحةً جنباً إلى جنب مع ضبط التضخم؛ - تكييف إطار السياسة النقدية وفق ذلك؛ - مراجعة القواعد الاحترازية الكلية والجزئية لتوجيه الائتمان بشكل أفضل نحو المقاولات الصغرى والمتوسطة والأنشطة الإنتاجية؛	بدون أثر ميزانياتي يُذكر

	- نشر تقرير ربع سنوي/فصلي حول تطور الائتمان حسب القطاع وحجم المقاولة.	
8. تقييم وعقلنة مالية وتدبير المحفظة العمومية	- إجراء، بشكل ممنهج، تقييم قبلي وبعدي لتدبير المحفظة والسياسات العمومية؛ - تحسين عمل وتدخلات الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة؛ - التتبع الدقيق وتجويد تقارير نجاعة الأداء التي يقرها القانون التنظيمي لقوانين المالية؛ - التقييم المنتظم لتكلفة الدين العمومي والبحث عن إمكانيات إعادة التفاوض على شروطه.	بدون أثر ميزانياتي يُذكر
9. نشر تقرير حول تدقيق وافتحاص التمويلات المبتكرة	- تكليف مكتب تدقيق مستقل في الأشهر الثلاثة الأولى من الولاية؛ - حصر جميع الأصول المُفوَّتة منذ 2019 وأسعار التفويت وتكاليف الكراء ومعدلات المردودية المضمونة للمفوَّت إليهم وشروط إعادة الشراء؛ - نشر تقرير التدقيق كاملاً؛ - تنظيم نقاش برلماني حول التقرير.	بدون أثر ميزانياتي يُذكر
10. تشجيع تمويل المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والصناعية ورفع رصيد قروض التجهيز إلى 100 مليار درهماً	- إرساء التزام للبنوك بتخصيص ما لا يقل عن 40% من قروضها للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، أو المساهمة في صندوق ضمان مخصص لذات الغرض؛ - تعزيز ضمانات Tamwilcom العمومية لقروض التجهيز للصناعات التحويلية؛ - تطوير الائتمان الإيجاري الصناعي وأدوات التمويل البديل؛ - تخفيض تكلفة الائتمان للمقاولات الصغرى والمتوسطة بالعمل على شروط إعادة التمويل لدى بنك المغرب.	3,0 مليار درهم (لتعزيز صندوق الضمان وتكاليف أدوات التمويل البديل)
		المجموع: 23,0 مليار درهم

إنَّ إصلاح تمويل الاقتصاد يشكِّلُ رافعةً أساسية لمواكبة تحويل نموذج التنمية المغربي. وهذا الإصلاح يجب أن يُمكِّن من تعبئة الادخار اللازم وتوجيهه نحو تمويل الاقتصاد الحقيقي والمقاولات

الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا والمقاولات الصناعية والجهات، وذلك من أجل تحفيز الاستثمار وتوجيهه، مع ضمان توزيعٍ أكثر إنصافاً لخلق الثروات، سواء بين المقاولات أو بين المجالات الترابية.

إن طموح حزب التقدم والاشتراكية، على هذا المستوى، يتمثلُ في بناء منظومة مالية وبنكية تكون فعلاً في خدمة الإنتاج والابتكار والشغل اللائق، أساساً من خلال وضع حد للاختلالات التي تضرّ بالفاعلين الإنتاجيين الصِّغار، وتصحيح التفاوتات الاقتصادية المجالية. كما يتعلق الأمر بتعزيز مصداقية وشفافية المالية العمومية، عبر تحسين تقييم السياسات العمومية، وضمان مقروئية أكبر وأكثر وُضوحاً أكبر لتدخُّل الدولة.

وهذا التحوُّل يفترض تنسيقًا وثيقًا بين السياسة الميزانياتية والسياسة النقدية وآليات التمويل، إلى جانب تعزيز دور الدولة في توجيه الموارد نحو الأولويات الاستراتيجية. وأخيرًا، ينبغي أن يساهم كل ذلك في تعزيز السيادة الاقتصادية للبلاد، عبر تقليص تبعيتها للتمويلات الخارجية، وعبر التعبئة الكاملة للموارد الوطنية.

II.4. نظام جبائي عادل وفعال وسيادي في خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية

إن النظام الجبائي ليس مجرد أداة ميزانياتية، بل هو التعبير الملموس عن العقد الاجتماعي الذي يربط بين الدولة ومواطنيها. فالنظام الجبائي يُحدد من يُساهم وبأي نسبة ولتمويل أي نفقات وأي خدمات مشتركة. إنه يكشف عن التراتبيات الحقيقية في المجتمع، بين الرأسمال والعمل، بين الريع والجهد المنتِج، وبين المجالات الترابية المحظوظة تنمويا وتلك التي تعيش الخصاص على الهامش. ومن ثَمَّة فإن الإصلاح الضريبي يعني في الواقع إصلاح المجتمع.

يمتلك المغرب، اليوم، منظومة جبائية تظل مردوديتها بنيويا دون ما يجب أن يكون عليه الأمر. فبعائدات جبائية تعادل نحو 22% من الناتج الداخلي الخام، تُوجد بلادُنا دون إمكانيتها الجبائية الحقيقية، وهذا ليس لندرة المادة الخاضعة للضريبة، بل بسبب مظاهر اللا عدالة المتراكمة بنيوياً: ضغط مفرط مُركَّز على أُجراء القطاع المنظَّم؛ مع اقتصاد غير مهيكل يمثل 30% من الناتج الداخلي الخام منفلت جزئياً من الضريبة؛ ووضعيات الريع غير المُضرَّبة بالقدر الكافي؛ وكلفة النفقات الجبائية تُقدَّر بأكثر من 32 مليار درهماً سنوياً دون تقييم لنجاعتها ولجدواها الاقتصادية والاجتماعية.

هكذا، فرؤية حزب التقدم والاشتراكية، بهذا الشأن، هي جعل النظام الجبائي أداةً للتحول الوطني، وللعدالة الاجتماعية، والتنافسية الاقتصادية، وسيادة الأمة، والانتقال الإيكولوجي. رؤية تقوم على مبدأ جوهري: ينبغي على المغرب أن يُخفِّف العبء الضريبي على الطبقات المتوسطة وعلى المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، وأن يُعبِّئ في الوقت ذاته الإمكانية الجبائية القائمة بصورةٍ كاملة، من خلال توسيع الوعاء، وتقليص الامتيازات غير المبرَّرة، ومكافحة التهرب والتملص الضريبيين بحزم، وفرض ضريبة على الأرباح المرتفعة جداً ووضعيات الريع والاحتكار بحُكم الواقع.

وترتكز هذه الرؤية على أربعة ركائز لا تتجزأ:

- العدالة الجبائية الأفقية (وضعيات مماثلة: ضرائب مماثلة)، والعمودية (التصاعدية وفق القدرات المساهماتية الحقيقية)؛
- النجاعة الاقتصادية، بجعل النظام الجبائي رافعة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، عبر الاستثمار المنتِج، وإعادة التصنيع، والابتكار، والشغل اللائق والدائم؛
- الشفافية والحكامة، باستعادة الثقة ما بين الدولة والمواطنين الخاضعين للضريبة؛
- السيادة الجبائية، بالتكيف الذكي مع القواعد الجديدة للنظام الضريبي الدولي.

وتتجسّد هذه الركائز الأربع في التدابير المقترحة ضمن هذا البرنامج، والتي تركز على توسيع الوعاء الضريبي، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، ورقمنة المنظومة.

ويطمح حزب التقدم والاشتراكية إلى جعل النظام الجبائي رافعةً للتحول الاقتصادي، في خدمة الاستثمار المنتِج والعدالة الاجتماعية والمجالية والسيادة الوطنية، وذلك عبر بلوغ الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

الهدف 1: إرساء نظام جبائي أكثر عدلاً وتصاعديةً ونجاعة

- توسيع الوعاء الضريبي وتعبئة الإمكانية الجبائية الكاملة للبلاد؛
- إرساء منظومة جبائية اقتصادية وإيكولوجية، ملائمة وعادلة وتحفيزية، مبتكرة ومنتِجة، تُمكِّن من الزيادة التدريجية في العائدات الجبائية حتى بلوغ ما يقارب 600 مليار درهماً[43] من العائدات الإضافية التراكمية على 5 سنوات (بالمقارنة مع مرجعية 2026)، دون إثقال بالعبء الضريبي على الخاضعين للضريبة الأكثر شفافية؛

- تقليص التكلفة الميزانياتية للنفقات الجبائية بـ20% في خمس سنوات، أيْ توفير يقدر بنحو 30 مليار درهماً على مدى الولاية الحكومية؛
- ضمان تأطير مسار المراقبة الجبائية وسلطة التقدير والتفاوض لدى الإدارة الجبائية؛
- إعلاء مبدأ تصاعدية الضريبة إلى مستوى معيار إلزامي لاعتماد أي مقتضى جبائي التزاماً بالمواد 39 و40 من الدستور.

الهدف 2: توجيه التحفيزات الجبائية نحو الاستثمار المنتج والشغل اللائق والتنمية الترابية المتوازنة

- ربط المساعدات والامتيازات الجبائية بأهداف قابلة للتحقق لخلق شغل لائق ودائم؛
- إرساء منظومة جبائية تحفيزية خاصة لتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية والمستقبلية والمجالات الترابية ناقصة التجهيز والتنمية.

الهدف 3: تعزيز الوضوح والمقروئية والتحديث الإداري والحكامة المستقلة للمنظومة الجبائية

- نشر تقرير سنوي لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنفقات الجبائية؛
- الرقمنة الكاملة للمساطر الجبائية وتسريع تحديث الإدارة الجبائية؛
- إنشاء مجلس استشاري للعدالة والفعالية الجبائيتيْن، يتمتع بسلطة الإحالة الذاتية، ويُمْكِنُ الإحالةُ عليه لطلب رأيه من طرف الحكومة أو البرلمان.

ولبلوغ هذه الأهداف، يعتمد حزب التقدم والاشتراكية الالتزامات العشرة التالية، التي يرى أن لها أثراً ميزانياتياً إيجابياً مُقدَّراً في فصل «تمويل البرنامج»:

- الالتزام 1: إصلاح الضريبة على الدخل(IR) ؛
- الالتزام 2: رفع المساهمة الجبائية على المداخيل غير الأجرية وتعزيز التضامن الوطني؛
- الالتزام 3: إصلاح الضريبة على الشركات (IS) لتحفيز الاستثمار المنتج؛
- الالتزام 4: إصلاح الضريبة على القيمة المضافة (TVA) لتكريس حيادها الاقتصادي؛
- الالتزام 5: مكافحة التهرب والتملص الضريبيَّيْن بوسائل في مستوى الرهانات؛
- الالتزام 6: إدماج الاقتصاد غير المهيكل والقطاع الفلاحي في الحقل الجبائي؛
- الالتزام 7: رفع الكوابح الجبائية أمام الاستثمار المنتج؛
- الالتزام 8: تشجيع الانتقال الإيكولوجي والطاقات المتجددة عبر المنظومة الجبائية؛

- الالتزام 9: تبسيط المنظومة الجبائية وعصرنة الإدارة الجبائية؛
- الالتزام 10: ضمان حقوق الخاضعين للضريبة، وإضفاء المشروعية على الضريبة، ومراجعة الحكامة الجبائية.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. إصلاح الضريبة على الدخل (IR)	- إرساء تصاعدية أكبر للضريبة على الدخل برفع عتبة الشريحة الأولى من الإعفاء إلى 60.000 درهم من الدخل السنوي الخاضع للضريبة ومراجعة الشرائح الوسيطة؛ - إنشاء معدل هامشي بـ 40% للدخول المرتفعة جداً التي تتجاوز 500.000 درهم سنوياً؛ - إرساء خصم جبائي على نفقات الصحة والتمدرس التي تتكبدها الأسر لتخفيف عبئها المالي وتعويض القصور في جودة الخدمات العمومية؛ - إلغاء الثغرات الجبائية في الضريبة على الدخل غير المبرَّرة اجتماعياً.	5,0 مليار درهم (مكسب من الإعفاء الموسَّع يُعوَّض تدريجياً بمعدل 40% وإلغاء الثغرات)
2. رفع مساهمة جبائية الدخول غير الأجرية وتعزيز التضامن الوطني	- إعادة التوازن إلى بنية عائدات الضريبة على الدخل بتقليص التركز على الأجراء وحدهم وضمان مساهمة عادلة ومنصفة لجميع المهنيين والمستقلين؛ - إجراء فحص تعارضي تلقائي، استنادًا إلى المادتين 29 و216 من المدونة العامة للضرائب، لنفقات الملزم الشخصية غير المتوافقة مع مجموع مداخيله المُصرَّح بها، - إحداث ضريبة تضامن على الثروة على أساس تصريحي بمعدل تصاعدي من 0,3% إلى 0,5%، وتخصيص عائداتها لتمويل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والحماية الاجتماعية.	رصيد صافٍ إيجابي مُقدَّر في فصل «تمويل البرنامج»

3. إصلاح الضريبة على الشركات (IS) لتحفيز الاستثمار المنتِج	- تخفيض معدل الضريبة على الشركات إلى 10% للمقاولات الصغرى جداً والمتناهية الصغر التي لا يتجاوز ربحها 500.000 درهم، ورفع المعدل الأقصى 40% على شركات توزيع المحروقات والفاعلين في الاتصال والمقاولات المستفيدة من وضعيات احتكار الواقع؛ - إرساء مفعول الإعفاء الخماسي من الضريبة على الشركات الممنوح للمقاولات الصناعية ابتداءً من أول سنة مالية مُربِحة؛ - إرساء آلية لخصمٍ ضريبيّ مرتبط بالبحث العلمي لفائدة المقاولات الصناعية العاملة في القطاعات الإنتاجية الواعدة؛ - النشر السنوي لتقرير حول عائدات الضريبة على الشركات حسب الفئة والقطاع.	رصيد صافٍ إيجابي مُقدَّر في فصل «تمويل البرنامج»
4. إصلاح الضريبة على القيمة المضافة لتكريس حيادها الاقتصادي	- الاعتراف صراحةً بالمعدل الصفري (0%) للضريبة على القيمة المضافة على المنتجات الأساسية بوصفه المعدل العادي وليس نفقةً جبائية، بمنطق حماية القدرة الشرائية للأسر الأكثر هشاشة؛ - تعميم حق استرداد الضريبة على القيمة المضافة لتكريس حيادها الاقتصادي الحقيقي، مشروطاً بتجريم صارم لكل تدليس أو احتيال؛ - الحل الدائم لمشكلة "رصيد الضريبة على القيمة المضافة غير القابل للاسترجاع" أو الرصيد المجمَّد للضريبة على القيمة المضافة butoir TVA بآلية تعويض ميزانياتي بالنسبة للمقاولات التي تعاني من رصيد دائن للضريبة على القيمة المضافة بنيويا، وذلك لوضع حد لهذا المصدر الرئيسي للإجحاف الضريبي؛ - إرساء "ضريبة قيمة مضافة اجتماعية" بزيادة 10 نقاط من المعدل العادي على المنتجات	رصيد صافٍ إيجابي مُقدَّر في فصل «تمويل البرنامج»

	الكمالية باستثناء كل منتج من شأنه أن يشجع على التهريب، ومراجعة صاعدة لتعريفة الضرائب الداخلية على الاستهلاك للمنتجات الضارة بالصحة العامة (التبغ والمشروبات السكرية بنسبة عالية من السكر والكحول والأغذية فائقة المعالجة) وتخصيص عائداتها لتمويل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والحماية الاجتماعية.	
5. مكافحة التهرب والتملص الضريبيَّيْن بوسائل في مستوى الرهانات	- التعزيز الملموس للوسائل البشرية والتكنولوجية لمصالح المراقبة الجبائية وللإدارة الضريبية؛ - وضع خارطة جغرافية وقطاعية للغش الضريبي وخارطة لتقنيات التحاشي والتملص؛ - المكافحة الفعلية للفواتير المزورة والمبيعات دون فاتورة والاستنزالات التعسفية وأسعار التحويل الاحتيالية؛ - تسريع العمل بالفوترة الإلكترونية الإلزامية لجعلها أداة محورية لتتبع المعاملات ورصد حالات الغش؛ - استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات للتحليل الجبائي والربط مع المصادر الخارجية (السجل العقاري والجمارك والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والحسابات البنكية) والاستهداف الذكي للخاضعين للضريبة ذوي «الخطر الجبائي المرتفع»؛ - تفويض ممارسة حق الشفعة المخول للدولة في مجال المعاملات العقارية إلى هيئات عمومية، من أجل التصدي لممارسات التصريح الناقص بالقيم الحقيقية، وذلك عبر إحداث منصة وطنية للشفعة الخاصة بالمعاملات العقارية، وتوجيه عائدات الشفعة إلى صندوق دعم السكن FSH.	عائد جبائي مُقدَّر في فصل «تمويل البرنامج»

6. إدماج الاقتصاد غير المهيكل والقطاع الفلاحي في الحقل الجبائي	- وضع تحفيزات للتنظيم التدريجي (اشتراكات اجتماعية مُـــلائمة، جبائية مبسَّطة، إعفاءات مؤقتة)؛ - إعمال فترة انتقالية للمطابقة التدريجية مع المنظومة الضريبية عبر عقود التنظيم بين المقاولات المعنية والدولة؛ - التشجيع الفعال على اعتماد الأنظمة الجبائية المبسَّطة (المساهمة المهنية الموحدة ووضعية المقاول الذاتي) بغاية تشجيع إدماج صغار الفاعلين العاملين في القطاع غير المهيكل ضمن الاقتصاد المنظم؛ - مراجعة نظام المقاول الذاتي، من خلال إلغاء سقف رقم المعاملات المحقق مع كل زبون (المحدد حاليًا في 80.000 درهماً) وبالتالي الاقتطاع من المنبع. ثم مراجعة سقف رقم المعاملات الخاص بنظاميْ المقاول الذاتي والمساهمة المهنية الموحدة، بما يشجع على إدماج الأنشطة غير المهيكلة في الاقتصاد المنظم. مع تشديد المراقبة والعقوبات للتصدي لاستغلال هذين النظامين على نحوٍ تحايُلي أو خارج الغاية التي أُحدثا من أجلها؛ - فرض الضريبة على الاستغلالات الفلاحية التابعة لمجموعة واحدة أو خاضعة لمركز قرار واحد ويتجاوز رقم أعمالها الموحَّد 5 مليون درهماً سنوياً، للحد من التحايُل بغرض التحاشي عن طريق التقسيم المفتعل وغير الحقيقي؛ - مواكبة إخضاع القطاع الفلاحي للضريبة بالتصريح الاجتماعي بالعاملات والعمال الزراعيين.	عائد جبائي مُقدَّر في فصل «تمويل البرنامج»

7. رفع العوائق الجبائية أمام الاستثمار المنتِج	- تأسيس الضريبة المهنية على نتيجة النشاط (القيمة المضافة أو الفائض الإجمالي للاستغلال) عوضاً عن القيمة الإيجارية وقيمة الاستثمارات، لتكريس مبدأ أن الاقتطاع يجب ألَّا يسبق خلق القيمة؛ - تخفيض وتسقيف رسوم التسجيل بشكل جزافي لتفادي تثبيط أعمال الاستثمار وإعادة الاستثمار وإعادة هيكلة المقاولات الصغرى والمتوسطة؛ - مراجعة معمَّقة للرسوم شبه الجبائية وتقليص عددها بشكل ملموس، والتي أُحدثت خارج المدونة العامة للضرائب، وتفادي اعتماد الاستثمارات كأساس للفرض الضريبي؛ - إرساء تحفيزات جبائية خاصة ومشروطة وقابلة للتقييم لتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية الخالقة للقيمة المضافة: الصناعة والصناعة الغذائية والتقنيات المتقدمة واقتصاد المعرفة.	20,0 مليار درهم (لإصلاح الضريبة المهنية وحقوق التسجيل والتحفيزات القطاعية)
8. تشجيع الانتقال الإيكولوجي والطاقات المتجددة عبر النظام الجبائي	- جعل المنظومة الجبائية رافعة أساسية لسياسة إيكولوجية طموحة تحفظ الموارد الطبيعية للبلاد وتحمي مصالح الأجيال القادمة؛ - إرساء ضريبة كربونية تصاعدية على القطاعات كثيفة الانبعاثات (الصناعة الثقيلة والإسمنت والكيمياء والنقل البري والجوي والبحري ...)؛ - رفع الضريبة الداخلية على الاستهلاك على الوقود الأحفوري بإدراج مكوّن كربوني وتوجيه جزء من عائداته نحو تطوير النقل الجماعي ودعم اقتناء المركبات الكهربائية والهجينة؛ - إحداث ضريبة بيئية على اقتناء المركبات الحرارية متناسبة مع حجم المحرك وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛	عائد جبائي مُقدَّر في فصل «تمويل البرنامج»

	- توسيع الضريبة على البلاستيك لتشمل التغليف غير القابل للتدوير؛ - منح تحفيزات ضريبية للطاقات المتجددة (إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على التجهيزات الشمسية والريحية والتخزين، وائتمان ضريبي للمقاولات المستثمرة في التركيبات الكهروضوئية أو الريحية، وخصم ضريبي للأسر المجهّزة مسكنها بألواح شمسية أو سخانات شمسية)؛ - توجيه جزء من العائدات الجبائية الإيكولوجية نحو تمويل الاستثمارات العمومية في الطاقات المتجددة والصمود المناخي.	
9. تبسيط المنظومة الجبائية وتحديث الإدارة الجبائية	- إدماج الجبايات المحلية والرسوم شبه الجبائية في مدونة عامة للضرائب موحَّدة ومتناغمة، للحد من "التعدد الجبائي المفرط"؛ - إخراج مدونة عامة للضرائب جديدة مراجَعة ومبسَّطة وموضَّحة إلى حيز الوجود؛ - تبسيط المساطر وتقليص عدد التصريحات الجبائية والاحتفاظ فقط بالمفيدة منها؛ - إجراء تقييم لأثر نظام الاقتطاع من المنبع (الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة على الدخل، والضريبة على الشركات) المقرّر في إطار تفعيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي؛ - مواصلة وتعزيز الرقمنة الشاملة للإدارة الجبائية لبلوغ «كل شيء عبر الإنترنت»؛ - تبسيط وتسريع شطب المقاولات المتوقفة عن النشاط وتطهير قواعد بيانات الإدارة الجبائية؛ - تحصين جميع المساطر الإدارية في نظام المعلومات لضمان وحدة الاجتهاد الإداري وتكافؤ المعاملة؛	2,5 مليار درهم (لأنظمة المعلومات والرقمنة والتكوين والموارد البشرية)

	- إعادة الاعتبار لوضعية وظروف عمل مفتشي الضرائب عبر مهننة الوظيفة وتعزيز قيم النزاهة والأخلاقيات المهنية؛ - إحداث قاعدة وثائقية موحدة تضم جميع الدوريات والمذكرات وتوجهات الإدارة الجبائية، مع تحيين سنوي منتظم؛ - مواصلة إخضاع التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية للضريبة.	
10. ضمان حقوق الخاضعين للضريبة وإضفاء المشروعية على الضريبة ومراجعة الحكامة الجبائية	- تأطير وتقييد ممارسة الأوامر بالحجز لدى الغير بشكل صارم؛ - تعيين وسطاء جبائيين جهويين لأنسنة العلاقة بين الإدارة الضريبية والملزمين وإرساء الثقة وترجيح الحلول الودية للمنازعات؛ - تحديد أجل أقصى قدره 3 أشهر لاسترداد المبالغ المقتطعة الزائدة تحت طائلة فوائد تأخير لصالح الخاضع للضريبة؛ - إحداث مجلس استشاري للعدالة والنجاعة الجبائيتين يتمتع بصلاحية إحالة القضايا تلقائيًا وبإمكانية الإحالة عليه من طرف البرلمان والحكومة، وتكون مهمته السهر على تحقيق العدالة الجبائية والفعالية السوسيو-اقتصادية للضريبة، والمساهمة في توسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد الرسمي؛ - وضع أداة/مقتضى مخصص لتقييم الأثر الاجتماعي الاقتصادي للنفقات الجبائية من طرف المجلس الاستشاري السابق ذكره؛ - نشر تقرير سنوي حول نجاعة النظام الضريبي وعدالته ومفاعيل الريع التي قد يُفضي إليها، يُرفق بقانون المالية؛ - نشر جميع قرارات اللجنة الوطنية للطعون الضريبية بشكل تلقائي وكامل في صيغة قابلة	بدون أثر ميزانياتي يُذكر

	للاستخدام بسهولة، وبهويات غير مُعَرَّفَة، على غرار الأحكام القضائية، بهدف إرساء اجتهاد جبائي متاح لجميع الملزمين بالضريبة، والحد من الشعور بعدم العدالة الضريبية؛ - إدراج برنامج للتربية الجبائية، ابتداءً من التعليم الثانوي، يهدف إلى التوعية بالمواطنة الجبائية، وبالعلاقة بين الضريبة والخدمات العمومية، وبآليات عمل النظام الجبائي الوطني؛ - تطوير حملات تواصل عمومية ترمي إلى ترسيخ ثقافة القبول بالضريبة مبنيةً على إثبات جدوى الإنفاق العمومي؛ - تأطير صارم للثغرات الجبائية بإلزامية التقييم المسبق لتكلفتها وجدواها قبل أي اعتماد؛ - إجراء تدقيق شامل لمجموع الأحكام الضريبية الاستثنائية المعمول بها، مع الإبقاء فقط على تلك التي أثبتت نجاعتها الاقتصادية والاجتماعية، مع وضع حد لوضعيات الريع الضريبي.	
		الإجمالي: مكسب جبائي مُقدَّر في فصل «تمويل البرنامج»

إنَّ الإصلاح الجبائي المقترح لا يقتصر على ضبط تعديلات تقنية للاقتطاعات، بل يُشكِّل مشروعاً مجتمعياً حقيقياً. يرمي إلى إعادة التأسيس العميق لعقد الثقة بين الدولة والمواطنين، بتأكيد مبدأ بسيط لكنه جوهري: على كل واحد أنْ يُساهم حسب قدراته، وكل واحد يجب أن يلمس جدوى هذه المساهمة في حياته اليومية. بعبارة أخرى: "من كل فرد بحسب قدرته، ولكل فرد بحسب حاجته".

من خلال تعبئة كامل الإمكانات الجبائية للبلاد، دون تحميل عبء إضافي على الملزمين الأكثر شفافية، تروم هذه الإصلاحات تصحيح الاختلالات البنيوية التي تعيق اليوم التنمية الاقتصادية وتُفاقِمُ الفوارق الاجتماعية والمجالية. وهي بذلك تقترح إعادة الاعتبار للضريبة كرافعة للعدالة، ولكن أيضاً كأداة استراتيجية في خدمة الاستثمار المنتج، وإحداث مناصب شغل لائقة، وتحويل النموذج الاقتصادي الوطني، وتمتين المالية العمومية.

ومن خلال منظومة جبائية أكثر عدالة ووضوحًا ونجاعة، يراد أيضًا بهذا الإصلاح الأساسي تعزيز تنافسية المقاولات، وتشجيع الابتكار، ومواكبة الانتقال الإيكولوجي، مع ضمان استدامة المالية العمومية. وتُعد الشفافية والرقمنة والحكامة الجيدة، في هذا الإطار، ركائز أساسية لاستعادة مصداقية الفعل العمومي وتعزيز انخراط المواطنات والمواطنين في أداء الضريبة.

وأخيرًا، تندرج هذه الرؤية ضمن طموح أوسع نحو السيادة الوطنية، من خلال تمكين المغرب من التحكم بشكل أفضل في موارده، والتكيف مع تحولات الجبايات الدولية، وتمويل أولوياته الاستراتيجية بشكل مستدام.

إن جعل الجباية أداة للتحول يعني اختيار مغربٍ أكثر عدالة وإنتاجية وتضامنًا.

II.5. التخطيط الإيكولوجي، الانتقال الطاقي، تدبير الماء والعدالة المناخية: تأمين الموارد ومكافحة الهشاشة

يُواجِهُ المغرب ضغطاً متصاعداً على موارده الطبيعية في سياق تغير مناخي يتسم بتنامي وتواتُر الظواهر القصوى (جفاف طويل وفيضانات عنيفة وحرارة مرتفعة...)، وشُح الموارد المائية، وتدهور المنظومات البيئية. ووفق التقرير السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ GIEC ستتفاقم هذه الوضعية رغم التساقطات المطرية الوفيرة لهذه السنة.

إن الانتقال نحو نمط إنتاج اقتصادي مسؤول، يُدمج تثمين الرأسمال المائي الوطني، يستوجب التوجُّه نحو نماذج فلاحية مستدامة، والاعتماد على تقنيات سقي أكثر نجاعة، وتشجيع التدبير المعقلن للماء في القطاعات الصناعية والمناطق الحضرية.

يُضاف إلى هذه التحديات تبعية قوية لواردات الطاقات الأحفورية، بما يُعرِّض الاقتصاد الوطني لتقلبات الأسعار الدولية والصدمات الجيوسياسية. وتثقل هذه التبعية بشدة الميزان التجاري وتؤثر سلباً على تنافسية المقاولات، وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، وتحُدُّ من السيادة الوطنية.

في هذا السياق، لا يمكن النظر إلى الانتقال الإيكولوجي والطاقي باعتباره مجرد تعديل قطاعي بسيط، بل إنه يشكل تحولًا بنيويًا في نموذج التنمية نحو اقتصادٍ أخضر، بما يقتضيه ذلك من حفاظ على الموارد، وخفض للكربون، وتأمين للتزود بالطاقة، ومن ترسيخ للعدالة المناخية لفائدة الفئات والمجالات الهشة. وفي هذا الإطار، لا تقتصر العدالة المناخية على كونها رهانًا مجاليًا (تحقيق العدالة بين المجالات الترابية)، بل تمثل أيضًا رهانًا بين الأجيال (صوْن حقوق الأجيال القادمة)، وهو ما يتعين أخذه بكل الجدية اللازمة.

يمتلك المغرب مؤهلات كبرى، طاقة شمسية وريحية، وموقع جغرافي استراتيجي، وساحل ممتد، وقدرات صناعية ناشئة، ينبغي تعبئتها كلياً، لبناء سيادة طاقية مستدامة قائمة على الطاقات المتجددة (الشمسية الكهروضوئية والريحية البرية والبحرية ...) والنجاعة الطاقية والابتكار التكنولوجي.

هكذا، يقترح حزب التقدم والاشتراكية تخطيطاً بيئياً طموحاً، مندمجاً وبامتدادات ترابية، يتمحور، بشكل متناسق ومتكامل، حول التدبير المستدام للماء، والانتقال الطاقي، وإزالة الكربون من الاقتصاد، والعدالة الاجتماعية. كما يتمحور حول ثلاثة أهداف كبرى في أفق 2031:

الهدف 1: الارتقاء بالأمن المائي إلى مستوى الأولوية الوطنية

- تكريس مبدأ اعتبار الماء مِلكاً عموميا مشتركاً حيويًا لا يمكن خوصصته؛
- رفع طاقة التحلية إلى 1,7 مليار متر مكعب سنوياً؛
- رفع متوسط المياه العذبة من 600-700 متر مكعب (تقدير الوضع الراهن) إلى أكثر من 1.200 متر مكعب[44] للفرد في السنة؛
- إعادة استخدام 50% من المياه العادمة الـمُعالَجة، مقابل أقل من 20% حالياً، في إطار مخطط وطني للاقتصاد الدائري؛
- تحسين نجاعة أداء البنيات التحتية المائية، والتقليص من ضياع الماء في الشبكات إلى أقل من 20%.

الهدف 2: إنجاح الانتقال الطاقي نحو الحياد الكربوني

- رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 55% من المزيج الكهربائي من حيث القدرة المنشأة في أفق سنة 2031، وذلك استنادًا إلى التقدم المحرز في بلوغ الهدف الوطني المحدد في 52% بحلول سنة 2030؛
- خفض التبعية الطاقية للخارج من 90% إلى 80%؛
- تركيب 4 جيغاواط إضافية من القدرات المتجددة في أفق 2031.

الهدف 3: إدماج الإيكولوجيا في جميع السياسات العمومية

- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالأثر البيئي والاجتماعي (الماء والطاقة ...)؛
- الإخضاع التلقائي للمشاريع الكبرى لتقييم بيئي صارم؛

- إدماج "ميزانيات مناخية" في قوانين المالية؛
- النهوض بـ"الوظائف الخضراء" وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا TPME العاملة في مجال الاقتصاد الدائري؛
- خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 30% في أفق سنة 2031، انسجامًا مع التزامات المغرب في إطار المساهمة المحددة وطنيًا (CDN 3.0)، التي تستهدف تقليص هذه الانبعاثات بنسبة 53% بحلول سنة 2035، منها 21,6% كخفض غير مشروط.

ولبلوغ هذه الأهداف الثلاثة، سيكون من الضروري تعبئة ميزانية إضافية تقارب 40 مليار درهماً على مدى خمس 5 سنوات وتطبيق عشرة التزامات تشغيلية:

- الالتزام 1: اعتماد تخطيط إيكولوجي وطني وترابي، بتمكين جميع الجهات من مخططات بيئية جهوية مُتشاوَر بشأنها مع المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين؛
- الالتزام 2: تسريع ربط الأحواض المائية لدعم الأحواض ذات الخصاص والندرة[45]، وراحة لتلك ذات الفائض[46]، وضمان استدامة واستمرارية التزويد بالماء؛
- الالتزام 3: تطوير إعادة استخدام المياه وتحليتها، تحلية مياه البحر والمياه الجوفية عالية الملوحة، لا سيما عبر الشراكات بين القطاعين العمومي والخاص، مع الحرص على الحد من الآثار الإيكولوجية السلبية على البيئة البحرية؛
- الالتزام 4: اعتماد هيئة لتنظيم وضبط استعمالات الماء، وتعزيز شرطة المياه، والحكامة المندمجة القائمة على التقائية السياسات القطاعية، والتخطيط بعيد المدى. مع توضيح مسؤوليات الفاعلين الآخرين (الدولة والجهات ووكالات الأحواض والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ...)؛
- الالتزام 5: تكثيف الاستثمارات في الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر، لا سيما بتسريع الإصلاح القانوني الكفيل بالتمكين من تعبئة المزيد من الشراكات بين القطاعين العمومي والخاص، وتحديد التزام للبنك العمومي للاستثمار BPI Maroc بالمشاركة في 25 مشروعاً على الأقل من CDN 3.0 (Contribution Déterminée au niveau National)؛
- الالتزام 6: تطوير تخزين الطاقة بواسطة البطاريات وعبر محطات نقل الطاقة بالضخ (المحطات البرية والبحرية)؛

- الالتزام 7: إرساء ضريبة كربونية عند الاستيراد على الوقود الأحفوري (لا سيما المحروقات) ورسوم جمركية إضافية. مع تخصيص حصيلة هذه العائدات الجبائية والجمركية لتمويل الانتقال الإيكولوجي. (تنفيذ هذا الالتزام مشروط بتنفيذ الالتزام 8) . وإطلاق برنامج وطني على مدى خمس سنوات لتحويل أسطول سيارات الأجرة إلى المركبات الكهربائية أو الهجينة، مع إقرار حوافز مالية للتحويل وقروض بسعر فائدة تفضيلي؛
- الالتزام 8: تأطير أسعار المحروقات باللجوء إلى آلية التسقيف المؤقت، التي يُتيحُها القانون في حالة الارتفاع الكبير في الأسعار، وأيضا من خلال العمل الملائم على معدلات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك. وفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية في الوقت ذاته؛
- الالتزام 9: اعتماد قانون تفويت أصول مصفاة لاسامير إلى الدولة، وإعادة شراء[47] المصفاة بتحويل الدين العمومي[48] إلى أسهم للشركة، والقيام بالتأهيل الصناعي وإعادة التوازن المالي للشركة، ثم إصلاح وضعها القانوني في أجل خمس سنوات. وكل ذلك إلى جانب دراسة إنشاء مصفاة جديدة؛
- الالتزام 10: إدماج معايير مناخية في جميع القرارات العمومية.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. اعتماد تخطيط إيكولوجي وطني وترابي	- اعتماد مدونة البيئة والمناخ؛ - بلورة 12 مخططاً إيكولوجيا جهوياً مُلزِماً يُدمج أهدافاً مُلزِمة في مجال الماء والطاقة والفلاحة المستدامة وتدبير النفايات؛ - مواصلة وضع واعتماد التصاميم الجهوية للسواحل؛ - إرساء ميزانيات مناخية في قوانين المالية ابتداءً من 2028؛ - اعتماد منظومة وطنية لمؤشرات بيئية مُحينة فصلياً؛	1,0 مليار درهم (لإعداد المدونة والتصاميم الجهوية والهندسة المؤسسية وأنظمة المعلومات ومتابعة المؤشرات البيئية)

	- تعزيز الإعلام والتربية على القضايا المناخية والبيئية وعلى التنوع البيولوجي؛ - وضع مخططات ترابية لتدبير الكوارث الطبيعية، تدمج بُعد تعويض المتضررين؛ - تطوير برامج تكوين محلية في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية وتعزيز القدرة على الصمود.	
2. تسريع الربط بين الأحواض المائية	- إنهاء أشغال قنوات النقل بين أحواض الوفرة وأحواض الندرة؛ - تعزيز قدرات التخزين في السدود المُستقبِلة؛ - وضع منظومة للتدبير المندمج لتدفقات نقل المياه؛ - ضمان الصيانة الاستباقية للبنيات التحتية والمنشآت المائية القائمة؛ - خفض معدلات ضياع المياه في شبكات التوزيع إلى أقل من 20%.	5,0 مليار درهم (لإنجاز أشغال النقل شمال-جنوب وتعزيز طاقات التخزين وإعادة تأهيل الشبكات بتعبئة الشراكات العمومية-الخاصة)
3. تطوير إعادة استعمال المياه وتحليتها	- بناء 5 وحدات للتحلية جديدة ومُزودة بالطاقات المتجددة لضمان هدف 1,7 مليار م3/سنة؛ - تطوير 100 وحدة لإعادة استعمال المياه العادمة المُعالَجة في المناطق الفلاحية والصناعية؛ - اعتماد شراكات عمومية-خصوصية لتمويل هذه الوحدات وتشغيلها؛ - الحرص على الحد من الأثار الإيكولوجية السلبية على البيئة	11,5 مليار درهم (مساهمة عمومية في الشراكات العمومية-الخاصة للتحلية وتمويل وحدات إعادة الاستعمال بـ2 مليار درهم/وحدة تحلية و15 مليون درهم/وحدة إعادة استخدام)
4. اعتماد هيئة لضبط استعمال الماء	- توضيح مسؤوليات الفاعلين (الدولة والجهات ووكالات الأحواض والمكتب الوطني للكهرباء والماء والشركات الجهوية متعددة الخدمات)؛ - الضبط الصارم لاستعمال الفرشة المائية وتجريم الحفر غير المرخَّص؛ - تعزيز شرطة المياه لا سيما في مواجهة كبار المستغلين الفلاحيين؛	1,0 مليار درهم (لتعزيز وكالات الأحواض وأنظمة مراقبة الاستنزاف وتكوين الأعوان ومراجعة الإطار التسعيري)

	- مراجعة تسعيرة مياه البحر المحلَّاة، لأجل تحميل كلفتها الحقيقية للاستغلاليات الفلاحية الكبرى والأنشطة الصناعية، مع حماية الأسر وصغار الفلاحين؛ - اعتماد تخطيطٍ بعيد المدى، وتحديث منظومات التدبير، من خلال التشاور مع المجتمعات المحلية وإشراكها؛ - تعزيز موارد ووسائل وكالات الأحواض المائية.	
5. تسريع الاستثمارات في الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر	- تركيب 4 جيغاواط إضافية من القدرات المتجددة، شمسية وريحية برية وبحرية وهيدروكهربائية، في أفق 2031؛ - تسريع الإصلاح القانوني بما يُتيح إمكانيات أكبر لتعبئة الشراكات بين العمومي والخصوصي في الطاقات المتجددة؛ - إلزام البنك العمومي للاستثمار بالمشاركة في 25 مشروعاً على الأقل من CDN 3.0؛ - تطوير فرع محلي لتصنيع تجهيزات الطاقات المتجددة؛ - تشجيع استخدام الطاقات المتجددة في الفلاحة والسياحة والنقل والإدارة والمساكن.	9,0 مليار درهم (من المساهمة العمومية في مشاريع المتجددة عبر البنك العمومي للاستثمار)
6. تطوير التخزين الطاقي	- تطوير 2 جيغاواط من طاقة التخزين ببطاريات الليثيوم-أيون والتقنيات البديلة؛ - بناء محطتَيْن جديدتيْن للنقل الطاقي بالضخ إضافةً لتلك الجارية حالياً؛ - وضع إطار تنظيمي تحفيزي للتخزين اللامركزي؛ - تطوير شبكات ذكية (smart grids)[49] للتدبير الذكي للعرض والطلب الكهربائيَّيْن.	6,5 مليار درهم (1,75 مليار درهم/جيغاواط من التخزين ببطاريات و1,5 مليار درهم/محطة تخزين بالضخ للمحطتين الجديدتين)
7. إرساء ضريبة كربونية على الوقود الأحفوري	- إرساء ضريبة كربونية تصاعدية على المحروقات متناسبة مع حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛ - رفع رسوم الاستيراد على الوقود الأحفوري؛	عائد جبائي مُقدَّر في فصل «تمويل البرنامج»

	- تخصيص 60% من العائدات لتمويل الانتقال البيئي و40% للتعويض للأسر في وضعية هشاشة؛ - إطلاق برنامج وطني على مدى خمس سنوات لتحويل أسطول سيارات الأجرة إلى السيارات الكهربائية أو الهجينة، مع إقرار حوافز مالية للتحويل، وقروض بسعر فائدة تفضيلي، وتوفير محطات شحن مخصصة في المحطات الرئيسية، في إطار شراكات بين القطاعين العمومي والخصوصي مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛ - وضع آلية تعديل كربوني حدودي للواردات الصناعية؛ - إرساء مبدأ «المُلوِّث -المؤدي».	
8. تأطير أسعار المحروقات عند ارتفاع الأسعار	- اعتماد آلية تلقائية لتسقيف أسعار المحروقات مؤقتاً عند الارتفاع الكبير؛ - التدخل الملائم عبر معدلات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك، لامتصاص الصدمات؛ - تكوين احتياطي وطني استراتيجي من المحروقات يغطي 90 يوماً من الاستهلاك؛ - وضع مرصد لأسعار المحروقات في الوقت الفوري الحقيقي.	2,5 مليار درهم (لتكوين الاحتياطي الوطني الاستراتيجي من المحروقات ووضع آليات المتابعة والتنظيم)
9. اعتماد قانون تفويت أصول مصفاة سامير إلى الدولة	- اعتماد قانون تفويت أصول شركة لاسامير إلى الدولة بتحويل الدين العمومي إلى أسهم؛ - تكليف مكتب متخصص بتقييم تكلفة إعادة التشغيل؛ - إجراء التأهيل الصناعي وإعادة التوازن المالي لشركة لاسامير؛ - إعادة تحديد وضعها القانوني في أجل خمس 5 سنوات وفق دفتر تحملات يضمن السيادة الطاقية الوطنية.	3,0 مليار درهم (التكلفة التقديرية لإعادة التشغيل)

10. إدماج معايير مناخية في جميع القرارات العمومية	- إخضاع مشاريع الاستثمار العمومي التي تتجاوز 50 مليون درهماً لتقييم بيئي صارم وملزم؛ - تعزيز التشريع في مجال اليقظة البيئية بالنسبة للشركات الكبرى العاملة في المغرب؛ - اعتماد منظومة محاسبية بيئية وطنية لقياس تطور رأس المال الطبيعي سنوياً؛ - إدماج معايير مناخية في إبرام الصفقات العمومية.	0,5 مليار درهم (لوضع أنظمة التقييم البيئي ومحاسبة رأس المال الطبيعي وتكوين الموظفين العموميين ونشر أدوات الرقابة)
		المجموع: 40,0 مليار درهم

يُشكِّل الانتقال الإيكولوجي والطاقي، اليوم، شرطاً أساسيّاً للسيادة الوطنية ولاستدامة التنمية. وهو لا يقتصر على حماية البيئة، بل يقع في قلب الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية للمغرب.

إنَّ تقليص الاعتماد على الطاقات الأحفورية، وضمان الولوج إلى الماء، والتحكم في تكاليف الطاقة، ومواكبة إزالة الكربون من الأنشطة الإنتاجية، كلها رافعات من شأنها تعزيز صمود بلادنا وتحسين جودة عيش المواطنات والمواطنين.

بناءً عليه، يُـــدافع حزب التقدم والاشتراكية عن انتقال مُخطَّط له، تدريجي وعادل، لا يُقصي أي مجال ترابي ولا أي فئة اجتماعية. وهذا الانتقال يجب أن يَقوم على دور استراتيجي للدولة التي يتعين أن تكون قادرة على توجيه الاستثمارات وضبط استعمال الموارد، وعلى تعبئة مختلف الفاعلين العموميين والخواص.

إنه، بجعل الانتقال الإيكولوجي والطاقي ركيزةً لمشروعه، يتطلع حزب التقدم والاشتراكية إلى بناء نموذج تنمية مقتصِد في استعمال الموارد، تنافسي وذي سيادة، وكفيل بالاستجابة لتحديات الحاضر مع الاستعداد المستدام للمستقبل.

II.6. السيادة الغذائية والفلاحة والصيد المستدامَيْن: توفير الغذاء للساكنة مع الحفاظ على الموارد والنهوض بالعالم القروي

تُشكِّل الفلاحة والصيد البحري ركيزتَيْن أساسيتَيْن للاقتصاد الوطني وللأمن الغذائي. غير أن هذين القطاعين يظلان يواجهان تحديات هيكلية كبرى: هشاشة مناخية، وتفاوتات بين المنتجين، وضغط على الموارد المائية وعلى الثروة السمكية.

بالرغم من التصريحات الاحتفائية في الغالب للحكومات المتعاقبة، إلا أن فلاحتنا تعرضت، بشكل خاص، لضربات قاسية. فالفلاحة المعيشية بشقَّـيْـها، الزراعة السنوية وتربية المواشي، وكذلك الفلاحة الاستثمارية المعتمدة على الرأسمال، سواء كانت تصديرية أو موجَّهة للسوق الداخلية، تضررت جميعها من الجفاف الذي ضرب لسنوات متعاقبة.

والأشد تضرراً كان، بلا شك، المزارعون المتوسطون وصغار الفلاحين. وقد انعكس ذلك على المستويات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية: نزوح حاد من البوادي وضغط إضافي على الأحياء الهامشية للمدن الكبرى والمتوسطة، وضغط متزايد على بعض المراكز المسماة "ناشئة".

في إحصاء 2024، لم تعد نسبة الساكنة القروية تمثل سوى 37% من ساكنة بلادنا، دون أن تكون الوضعية الاجتماعية لمجموع السكان قد تحسنت.

لذلك إنها "ثورة ديموغرافية" حقيقية، وللأسف بالمعنى السلبي، تستلزم من الدولة فعالية أكبر في الاستجابة المتعين توفيرها قصد تحسين الوضع العام للعالم القروي وساكنته.

وعليه، يقترح حزب التقدم والاشتراكية، في هذا الشأن، نموذجاً إنتاجياً يتميز بالصمود والعدالة والاستدامة، يضمن السيادة الغذائية، ويثمن الموارد الفلاحية والبحرية بشكلٍ مسؤول، ويتمحور حول الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

الهدف 1: ضمان الأمن والسيادة الغذائيَّيْن لبلادنا

- الرفع، من حيث الحجم، من معدل تغطية الحاجيات الغذائية الأساسية بالإنتاج الوطني إلى ما بين 40% و50%. ففي 2022 كانت هذه النسبة 28% بالنسبة للحبوب و27% للزيوت و20% للسكر، وهذه المنتجات الثلاثة تمثل 80% من السعرات الحرارية التي يستهلكها المغاربة[50]؛
- بلوغ الاكتفاء الذاتي الوطني والحفاظ عليه في الفواكه والخضراوات والبروتينات الحيوانية.

الهدف 2: دعم صغار الفلاحين والفاعلين في الصيد البحري التقليدي

- رفع دُخُول صغار الفلاحين والصيادين، الذين يمثلون حالياً نحو 70% من الاستغلاليات، بـ 50%؛
- الانتقال من 20.000 إلى 30.000 تعاونية فلاحية في أفق 2031؛
- مضاعفة عدد تعاونيات الصيد البحري (ما بين 400 و450 مسجلة ومُصنَّفة)، وتنظيم 50% من الصيد البحري التقليدي.

الهدف 3: ضمان تدبير مستدام للموارد الطبيعية

- تخفيض استهلاك المياه الفلاحية، الذي يمثل أكثر من 85% من مجموع المياه المستهلَكة، بـ 25%؛
- إخضاع المخزونات السمكية الاستراتيجية لتدبير مستدام. وضبط وتنظيم وتقنين الصيد في أعالي البحار بما يضمن تخليصه من مظاهر الريع والغش والتبذير؛
- رفع المساحات الفلاحية الخاضعة للممارسات المستدامة إلى 30% مقابل أقل من 20% حالياً؛
- إعادة التفاوض على اتفاقيات الصيد البحري للمغرب في اتجاه صَوْنِ مواردنا على نحو أفضل؛
- إدراج مختلف البرامج المرتبطة بالموارد المائية، من قبيل تطوير الموانئ، وتحلية مياه البحر، ونقل المياه بين الأحواض المائية، ومعالجة المياه وتثمينها، والصناعة البحرية، والصيد البحري، ضمن إطار سياسة متكاملة وشمولية للاقتصاد الأزرق؛
- تعزيز الاستراتيجية الوطنية لتثمين وحماية المِلك الغابوي، ودعم التدبير التشاركي مع الساكنة والتعاونيات.

سيستوجب بلوغ هذه الأهداف الثلاثة تعبئة ما لا يقل عن 36 مليار درهم على مدى خمس 5 سنوات، مع تنفيذ الالتزامات العشرة الملموسة التالية:

- الالتزام 1: إجراء تقييم وافتحاص شاملَيْن لمخططَيْ المغرب الأخضر والجيل الأخضر. وإعادة توجيه، بنيويًّا، الإنتاج الفلاحي نحو الزراعات الاستراتيجية، لا سيما الحبوب، والسكر، والزيوت، لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية؛
- الالتزام 2: تعزيز الدعم للاستغلاليات الأسرية، والتعاونيات الفلاحية، والصيد التقليدي، لتحسين الإدماج الاقتصادي القروي؛

- الالتزام 3: عقلنة وتحسين التدبير المستدام على المدى البعيد لموارد المياه الفلاحية في مواجهة الإكراه الهيكلي للإجهاد المائي؛
- الالتزام 4: تطوير وتحديث الفروع المحلية لتحويل المنتجات الزراعية والبحرية والسمكية، للزيادة في القيمة المضافة الوطنية، وتقليص التبعية للواردات، وتحسين الدَّخل؛
- الالتزام 5: تعزيز سلاسل التوزيع القصيرة والأسواق المحلية، وتحديداً الأسواق الأسبوعية، لتحسين الوُلُوج إلى المنتجات، وتمكين المنتِجين من عائداتهم مباشرةً دون وسطاء؛
- الالتزام 6: تطبيق آليات لاستقرار أسعار المواد الغذائية، لضمان الولوج إلى المنتجات الأساسية، وضمان الأمن الغذائي للأسر في مواجهة تقلبات الأسواق؛
- الالتزام 7: تشجيع الممارسات الفلاحية المستدامة، من أجل مواكبة الفلاحة للانتقال الإيكولوجي، وتسريع التحول نحو نماذج إنتاج محترِمة للموارد الطبيعية؛
- الالتزام 8: اعتماد تأطير صارم للموارد البحرية، لضمان استغلال مسؤول ومستدام لمخزونات الصيد الاستراتيجية، مع صون النُّظُم البحرية؛
- الالتزام 9: تعزيز البحث الزراعي والبحري، لدعم الابتكار والتكيُّف مع تغير المناخ، مع تطوير حلول مُلائِمة للإكراهات البيئية بالمغرب؛
- الالتزام 10: اعتماد آليات لتأمين الدُّخول بالنسبة لأنشطة الفلاحة والصيد البحري، للحد من الهشاشة أمام المخاطر المناخية والاقتصادية.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. تقييم وافتحاص مخططَيْ المغرب الأخضر والجيل الأخضر وإعادة التوجيه بنيويا نحو الزراعات الاستراتيجية	- إخضاع مخططَيْ المغرب الأخضر والجيل الأخضر للتقييم والافتحاص في الأشهر الثلاثة الأولى من الولاية لتقييم التنفيذ والنتائج الحقيقية؛ - اعتماد عقود سلاسل إنتاج للحبوب والسكر والزيوت النباتية بأهداف إنتاجية وأسعار حد أدنى مضمونة؛ - توسيع المساحات المزروعة بالحبوب بـ 100.000 هكتار إضافي سنوياً؛	4,0 مليار درهم (لعقود سلاسل الإنتاج وأسعار الحد الأدنى المضمونة وتوسيع المساحات والبرنامج البذري والتحفيزات)

	- دعم تطوير سلسلة إنتاج السكر لتقليص الاعتماد على الواردات؛ - وضع حوافز لتنويع الزراعات المعيشية في الاستغلاليات الأسرية؛ - تعزيز البرنامج الوطني لانتقاء البذور الملائمة للظروف المناخية.	
2. تعزيز الدعم للاستغلاليات الأسرية والتعاونيات الفلاحية والصيد التقليدي	- وضع برنامج دعم يستهدِف 400 ألف من الاستغلاليات الصغيرة التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات؛ - تطوير برنامج دعم الأنشطة التكميلية للمرأة القروية (تربية الدواجن والنسج والمنتجات التقليدية والمجالية ...)؛ - ضمان الحق في المِلكية العقارية للنساء، لا سيما فيما يتعلق بالأراضي الجماعية والسلالية، باعتبار ذلك الرافعة الأولى لتمكينهن الاقتصادي والاجتماعي؛ - الرفع ب 50% من عدد التعاونيات الفلاحية بالانتقال من 20.000 إلى 30.000 في أفق 2031؛ - مضاعفة عدد تعاونيات الصيد البحري وتنظيم 50% من الصيد التقليدي؛ - تيسير الولوج إلى التمويل البنكي للفلاحين الصغار عبر ضمانات عمومية مُعزَّزة؛ - تحسين استثمار وتدبير الأراضي الجماعية في اتجاه التمليك لا سيما لفائدة النساء السلاليات؛ - تكوين 100.000 فلاح وصياد في التقنيات المستدامة والتدبير التعاوني.	5,0 مليار درهم (للدعم المباشر للاستغلاليات الصغيرة وتطوير التعاونيات وضمانات القروض وتنظيم الصيد التقليدي والتكوين)
3. عقلنة وتحسين التدبير المستدام لموارد المياه المخصصة للفلاحة	- رفع معدل السقي الموضعي بـ 50%؛ - مراجعة تسعيرة المياه الفلاحية لتثبيط الزراعات كثيفة الاستهلاك المائي في المناطق ذات الندرة المائية؛	7,0 مليار درهم (لتوسيع الري الموضعي ومواكبة التحول وتعزيز المراقبة)

	- دعم التحول نحو زراعات أقل استهلاكاً للماء في مناطق الإجهاد المائي الحاد؛ - تعزيز المراقبة على الجلب غير المشروع للماء من الفرشات المائية الفلاحية؛ - تحيين دراسات الفرشات المائية للبلاد؛ - إحياء أنماط تدبير وصون الماء التقليدية الموروثة (المطفيات والخطارات ...).	
4. وضع إطار صارم لتدبير الموارد السمكية	- وضع مخططات تدبير متعددة السنوات لعشرة 10 أنواع سمكية استراتيجية؛ - إرساء (كوطا) حصص صيد حسب النوع والمنطقة؛ - تعزيز المراقبة البحرية والمراقبة عند الرُسوّ؛ - حظر الصيد في مناطق التكاثر خلال الفترات الحساسة؛ - تشجيع ممارسات الصيد الانتقائي؛ - إنشاء مناطق بحرية محمية تغطي ما لا يقل عن 10% من المنطقة الاقتصادية الخالصة؛ - تطوير تربية الأحياء المائية البحرية والقارية كمصدَر بديل.	3,0 مليار درهم (لأنظمة اليقظة والمراقبة ومخططات تدبير المخزونات وتطوير تربية الأحياء المائية)
5. تعزيز سلاسل التوزيع القصيرة والأسواق المحلية	- إنشاء 100 سوق للقرب (منتجين-مستهلكين) في المناطق القروية وشبه الحضرية؛ - تطوير منصات رقمية للربط بين المنتجين والمشترين وضمان التكوين اللازم؛ - إرساء قاعدة "الأفضلية المحلية" في تموين عدد من المطاعم المدرسية والمستشفيات والإدارات العمومية؛ - دعم الجمعيات المهتمة بصون الفلاحة القروية و"مجموعات الشراء التضامنية".	2,0 مليار درهم (لإنشاء أسواق القرب والمنصات الرقمية وبرامج التموين المحلي)
6. تطبيق آليات استقرار أسعار المواد الغذائية	- تعزيز المخزونات الاستراتيجية لضمان الأمن الغذائي في المنتجات الأساسية (الحبوب والزيت والسكر) لتغطية 3 أشهر من الاستهلاك الوطني؛	3,0 مليار درهم (لتكوين المخزونات الاستراتيجية

	- وضع آلية تلقائية لتفريغ التخزين عند ارتفاع الأسعار بأكثر من 20%؛ - تعزيز مراقبة الهوامش في سلاسل توزيع المنتجات الغذائية الأساسية؛ - وضع مرصد وطني لأسعار المواد الغذائية.	الغذائية وآلية الاستقرار ومرصد الأسعار)
7. تشجيع الممارسات الفلاحية المستدامة	- وضع برنامج وطني للزراعة الإيكولوجية يدعم التحول نحو الممارسات المستدامة؛ - التقليص التدريجي لاستعمال المبيدات الزراعية، تمهيداً للإلغاء الكامل لاستخدامها، على المدى المتوسط، في الممارسة الفلاحية بالمغرب؛ - رفع المساحات الزراعية الخاصة بممارسات مستدامة إلى 30% مقابل أقل من 20% حالياً؛ - تطوير الزراعة البيولوجية ودعم اعتمادها وتسويقها؛ - مواصلة برنامج إعادة التشجير لا سيما في سفوح الجبال والتلال لبلوغ هدف 600.000 هكتار من المساحات المعاد تشجيرها بين 2020 و2030؛ - استصلاح الأراضي المتدهورة.	3,0 مليار درهم (برنامج الزراعة الإيكولوجية، ودعم التحول البيولوجي، وتشجيع ممارسات الصيد المستدام وإعادة التشجير)
8. تطوير وتحديث سلاسل التحويل المحلية للمنتجات الفلاحية والبحرية.	- دعم إنشاء 300 وحدة تحويل زراعي غذائي محلية في أحواض الإنتاج؛ - تطوير أقطاب زراعية-صناعية جهوية تدمج التحويل والتخزين والتوزيع؛ - تحديث 100 وحدة تحويل سمكي قائمة؛ - وضع علامات جودة ومنشأ للمنتجات المحوَّلة المغربية؛ - دعم تصدير المنتجات المحوَّلة ذات القيمة المضافة العالية.	4,0 مليار درهم (لإنشاء وحدات التحويل والأقطاب الزراعية الصناعية وتحديث قطاع صيد السمك وعلامات المنشأ)

9. تعزيز البحث الزراعي والبحري	-تعزيز إمكانات المعهد الوطني للبحث الزراعي (INRA)، والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري (INRH)، والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية (ANDA)؛ - تطوير أصناف بذور مقاومة للجفاف وملائِمة للظروف المغربية؛ - تطوير أجهزة تأمين الدخول الفلاحية في مواجهة المخاطر المناخية؛ - إقامة شراكات بحثية مع المعاهد الزراعية الدولية.	2,0 مليار درهم (لتعزيز المعاهد وتطوير البذور والتأمين الفلاحي المُعشَّر والشراكات الدولية)
10. وضع آليات لتأمين دُخُول الفلاحة والصيد البحري	- إحداث صندوق ضمان الدخول الفلاحية يغطي الخسائر التي تتجاوز 30% بسبب المخاطر المناخية؛ - توسيع التأمين متعدد الأخطار المناخية ليشمل جميع الاستغلاليات الفلاحية؛ - وضع التأمين الفلاحي المؤشراتي لـ 300.000 فلاح صغير؛ - إقرار تعويض عن فقدان الدخل لفائدة الصيادين التقليديين خلال فترات الراحة البيولوجية، وإصلاح طريقة احتساب معاشات البحارة على أساس مجموع مسارهم المهني، ومنح دعم لاقتناء الوقود، وتحديث وسائل الإنقاذ في البحر، وتعزيز التكوين التأهيلي لفائدة البحارة الشباب؛ - تطوير أنشطة اقتصادية بديلة في المناطق القروية لا سيما السياحة البيئية.	3,0 مليار درهم (لصندوق ضمان الدُّخول وتوسيع التأمين متعدد الأخطار وتعويضات الراحة البيولوجية والأنشطة البديلة)
		المجموع: 36,0 مليار درهم

يوجد القطاع الأولي في صميم رهانات السيادة الغذائية، والتنمية الترابية، والاستدامة البيئية. وتُترجِم الأهداف المحددة من طرف حزب التقدم والاشتراكية، في أفق 2031، إرادةً للتحول العميق، لا سيما عبر تحسين نسبة تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية، والتي لا تزال محدودة بالنسبة

للمنتجات الاستراتيجية؛ وإدماج صغار المنتجين والفاعلين في قطاع الصيد التقليدي، والذين يشكلون نسبة هامة من النسيج القروي.

غير أن هذا الطموح يصطدم بإكراهات هيكلية كبرى، لا سيما الإجهاد المائي، والتبعية المناخية الحادة، وتقلبات الإنتاج الفلاحي.

هكذا، يتوقف نجاح وتفعيلُ رؤية حزب التقدم والاشتراكية، بهذا الشأن، على إحداث تحولات بنيوية عميقة، واتخاذ قرارات وتحكيمات، غير هَـيِّنَة، تُوَفِّقُ بين مستلزمات واعتبارات تتعلق بالإنتاجية، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وبالتالي فإن نجاح رؤية الحزب، بهذا الصدد، سيكون رهيناً بمدى القدرة على التوفيق بين المتطلبات الاقتصادية، والمستلزمات الإيكولوجية، ومقتضيات العدالة المجالية.

II.7. المجالات، التهيئة والسكن: تقليص الفوارق المجالية وضمان عيش كريم

شهد المغرب، خلال العقود الأخيرة، تقدماً ملحوظاً في مجالات البنيات التحتية والتنمية الحضرية وتحسين ظروف السكن. فالمركَّبات المينائية والطرق السريعة والشبكات السككية والمطارات أسهمت في تعزيز الربط المجالي والرفع من جاذبية البلاد وتنافسيتها.

غير أن هذا التقدم تُصاحبه اختلالات ترابية متواصلة، بل متفاقمة أحياناً. فبينما تتمركز الدينامية الاقتصادية في بعض الجهات، لا سيما المحور الأطلسي، تجد مجالات ترابية أخرى، قروية وجبلية ومعزولة، صعوبة في الاستفادة من هذه التحولات وتبقى تواجِهُ صعوباتٍ بنيوية.

تعكس المدن، بدورها، هذه التصدعات: تشتت حضري، وتفاوتات في الولوج إلى الخدمات، التحولات الحضرية المفضية إلى إقصاء سكان بعض الأحياء، واستمرار المناطق الناقصة التجهيز. ويُعمِّق التحضر السريع هذه التوترات بكونه يشكل ضغطاً متزايداً على السكن والبنيات التحتية والخدمات العمومية، مع تنامي التوسع الحضري والتنقلات اليومية بين العمل والسكن.

إن هذه الاختلالات المجالية لا تقتصر على كونها مسألة مرتبطة بالتهيئة الترابية فحسب، بل إنها تؤثر بشكل مباشر في جودة عيش المواطنات والمواطنين، وتحدّ من خلق الثروة، وتُضعف التماسك الاجتماعي.

لذلك، يرى حزب التقدم والاشتراكية أن تهيئة التراب والتعمير وسياسة السكن ينبغي التفكير فيها بوصفها منظومة مندمجة ومترابطة، تتمحور حول رؤية للعدالة المجالية والتنمية المتوازنة والحق في المدينة.

ويندرجُ ذلك، في هذا الإطار، الجيلُ الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، والتي يتوقف نجاحها على تعزيز اللامركزية والجهوية وترسيخ دور الهيئات المنتخبة وتشجيع الديمقراطية الترابية والتشاركية والإشراك الفعلي للأحزاب السياسية والمجتمع المدني في القرار وفي التنفيذ.

هكذا، يقترح حزب التقدم والاشتراكية، عبر الثلاثة الأهداف الرئيسية الآتية، الانتقالَ من منطق التهيئة المُجزَّأة إلى سياسة ترابية مندمجة حقيقية قائمة على التخطيط الاستراتيجي، وضبط العقار، وتثمين المؤهلات المحلية.

الهدف 1: إعادة التوازن للتنمية الترابية

- تطوير التوزيع الجغرافي للناتج الداخلي الخام الوطني في اتجاه توازن 50%-50% بين الجهات الثلاث المهيمنة[51] وباقي الجهات، مقابل 60%-40% حالياً؛
- خفض الفجوة في الاستثمار العمومي للفرد بين الجهات بـ30%، وهي فجوة قد تبلغ نسبة من 1 إلى 10؛
- فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية، وفق مقاربة متجددة تعتمد على ترصيد مستنتجات التجارب المكتسبة، لا سيما من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، والصندوق الخاص بمناطق زلزال الحوز، وبرنامج المساعدات المباشرة لفائدة السكان المتضررين من الفيضانات في الشمال والغرب.

الهدف 2: تطوير سياسة المدينة من أجل حواضر دامجة، ميسرة الولوج وتوفر جودة العيش

- إنهاء برنامج مدن بدون صفيح، وفق مقاربة عادلة وشفافة وحريصة على مراعاة أوضاع الساكنة المعنية؛
- تزويد جميع الأحياء ناقصة التجهيز بالبنيات التحتية الأساسية؛
- تقليص متوسط مدة التنقل بين السكن والعمل بـ20%؛

- مضاعفة حصة وسائل النقل الجماعي لبلوغ 25-30% من التنقلات الحضرية، مع تطوير بنيات تحتية آمنة للتنقلات "الهادئة" (المَشْي، الدراجات الهوائية، وtrottinettes) وللأشخاص في وضعية إعاقة؛
- بلوغ الحد الأدنى الموصى به من منظمة الصحة العالمية البالغ 9 متر مربع من المساحات الخضراء للفرد في جميع المدن (3 م² للفرد في الدار البيضاء و10 م² للفرد في الرباط حالياً).
- الانتقال التدريجي بالمدن إلى عصر المدن الذكية، بالارتكاز أولاً على الذكاء الجماعي، ثم على التكنولوجيا؛
- تشجيع المبادرات المواطنة والجمعوية التي من شأنها التمكين من استيعاب الفضاء العمومي وتحريك الحياة الثقافية والفنية والرياضية في الأحياء.

الهدف 3: ضمان الولوج إلى سكن لائق، مُيَسَّر ومستدام

- تقليص العجز في السكن من 350.000 وحدة حالياً إلى أقل من 200.000 بحلول 2031؛
- تشجيع تعبئة ما لا يقل عن 10% من السكن اللائق الشاغر (المُقدَّر بـ1,1 مليون في 2024) في سوق الإيجار أو البيع؛
- رفع معايير الجودة، وتعميم مقاربة "النجاعة الطاقية" في البنايات الجديدة، مع التأهيل التدريجي للبنايات القائمة.

إن بلوغ هذه الأهداف الثلاثة يستلزم تعبئة نحو 33 مليار درهماً على مدى خمس 5 سنوات، وتنفيذ الالتزامات العشرة التالية:

- الالتزام 1: التجديد العميق للتخطيط الترابي، بالاستناد إلى الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، القائمة على المشاركة الديمقراطية، وتعزيز دور الهيئات المنتخبة، ومزيد من المراقبة والشفافية؛
- الالتزام 2: تشجيع تنمية المناطق القروية والجبلية، المُثمِّنة للمؤهلات المحلية (فلاحة وتراث وسياحة بيئية وصناعة تقليدية)، وضمان حد أدنى من الخدمات العمومية في كل مركز ناشئ (الصحة، التعليم، التنقل، الإدارة، ...)، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية؛
- الالتزام 3: تعزيز البنية الترابية للبلاد، بمواكبة تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز اتصالها التكاملي بالمدن الكبرى. وكذا إنشاء أقطاب جهوية وسيطة قادرة على احتضان الأنشطة الاقتصادية والخدمات العمومية؛

- الالتزام:4 مراجعة مدونة التعمير، بهدف تشجيع التجديد الحضري ومكافحة المضاربة العقارية. وفرض مراجعة إلزامية لتصاميم التهيئة كل 5 إلى 10 سنوات، حسب حجم وديناميةالمدن، مع إجراء تقييم الأثر بشكل تلقائي وممنهج؛
- الالتزام 5: تسريع تأهيل المدن، عبر سياسة إرادية للمدينة، تُعطي الأولوية للأحياء ناقصة التجهيز، وتُعزِّز قرب الخدمات والجاذبية والتماسك الاجتماعي والتنشيط الحضري؛
- الالتزام 6: إعادة توازن توزيع الأنشطة الاقتصادية، بغاية تشجيع التمازج الوظيفي، وتقليص التنقلات بين العمل والسكن، وتفادي المدن لمجرد السكن-les cités dortoirsواشتراط ترخيص المشاريع العقارية الكبرى بإدراج الأنشطة الاقتصادية والخدمات فيها؛
- الالتزام 7: تشجيع التنقلات المستدامة، بتطوير وسائل النقل الجماعي والتنقلات الهادئة (مسارات الدراجات والمشاة). وإدماج مسألة التنقل تلقائياً في كل مشروع حضري وترابي منذ مرحلة التصور؛
- الالتزام 8: مكافحة التوسُّع العمراني غير المتحكم فيه والتحويل المفرط للأراضي الطبيعية والفلاحية إلى مجالات عمرانية، والمضاربة العقارية، وذلك بتشجيع التكثيف العمراني وتعدد الأقطاب الحضرية. وفرض ضريبة على البقع الحضرية المهملة، وعلى فتح أي منطقة للتوسع العمراني؛
- الالتزام 9: إنتاج عرض للسكن ملائم وذي جودة، بتوجيه الإنتاج نحو الطبقة المتوسطة بمعايير صارمة (60-100م2، الجودة، الاندماج الحضري)، مع تشجيع التمازج الاجتماعي، وإدراج فضاءات التجارة والخدمات في المشاريع؛
- الالتزام 10: تنظيم وضبط سوق السكن، بتخصيص الدعم العمومي للسكن المُستهدَف، وتقليص الواجبات المفروضة على اقتناء السكن الرئيسي، ورفع الضريبة على السكن الثانوي والسكن الشاغر. وتشجيع تطوير سوق الإيجار بوصفه بديلاً بنيوياً عن المِلكية.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. التجديد العميق للتخطيط الترابي	- إعمال الجيل الجديد من التصاميم الجهوية لإعداد التراب؛ - إحداث، عبر قانون، لمجلس وطني خاص بالمناطق الجبلية؛	1,0 مليار درهم (لإعداد التصاميم الجهوية، ولإحداث المجلس الوطني للمناطق الجبلية، ووضع عقود الدولة-

	- تحيين عقود الدولة-الجهات المتعددة السنوات بأهداف مُرقَّمة وقابلة للتقييم؛ - تعزيز دور المنتخبين المحليين في إعداد برامج التنمية الترابية وتتبعها؛ - إنشاء منظومة معلومات ترابية وطنية يتم تحديثها بانتظام؛ - إقرار حصص/كوطا للتمثيلية النسائية ضمن مسارات التشاور المواطِن بشأن تصاميم ومخططات التنمية الترابية.	الجهات وأنظمة المعلومات الترابية وتعزيز قدرات التخطيط)
2. النهوض بتنمية قروية تثمن المؤهلات المحلية	- ضمان حد أدنى من الخدمات العمومية في كل مركز ناشئ: مركز صحي وظيفي ومدرسة مجهزة واتصال بالأنترنيت ذي الصبيب العالي والولوج إلى خدمات الحالة المدنية المرقمنة ... - دعم تطوير الفلاحة والتراث والسياحة البيئية والصناعة التقليدية في المجالات القروية؛ - ترصيد عمل صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بتحسين نسبة تنفيذ مشاريعه؛ - إنشاء مراكز أنشطة متعددة الوظائف في الجماعات القروية الناشئة.	مُدرَج في عدة التزامات سابقة
3. تعزيز الهيكلة المجالية بمواكبة تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة	- تحديد ودعم المدن المتوسطة ذات الإمكانية التنموية الجهوية العالية؛ - تحسين اتصالها الطرقي والسككي والرقمي بالمدن الكبرى وبالمناطق القروية المحيطة؛ - لامركزة الوظائف الإدارية والجامعية والاستشفائية إلى هذه المدن وإنشاء مناطق أنشطة اقتصادية وفضاءات ثقافية ورياضية بها؛ - تطوير عرض سكن ميسَّر الولوج لاستقطاب الطبقة المتوسطة وتشجيع الأنشطة الاقتصادية.	7,5 مليار درهم (بنيات تحتية للاتصال ومناطق أنشطة وتجهيزات الخدمة العمومية وعرض السكن في المدن الوسيطية)
4. مراجعة قانون التعمير	- اعتماد الإصلاح التشريعي لتحديث قانون التعمير؛	0,5 مليار درهم (للإصلاح القانوني وتكوين المتخصصين في التعمير والمنتخبين، واعتماد

	- فرض مراجعة إلزامية لمخططات التهيئة كل 5 إلى 10 سنوات مع إجراء تقييمٍ للأثر بشكلٍ تلقائي وممنهج؛ - مكافحة المضاربة العقارية بآليات جبائية وقانونية رادعة؛ - التجريم الفعال للبناءات غير المرخَّصة ولعدم احترام ضوابط التعمير؛ - دراسة وتجريب آلية للتضامن العمراني (حقوق البناء القابلة للنقل)، على مستوى جهة أو جهتين نموذجيتين، بما يتيح تصحيح التفاوتات في معاملة ملاك العقارات المتأثرين بدرجات متفاوتة بتصاميم التهيئة.	أنظمة مراقبة المطابقة وتعزيز قدرات الوكالات الحضرية)
5. تسريع تأهيل المدن	- إطلاق برامج استدراك في البنيات التحتية الأساسية في الأحياء ناقصة التجهيز (صرف صحي وإنارة ومساحات خضراء ونقل؛ - القضاء على دور الصفيح المتبقية وفق مقاربة مندمجة تجمع إعادة الإسكان والمواكبة الاجتماعية، مع صون كرامة الساكنة المعنية ومصالحها الاقتصادية؛ - إعادة تأهيل البنيات التحتية الحضرية المغلقة أو قليلة الاستخدام؛ - تطوير فضاءات ثقافية ورياضية للقرب في الأحياء الشعبية.	8,0 مليار درهم (لبرامج الاستدراك والمعالجة، والقضاء النهائي على دور الصفيح، وإعادة الإسكان والمواكبة الاجتماعية للأسر المعنية)
6. إعادة التوازن لتوزيع الأنشطة الاقتصادية	- اشتراط الترخيص للمشاريع العقارية الكبرى بإدراج أنشطة اقتصادية وتجارية وخدمات القرب؛ - تطوير التمازج الوظيفي في الأحياء الجديدة لتقليص التنقلات بين السكن والعمل؛ - إنشاء مناطق اقتصادية مختلطة تدمج السكن والأنشطة والخدمات في محيط المدن الكبرى؛	1,0 مليار درهماً (لهندسة المشاريع المختلطة ومراجعة وثائق التعمير والتحفيزات للتمازج الوظيفي)

	- مكافحة المدن المخصصة فقط للسكن عبر مراجعة قواعد الكثافة والتمازج في وثائق التعمير.	
7. تشجيع التنقلات المستدامة	- إطلاق مشاريع للترامواي أو للحافلات ذات مستوى الخدمة العالي في المدن التي يتجاوز عدد سكانها 500.000 نسمة؛ - تطوير 500 كلم من مسارات الدراجات الآمنة في التجمعات الحضرية الكبرى؛ - تحسين النقل بين المدن في المناطق القروية وشبه الحضرية؛ - دمج مسألة التنقل تلقائياً في كل مشروع حضري وترابي منذ مرحلة التصور؛ - تشجيع تقاسُم التنقل المشترك بالسيارة؛ - جعل الاستغلاليات الفلاحية الكبرى والمقالع والشركات المنجمية وكبار الفاعلين في القطاع السياحي يساهمون في تمويل الطرق القروية والنقل المدرسي والتنقل المحلي؛ - مواكبة تنظيم مهني النقل غير المهيكل في إطار تعاونيات تستفيد من الإعانات العمومية والامتيازات الجبائية ومن ولوج مُيسَّر إلى مَركبات مطابقة لمعايير السلامة والبيئة.	8,0 مليار درهم (لتمويل مشترك لبنيات النقل الجماعي الحضري وتطوير التنقلات الهادئة وتحسين النقل بين المدن)
8. مكافحة التوسع العمراني غير المتحكم فيه والتحويل المفرط للأراضي إلى مجالات عمرانية والمضاربة العقارية	- تشجيع الكثافة العمرانية في المناطق المأهولة أصلاً؛ - فرض ضريبة على البقع الحضرية المهملة وعلى فتح مناطق التوسع الحضري غير المبرَّرة؛ - إحداث مرصد وطني للأسعار العقارية؛ - تطوير آليات التدخل العقاري العمومي لتكوين احتياطات عقارية لأغراض المصلحة العامة.	تمويل التدابير من عائدات الضرائب الجديدة
9. إنتاج عرض سكن ملائم وذي جودة	- توجيه الإنتاج المدعوم نحو سكن من 60 إلى 100م2 يستوفي معايير صارمة للجودة (مواد	5,0 مليار درهم (مساعدات لإنتاج سكن ميسر الولوج وذي جودة بـ100.000 درهم/وحدة

	وتجهيزات وقابلية للسكن وعزل حراري وصوتي ونجاعة طاقية ...) والاندماج الحضري؛ - توجيه الفاعلين العموميين نحو إنجاز مساكن منخفضة القيمة العقارية الإجمالية (300.000 درهم)، ومتوسطة القيمة العقارية الإجمالية (400.000 و700.000 درهم)؛ - تشجيع برامج السكن الاجتماعي المحيطي المرتبط بأحواض الشغل؛ - تشجيع التمازج الاجتماعي بالإدراج الإلزامي للسكن الميسر الولوج في المشاريع العقارية الكبرى؛ - السعي نحو إرساء قروض عقارية منخفضة الفائدة (بسعر فائدة يعادل السعر المديري +1% مثلًا) موجهة للسكن الاجتماعي.	لـ50.000 وحدة تُنجز خلال الولاية)
10. تنظيم وضبط سوق السكن وتطوير سوق الإيجار	- مراجعة الإطار القانوني للإيجار لإعادة التوازن في حقوق الملاك والمستأجرين؛ - منح امتيازات ضريبية للملاك الذين يطرحون سكنهم الشاغر في السوق الإيجارية؛ - فرض ضريبة على السكن الثانوي والسكن الشاغر الفاخر؛ - إرساء آليات للسكن الاجتماعي المخصص للإيجار (سكن بإيجار معتدل) في عدة تجمعات حضرية؛ - تعبئة ما لا يقل عن 10% من السكن الشاغر المُقدَّر بـ1,1 مليون في السوق الإيجارية.	2,0 مليار درهم (للتحفيزات الجبائية لوضع السكن للإيجار وتمويل البرامج التجريبية للسكن الإيجاري الاجتماعي ومراجعة الإطار القانوني)
		المجموع: 33,0 مليار درهم

إن المسألة المجالية توجد في صلب نموذج التنمية بالمغرب. فاختلالات التوازن بين الجهات، وبين المدن والقرى، وبين المراكز والأطراف، لا تمثل مجرد فوارق مجالية فحسب، بل تعكس أيضاً تفاوتات في الولوج إلى الفرص والخدمات والعيش الكريم.

لذلك، فتقليص هذه الفوارق يقتضي القطع مع المقاربة التجزيئية والقطاعية للسياسات العمومية، وبالمقابل اعتماد رؤية مندمجة تُنسّق وتوفّقُ بين إعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة والسكن والتنمية السوسيو-اقتصادية والثقافية.

هكذا، يدافع حزب التقدم والاشتراكية عن تصور متطلّب للعدالة المجالية، يقوم على تكافؤ الفرص بين المجالات الترابية، وعلى حق كل مواطن في العيش والعمل والولوج للخدمات الأساسية في ظروف لائقة وكريمة، مهما يكن مكان إقامته.

ويستدعي ذلك دولة استراتيجية، قادرة على التخطيط والتنظيم وتوجيه الاستثمارات العمومية والخاصة نحو المجالات الأكثر خصاصا وهشاشة، مع تثمين المؤهلات المحلية. كما يقتضي ذلك تعزيز دور الجماعات الترابية، عبر تمكينها من الوسائل الضرورية للتدخل بفعالية.

وفي المسألة العمرانية، يتعلق الأمر ببناء مدن أكثر إدماجاً وأفضل تنظيماً، توفر جودة إطار العيش، وتقلص من الفوارق، وتشجع على التنوع والتمازج الاجتماعي. أما في مجال السكن، فالهدف هو ضمان ولوج أوسع إلى سكن ذي جودة، ميسر التكلفة، ومندمج ضمن محيط حضري منسجم ومتناسق.

وأخيراً، ينبغي أن تكون السياسة المجالية مندمجة بشكل كامل مع باقي أبعاد التنمية: الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية. فالتنظيم الأفضل للمجالات لا يساهم فقط في تقليص الفوارق، بل يساعد أيضاً على تحسين النجاعة الاقتصادية، والحد من التكاليف المرتبطة بالتوسع العمراني، وتعزيز استدامة نموذج التنمية.

من هذه المنطلقات، يطمح حزب التقدم والاشتراكية إلى بناء مغرب المجالات الترابية، متوازن ومتضامن، جذاب ومستدام، يساهم فيه كل مجال في خلق الثروات ويستفيد بشكل عادل من ثمار التنمية.

II.8. الصناعة التقليدية والسياحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعات للتنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي ولإشعاع المغرب

يمتلك المغرب مؤهلات معتبرة لبناء نموذج تنمية مدمج ومستدام ومنتج للقيمة: غنى موروثه الثقافي، وتنوع مجالاته الترابية، وحيوية مهاراته، وقدرات فاعليه المحليين على المبادرة. وفي هذا السياق، تُشكِّل الصناعة التقليدية والسياحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعات هيكلية لتسريع التحول السوسيو اقتصادي للبلاد مع ضمان توزيع أفضل للخيرات.

وتتميز مجالات الأنشطة الثلاثة هذه بتكامل تلقائي وبنيوي فيما بينها. فالصناعة التقليدية تُثمن التراث المادي واللامادي وتُعزز الجاذبية السياحية. كما تشكل السياحة رافعة قوية للتشغيل والاستثمار وللإشعاع الدولي. أما الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فيساهم في هيكلة النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي، ويسهم في إدماج الفئات الهشة، ويقوي صمود المجالات الترابية. هكذا، فهو لا مثيل له في ضمان تدبير تشاركي، مسؤول ومستدام للخيرات المشتركة، ولذلك يتعين أن يشكل موضوعَ استراتيجية مندمجة تشمل، في الآن ذاته، القطاعات التقليدية، كالسياحة القروية، والصناعة التقليدية، والإيكولوجيا الزراعية، والصيد التقليدي، وغيرها، والقطاعات الواعدة الجديدة، من قبيل الاقتصاد الأخضر والدائري، وخدمات الرعاية، والتعليم الأولي. إن مجمل هذه الأنشطة من شأنه الإسهامُ في إحداث مناصب شغل غير قابلة للترحيل، وإدماج الشباب والنساء، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

غير أن التشخيصات المتقاطعة لعدد من الهيئات الوطنية تكشف قُصوراً مستمرًّا: ضُعف إدماج سلاسل القيمة، وعدم كفاية تأطير الفاعلين، ومحدودية الولوج إلى التمويل، وانخفاض الإنتاجية، وعدم توافق التكوين مع التشغيل، وتشتت آليات الدعم العمومي. وتنضاف إلى كل ذلك تحدياتٌ كبرى مرتبطة بالانتقال الإيكولوجي، والرقمنة، والارتقاء بجودة العرض الوطني.

هكذا، ووعياً منه بالرهانات والتحديات المطروحة على هذه المستويات، يقترح حزب التقدم والاشتراكية مقاربة جديدة تهدف إلى تحويل هذه القطاعات المتكاملة والمترابطة إلى محركات قوية للنمو الدامِج، كفيلة بتوليد القيمة المضافة بشكل مستدام، وتعزيز السيادة الاقتصادية، والإعداد الفعّال للاستحقاقات الاستراتيجية القادمة، وذلك من خلال الأهداف الثلاثة الرئيسية الآتية:

الهدف 1: النهوض بالمنتوج الحرفي الوطني وتمكين الصناع التقليديين من شروط العيش الكريم

- رفع مداخيل الحرفيين بـ 50% وتحقيق استدامتها؛
- تقليص الاعتماد على الوسطاء بـ 50% للقطع مع الهيمنة الحالية الكبيرة للسلاسل غير المهيكلة؛
- تنظيم الحرفيين في تعاونيات أو تجمعات (أقل من 30% حالياً)؛
- تحسين وُلوج الصناع التقليديين، المحدود والمكلِّف حاليا، إلى المحلات والتجهيزات؛
- رفع معدل التغطية الاجتماعية الفعلية للحرفيين إلى 70% مقابل أقل من 40% اليوم.

الهدف 2: تموقع المغرب كوجهة سياحية عالمية من الطراز الأول في أفق 2031

- بلوغ 30 مليون سائح ورفع عائدات القطاع بـ 50%؛
- تطوير وجهات جديدة ورفع حصة السياحة القروية والبيئية والثقافية؛
- رفع طاقة الاستيعاب الفندقية بـ 200.000 سريراً باستثمار مزايا ميثاق الاستثمار؛
- رفع السياحة الداخلية بـ 30% بتكييف العرض السياحي مع احتياجات الأسر المغربية ومع قدراتها المالية؛
- رفع متوسط مدة الإقامة بـ 30% من خلال عرض موضوعاتي أكثر ثراءً وتنوعاً وامتداداً ترابياً؛
- تكوين 50.000 مهني ورفع معايير الاستقبال إلى المستويات الدولية؛
- مضاعفة التدفقات السياحية "الإيبيرية" استثماراً لكأس العالم 2030 والتعاون مع إسبانيا والبرتغال؛
- خفض البصمة الكربونية للقطاع بـ 20% وهيكلة سياحة مسؤولة فعليا.

الهدف 3: ترسيخ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ركيزةً معترفاً بها للاقتصاد المغربي

- مُضاعفة مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الناتج الداخلي الخام؛
- مضاعفة عدد التعاونيات النشيطة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- جعل النموذج التعاوني والتدبير الجماعي رافعتين للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب والفاعلين في المجالات القروية، وكذا بديلاً للنموذج الرأسمالي السائد.

وسيستوجب بلوغ هذه الأهداف تعبئة ميزانية إضافية تبلغ نحو 15 مليار درهماً على مدى خمس 5 سنوات، وتطبيق الالتزامات التالية:

- الالتزام 1: ضمان أجر عادل لعمل الحرف، الصانع التقليدي، وتحسين وتحديث ظروف العمل، مع تقليص تكاليف مزاولة المهنة؛
- الالتزام 2: تعزيز الحماية الاجتماعية والتمويل وقدرات الصناع التقليديين؛
- الالتزام 3: تثمين الأسواق الوطنية وفتحها على التصدير، ومراجعة التكوين، ونقل المعرفة والمهارات الحرفية؛
- الالتزام 4: تنويع العرض السياحي، وجعله أكثر استدامةً وامتداداً ترابيا، بغرض الخروج من السياحة الممركزة والهشة؛

- الالتزام 5: رفع الجودة، والتأهيل المهني، والترويج للسياحة المغربية على الصعيد الدولي، وخاصة في أبعادها القروية والإيكولوجية والثقافية؛
- الالتزام 6: تشجيع سياحة مستدامة، والاستثمار في تنظيم كأس العالم 2030؛
- الالتزام 7: تعزيز حكامة القطاع السياحي، بهدف جذب المستثمرين، واعتماد إطار قانوني ملائم للشراكات العمومية-الخاصة، وإعادة توزيع قيمة القطاع؛
- الالتزام 8: تبني إطار قانوني ومؤسساتي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الالتزام 9: تمويل وفتح الأسواق أمام هيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الالتزام 10: إدماج النساء والشباب والفاعلين بالمجالات الترابية القروية، وقياس الأثر، وتعزيز حكامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. ضمان أجر عادل للحرفي وتحسين ظروف العمل وتقليص التكاليف	- إقرار إلزامية الإشارة إلى السعر المدفوع للحرفي على المنتجات المعتمدة بعلامة الجودة؛ - إنشاء أسواق حرفية منتظمة في المدن ذات الإمكانية؛ - تنظيم فضاءات بيع مباشر في المناطق السياحية؛ - تطوير منصة وطنية للبيع عبر الإنترنت مخصصة للحرفيين؛ - توفير ورشات جماعية مشتركة بتجهيزات مشتركة؛ - إطلاق برنامج لبناء وإعادة تأهيل الورشات بإيجارات معقولة؛ - تنظيم فضاءات للشراء الجماعي للمواد الأولية؛ - تبسيط إنشاء التعاونيات عبر شباك موحد.	2,0 مليار درهم (لإنشاء الأسواق وفضاءات البيع والمنصات الرقمية وتجهيز الورشات)
2. تعزيز الحماية الاجتماعية والتمويل وقدرات الحرفيين	- ضمان الانخراط الفعلي في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض AMO في أجل قصير؛ - إحداث صندوق ضمان يُيسِّر الولوج إلى القرض الحرفي؛ - إرساء آليات القرض الصغير سريعة ومبسَّطة؛	1,5 مليار درهم (لتمويل الحماية الاجتماعية وصندوق الضمان والتأمين)

	- إطلاق تكوينات تطبيقية (التدبير والبيع والرقمي)؛ - اعتماد تأمين ضد خسارة النشاط الحرفي.	
3. تثمين الأسواق الوطنية وفتحها أمام التصدير ومراجعة التكوين ونقل المهارات	- تطوير دعم التصدير لمنتجات الصناعة التقليدية بإعانات على النقل ومصاريف المشاركة في المعارض الدولية وتكوين في مساطر الجمارك؛ - مكافحة التقليد وحماية المنتوج الوطني من إغراق السوق بمنتجات مستوردة منخفضة التكلفة؛ - تخصيص 10% من طلبيات الشراء العمومي للأثاث ومواد الديكور والهدايا البروتوكولية للمنتجات الحرفية المحلية مُعتمدة الجودة ومنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ - إطلاق وتطوير منصة التجارة الإلكترونية الوطنية المخصصة مع توصيل لحساب المستهلك؛ - توظيف تنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030 من أجل تثمين الصناعة التقليدية المغربية داخل قرى الضيافة، عبر اعتماد توضيب رباعي اللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية؛ - تحديث نحو عشرين مركزًا للتكوين في الصناعة التقليدية (مراكز التأهيل المهني في الفنون التقليدية CQPAT والمعاهد المتخصصة في الفنون التقليدية ISAT)، من خلال تجهيزها بالمعدات الرقمية واعتماد منظومة للشهادات المهنية؛ - إطلاق برنامج مواكبة وطني مخصص ل NEET.: 20.000 شاب مع مدرسين-حرفيين بتعويض 1.500 درهم/شهر على 12 شهراً؛ - إدراج الصناعة التقليدية في المسارات السياحية معتمدة الجودة مع عروض مُؤدى عليها.	1,0 مليار درهم (للإعانات وتحديث مراكز التكوين وبرنامج المواكبة)
4. تنويع العرض السياحي وجعله مستداماً وبُعد ترابي	- منح شهادة الاعتماد والجودة لـ 15 وجهة قروية وإعادة تأهيل 15 مدينة وقصبة عتيقة؛	2,0 مليار درهم (لتوسيم واعتماد المنتجات وإعادة التأهيل وهيكلة سلاسل الإنتاج)

	- هيكلة سلاسل وفروع متخصصة (ركوب الأمواج والغولف والمهرجانات ...) وعروض سياحية مجمَّعة الألغاربي-الأندلس-المغرب؛ - إنشاء 50 مساراً حرفياً-للاقتصاد الاجتماعي والتضامني-سياحياً في إطار حزمة ترابية تضم الإقامة والإطعام والمقتنيات المحلية؛ - التفاوض على مذكرة ثلاثية الأطراف المغرب-إسبانيا-البرتغال: رحلات منخفضة التكلفة وبواخر لمضاعفة التدفقات الإيبيرية في أفق 2031.	
5. رفع الجودة والتأهيل المهني والترويج الدولي	- تكوين 50.000 مهني؛ - تأهيل 2.000 مؤسسة بشهادة جودة وطنية؛ - إطلاق «Visit Morocco»: كمنصة وطنية للبيانات والحجز متعددة اللغات؛ - حملة موحدة للمكتب الوطني المغربي للسياحة وتورسبانيا وسياحة البرتغال وأجنحة مشتركة في المعارض الدولية؛ - تطوير معرض دولي للسياحة بالمغرب.	2,0 مليار درهم (للتكوين والشهادات والتواصل)
6. تشجيع السياحة المستدامة والاستثمار في كأس العالم 2030	- تأهيل 50% من المؤسسات بيئياً (افتحاص الطاقة والماء والمعايير الإيكولوجية)؛ - تمويل 120 مشروعاً للسياحة البيئية في إطار إشهاد وطني خاص بالسياحة المستدامة؛ -حُسن إنجاز مخطط الاستثمار لكأس العالم 2030 بالنسبة للمدن الست (6) المضيفة والترصيد الكامل بناءً على مفعول هذا الحدث الرياضي؛ - إلزامية الإفصاح الكربوني السنوي للمؤسسات السياحية المصنفة؛ - الربط الاشتراطي للرفع من الطاقة الإيوائية الفندقية والسياحية بالامتثال لمعايير مُلزِمة لترشيد استعمال المياه (إعادة تدوير المياه، وتحلية مياه البحر المخصصة للمناطق السياحية)، بما	3,0 مليار درهم (لتأهيل المؤسسات وتمويل المشاريع — منها 2 مليار درهم لاستثمار كأس العالم)

	يَحُولُ دون نقل الضغط على الموارد المائية إلى حساب الساكنة المحلية.	
7. تعزيز الحكامة والشراكات العمومية-الخصوصية وإعادة توزيع القيمة	- هيكلة الشراكات العمومية-الخصوصية السياحية (إطار تعاقدي وصندوق ضمان للمناطق القروية)؛ - استقطاب الاستثمارات "الإيبيرية" الخضراء عبر ضمانات Tamwilcom للمشاريع المشتركة المغربية-الإيبيرية؛ - إنشاء صندوق تنمية السياحة المحلية ممول من المؤسسات السياحية لفائدة الجماعات والجمعيات المحلية.	0,8 مليار درهم (أساساً لصندوق تنمية السياحة المحلية(FDTL
8. اعتماد إطار قانوني ومؤسساتي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني	- اعتماد قانون للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يوحِّدُ الأطر القانونية لمختلف مكوناته (التعاونيات، التعاضديات، الجمعيات، والمؤسسات)، ويحدد نطاق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ويُحدث نظاماً للاعتماد، ويضبط هيئات الحكامة، بما فيها مجلس وطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وغرف جهوية، كما يحدد آليات التمويل؛ - وضع سجل وطني للهيئات النشيطة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمعايير أهلية واضحة وتحيينه سنويا ووضعه رهن إشارة العموم؛ - إطلاق مخطط لالتقائية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع وكالة التنمية الاجتماعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مع مراجعة سنوية منسقة؛ - تطوير التعاون اللامركزي بين الجماعات والجهات، وكذا على الصعيد الدولي، في مجال	0,4 مليار درهم (لإطلاق تدابير المواكبة)

	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بوصفه أحد روافد الدبلوماسية.	
9. تمويل وفتح الأسواق أمام هيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	- إحداث صندوق انطلاق للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بـ1 مليار درهماً على 5 سنوات؛ - رفع ضمان Tamwilcom إلى 80% للقروض (سقف 500.000 درهم بمعدل فائدة تفضيلي) بشراكة مع القرض الفلاحي والبنك الشعبي؛ - إنشاء معرض وطني ومعارض جهوية لمنتجات المجال والصناعة التقليدية؛ - تطوير مفهوم الأسواق التضامنية التي تجمع، في فضاء موحد وعصري ودائم، المنتجات المجالية والصناعة التقليدية؛ - اعتماد منصة للتمويل التشاركي لصالح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.	1,3 مليار درهم (أساساً لصندوق انطلاق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)
10. إدماج النساء والشباب والمجالات القروية وقياس الأثر وتعزيز الحكامة	- إنشاء أو تعزيز 5.000 تعاونية نسائية في أفق 2031 (أركان والخزف والخياطة والصناعة الغذائية والعسل ...)؛ - إطلاق برنامج الشاب المقاول التضامني لفائدة 10.000 شاب من 18 إلى 35 سنة بمنحة 2.000 درهم/شهر على 12 شهر حضانة وقرض صغير تأسيسي مضمون؛ - استكمال شبكة حاضنات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الجهوية المرتبطة بالجامعات والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ - تنظيم حوار اجتماعي سنوي حكومة-شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لتقويم سياسة القطاع والنهوض به؛ - إدراج ملحق للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مشروع قانون المالية السنوي.	1,0 مليار درهم (لمواكبة التعاونيات وبرنامج الشاب المقاول التضامني ونشر حاضنات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)
		المجموع: 15,0 مليار درهم

في الخلاصة، ينبغي لقطاعات الصناعة التقليدية والسياحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تُجسِّد رؤية متسقة وطموحة لتنمية المغرب، قائمة على تثمين ثرواته البشرية والثقافية والترابية. وبالاستناد إلى تكاملها، فإن هذا البرنامج يقترح تحويل هذه الركائز إلى محرِّكات حقيقية للنمو الدَّامِج، قادرة على خلق فرص مستدامة وعلى تقليص التفاوتات.

يتمثل الرهان، إذن، في الانتقال من مؤهلات معترف بها إلى إنجازٍ ملموس، عبر رفع القيود البنيوية التي ما تزال تعرقل تطورها. ومن خلال أهداف دقيقة ومرقَّمَة والتزامات عملية واستثمارات مستهدِفة، يسعى برنامج حزب التقدم والاشتراكية إلى تحسين ظروف عيش الصناع التقليديين، والارتقاء بالسياحة المغربية إلى المعايير الدولية، وترسيخ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كرافعة أساسية للإدماج وللتماسك الاجتماعي.

وإلى جانب النتائج الاقتصادية المنتظرة، تحمل هذه المقاربة طموحاً أوسع يتمثل في تعزيز كرامة الشغل، وتشجيع المبادرة المحلية، وإعطاء المكانة اللازمة للمجالات الترابية ضمن الدينامية الوطنية. كما تندرج هذه المقاربة ضمن رؤية مستقبلية تُدمج متطلبات الاستدامة والرقمنة والتنافسية.

في أفق سنة 2031، ولا سيما مع فرصة تنظيم كأس العالم، يمتلك المغرب الإمكانيات لتعزيز إشعاعه الدولي، مع ضمان تنمية متوازنة ومتضامنة في الوقت نفسه. ويشكل هذا البرنامج، وفق ذلك، خارطة طريق هيكلية لجعل هذه القطاعات ركيزة مستدامة للازدهار المشترك.

إنه من خلال تعبئة مختلف الفاعلين، الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، يمكن فعلاً تجسيد هذا الطموح على أرض الواقع، وفتح مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

II.9. الفضاء الرقمي والذكاء الاصطناعي: رافعتان للسيادة والتحول الاقتصادي

تُشكِّل الثورة الرقمية وطفرة الذكاء الاصطناعي، اليوم، أحد المحرِّكات الرئيسية لتحول الاقتصادات والمجتمعات وعلاقات الإنتاج. إنها تُعيد تعريف سلاسل القيمة وأنماط تنظيم العمل والأنظمة التعليمية والتوازنات الجيوسياسية.

ولقد بذل المغرب جهوداً كبيرة في مجال الرقمنة وتطوير البنيات التحتية الرقمية. غير أن التقدم المحرز لا يزال يُوزَّع بشكل غير متكافئ وغير مرتبط بما يكفي باستراتيجية شاملة للسيادة الرقمية والتحول الإنتاجي.

إن المخاطر مزدوجة: التأثر بالتحولات الجارية دون امتلاك ناصيتها، ثم أيضاً الاعتماد على تقنيات ومنصات وبيانات يتحكم فيها فاعلون أجانب، على حساب السيادة الوطنية.

في هذا السياق، لا ينبغي النظر إلى الرقمنة والذكاء الاصطناعي باعتبارهما مجرد أدوات، بل كرافعتين مهيكِلتيْن للتنمية الاقتصادية، وتحديث الفعل العمومي وتقليص الفوارق.

هكذا، يَعتبر حزبُ التقدم والاشتراكية أن على المغرب أن يخطو خطوة جديدة في الاستراتيجية الطموحة الرامية إلى إنتاج التكنولوجيات الرقمية والتحكم فيها وتأطيرها، مع جعل هذه التكنولوجيات محرِّكاً للإدماج الاجتماعي والتنافسية الاقتصادية والابتكار.

يتعلق الأمر، في إطار ثلاثة أهداف كبرى، بالانتقال من بلد مستهلك للتقنيات الرقمية إلى بلد منتج ومُنظِّم وذي سيادة في مجال الرقمي والذكاء الاصطناعي:

الهدف 1: جعل الرقمي محرِّكاً للنمو والإنتاجية

- رفع مساهمة الرقمي في الناتج الداخلي الخام إلى 10% مقابل 5% المُقدَّرة اليوم؛
- مضاعفة عدد الوظائف في المهن الرقمية، لبلوغ 300.000 وظيفة بحلول 2031؛
- رقمنة 100% من الخدمات العمومية ذات الأولوية في أفق 2030؛
- تقليص الفجوة بين المساطر الإدارية والواقع الفعلي لمسار المواطن في تعامله مع الإدارة.

الهدف 2: بناء سيادة رقمية وطنية

- رفع حصة الحلول الرقمية المُستخدَمة في القطاع العمومي والمُطوَّرة محلياً؛
- بلوغ 3.000 شركة ناشئة رقمية في أفق 2031؛
- توطين 100% من البيانات العمومية الاستراتيجية على بنيات تحتية وطنية أو ذات سيادة.

الهدف 3: جعل الذكاء الاصطناعي رافعةً للتحول الاجتماعي والتعليمي

- إدراج مبادئ أساسية للرقمي والذكاء الاصطناعي ضمن المنظومة التعليمية المغربية، وذلك بالتشاور مع متخصصي البيداغوجيا؛
- تكوين 100.000 مهني في المهن الرقمية والذكاء الاصطناعي على 5 سنوات؛
- تقليص التفاوتات في الولوج إلى الموارد التعليمية بفضل الرقمي بـ50%.

لبلوغ هذه الأهداف الثلاثة، سيكون من الضروري تعبئة نحو 26 مليار درهماً على مدى خمس 5 سنوات، وتنفيذ الالتزامات العشرة التالية:

- الالتزام 1: توطيد الاستراتيجية الوطنية الرقمية التي تشمل البنيات التحتية، البيانات والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والاستخدامات القطاعية. وكذا تعزيز الحكامة المركزية والمرنة لقيادة هذا التحول على الصعيد الوطني؛
- الالتزام 2: تطوير البنيات التحتية الرقمية السيادية، بتعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بمراكز البيانات والحوسبة السحابية السيادية والاتصال بالإنترنت ذي الصبيب العالي؛
- الالتزام 3: تعميم رقمنة الإدارة، بتسريع رقمنة الخدمات العمومية، لتبسيط المساطر وتحسين الشفافية. والحرص على إرساء مبدأ "الرقمي بصفة أساسية تلقائية" في علاقات المواطنات والمواطنين والمقاولات بالإدارة.
- الالتزام 4: هيكلة منظومة وطنية للابتكار في الذكاء الاصطناعي، بدعم البحث والشركات الناشئة، عبر تمويلات مخصصة، وتحفيزات جبائية، وتنظيم ملائم للصرف، وشراكات عمومية-خاصة. وكذا إنشاء أقطاب تميز جهوية في الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات؛
- الالتزام 5 :اعتماد الثقافة الرقمية والذكاء الاصطناعي في قلب المنظومة التعليمية، بإدراجها تدريجياً في التعليم، وإطلاق حلول التعلم الشخصي والدعم المدرسي القائمة على الذكاء الاصطناعي؛
- الالتزام 6: تكييف التعليم العالي والتكوين المهني مع مهن الرقمي والذكاء الاصطناعي، مع وضع برامج إعادة تأهيل العمال المتأثرين بالتشغيل الآلي؛
- الالتزام 7: تبني ميثاق وطني يضمن استخداماً أخلاقياً وشفافاً ومسؤولاً للذكاء الاصطناعي، مع تعزيز التشريع المتعلق بالسيادة الرقمية وبحماية المعطيات والأشخاص؛
- الالتزام 8: دعم رقمنة المقاولات من خلال مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدًا (TPME) في تحولها الرقمي (التمويل، التكوين، الاستشارة)، وربط بعض أشكال الدعم العمومي بمدى إدماج الأدوات الرقمية والابتكار؛
- الالتزام 9: تطوير اقتصاد البيانات القائم على تثمين البيانات العمومية والخاصة كرافعة لخلق القيمة. ووضع منصات وطنية لتقاسم البيانات الآمنة في خدمة الابتكار؛
- الالتزام 10: جعل الرقمي رافعةً للإدماج المجالي والاجتماعي، بإطلاق حلول رقمية في قطاعات التعليم والصحة والخدمات العمومية. وتقليص الفجوة الرقمية بضمان الولوج المتكافئ إلى الأدوات والكفايات، ولا سيما في المناطق القروية والجبلية والمعزولة.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات

1. توطيد الاستراتيجية الوطنية الرقمية	- تحديد أهداف قطاعية قابلة للقياس حسب المجال: الصحة والتعليم والصناعة والإدارة والفلاحة؛ - نشر تقرير سنوي يُقدَّم للبرلمان.	0,5 مليار درهم (لتصميم الاستراتيجية ووضع الحكامة وأنظمة التوجيه)
2. تطوير البنيات التحتية الرقمية السيادية	- بناء 3 مراكز بيانات وطنية كبيرة موزعة جغرافياً: الشمال والوسط والجنوب، مُزودة بالطاقات المتجددة؛ - حثّ الإدارة على تصنيف البيانات التي تعالجها بحسب درجة حساسيتها، وحصر المؤسسات ذات الأهمية الحيوية؛ - إطلاق حوسبة سحابية سيادية لجميع الإدارات العمومية؛ - اعتماد وتعميم مفهوم "الدوار الذكي" من خلال توسيع نطاق الولوج إلى خدمات الإنترنت عالي الصبيب بالمناطق القروية والمناطق المعزولة، عبر التغطية بشبكات الجيلين الرابع والخامس (G/5G4)، أو الألياف البصرية، أو خدمات الاتصال عبر الأقمار الصناعية المدعمة، في أفق سنة 2031؛ - وضع إطار قانوني صارم لحماية البيانات العمومية الاستراتيجية.	10,0 مليار درهم (لبناء مراكز البيانات بـ2 مليار درهم/وحدة وإطلاق الحوسبة السحابية السيادية وتوسيع الاتصال في المناطق الناقصة التغطية)
3. تعميم رقمنة الإدارة	- رقمنة 100% من الخدمات العمومية ذات الأولوية في أفق 2031؛ - إرساء مبدأ الرقمي "بصفة أساسية تلقائية" في جميع علاقات المواطنات والمواطنين والمقاولات بالإدارة؛ - اعتماد الملف المواطن الرقمي الموحد الجامع لجميع التفاعلات مع الإدارة؛ - وضع منصة وطنية للهوية الرقمية الآمنة؛ - تكوين 100.000 موظف عمومي على استخدام الأدوات الرقمية خلال الولاية.	2,0 مليار درهم (لرقمنة الخدمات العمومية ومنصة الهوية الرقمية والملف المواطن وتكوين الموظفين العموميين)

4. هيكلة منظومة وطنية للابتكار في الذكاء الاصطناعي	-إنشاء 3 أقطاب تميز جهوية في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات مرتبطة بالجامعات والمقاولات المحلية؛ - هيكلة منظومة الابتكار الرقمي حول ثلاثية: شركات ناشئة تُبدع؛ ومقاولات صغرى ومتوسطة تكنولوجية تُحوّل الابتكار إلى قيمة؛ ومقاولات تكنولوجية كبرى تُصدِّر؛ - دعم 3.000 شركة ناشئة رقمية: ذكاء اصطناعي وأمن سيبراني وعلم البيانات، بتمويلات مخصصة وتوجيه؛ - وضع صندوق للانطلاق بـ 1.5 مليار درهماً مخصص للشركات الناشئة الرقمية؛ - تخصيص 5% إلى 10% من الصفقات العمومية الرقمية للشركات الناشئة المبتكرة المغربية، الصغرى والمتوسطة؛ - تعزيز الإدماج المحلي في تكنولوجيا الابتكار الرقمي، من خلال إلزام دفاتر التحملات الخاصة بأنشطة الترحيل الخارجي للخدمات (Offshoring) باعتماد حلول تكنولوجية محلية؛ - تشجيع تنظيم مسابقات الابتكار البرمجي (Hackathons).	3,5 مليار درهماً (لأقطاب التميز الجهوية بـ 500 مليون درهم/قطب وصندوق الانطلاق بـ1,5 مليار درهماً وأجهزة مواكبة الشركات الناشئة)
5. وضع الذكاء الاصطناعي في قلب المنظومة التعليمية	-إدراج الثقافة الرقمية والذكاء الاصطناعي في المنظومة التعليمية بالتشاور مع متخصصي التربية؛ - إطلاق حلول التعلم الشخصي والدعم المدرسي القائمة على الذكاء الاصطناعي في المؤسسات التعليمية العمومية؛ - تكوين 5.000 أستاذ/سنة على الاستخدام التربوي للرقمي والذكاء الاصطناعي؛ - تجهيز 100% من الثانويات العمومية بمختبرات رقمية في أفق 2031.	3,0 مليار درهم (لتكوين الأساتذة وإطلاق حلول التعلم بالذكاء الاصطناعي وتجهيز الثانويات بمختبرات رقمية وتقليص الفجوة الرقمية التعليمية.

6. تكييف التعليم العالي والتكوين المهني مع المهن الرقمية	- إنشاء 10 مسالك تميز في الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات والأمن السيبراني وتطوير البرمجيات في الجامعات العمومية؛ - وضع برامج تحويل مهني لمدة 6 أشهر لـ 20.000 عامل/سنة متأثرين بالتشغيل الرقمي؛ - تكوين 100.000 مهني في المهن الرقمية والذكاء الاصطناعي على 5 سنوات؛ - تطوير شراكات مع الشركات التكنولوجية الكبرى للتكوين بالتناوب.	2,5 مليار درهم (لإنشاء المسالك الجامعية وبرامج التحويل بـ15.000 درهم/مستفيد والتكوين بـ5.000 درهم/مستفيد والشراكات مقاولات-جامعات)
7. اعتماد ميثاق وطني للاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي	-اعتماد الميثاق الوطني الكفيل بضمان الاستخدام الأخلاقي والشفاف والمسؤول للذكاء الاصطناعي في القطاعين العمومي والخاص؛ - تعزيز التشريع المتعلق بحماية المعطيات الشخصية وملاءمته مع الممارسات المعيارية والفضلى الدولية؛ - وضع الهيئة الوطنية لتنظيم وضبط الذكاء الاصطناعي والرقمي؛ - وضع آليات الطعن لصالح المواطنات والمواطنين المتضررين من القرارات الخوارزمية.	0,5 مليار درهم (لاعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي وإنشاء هيئة التنظيم والضبط ووضع آليات الطعن)
8. دعم رقمنة المقاولات	- مواكبة 50.000 من المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة في مسار تحولها الرقمي، من خلال توفير التمويل (بصفة مباشرة عبر منح قسائم رقمية بقيمة 30.000 درهم، أو بواسطة Maroc PME)، والتكوين، والاستشارة؛ - اشتراط بعض المساعدات العمومية بإدماج الأدوات الرقمية والابتكار؛ - تطوير منصات خدمات رقمية مشتركة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا.	2,0 مليار درهم (شيكات رقمية لـ 50.000 مقاولة صغرى ومتوسطة وصغيرة جدا ب 30.000 درهم/مقاولة ومواكبة في التكوين والاستشارة)
9. تطوير اقتصاد البيانات	- وضع منصات وطنية لتقاسم البيانات العمومية الآمنة في خدمة الابتكار: بيانات مفتوحة؛	1,0 مليار درهم (لوضع منصات البيانات المفتوحة

	- تثمين البيانات العمومية باعتبارها أصلا استراتيجيا وطنيا؛ - إنشاء إطار تنظيمي يتيح التقاسم الآمن للبيانات بين الفاعلين العموميين والخواص؛ - إطلاق طلبات مشاريع تستثمر البيانات العمومية لتطبيقات ذات أثر اجتماعي واقتصادي؛ - فتح حوار مع عمالقة التكنولوجيا الرقمية (GAFAM)، بما يكفل حماية مصالح المواطنات والمواطنين ومعطياتهم ذات الطابع الشخصي.	والإطار التنظيمي لتقاسم البيانات وطلبات المشاريع)
10. جعل الرقمي رافعةً للإدماج المجالي والاجتماعي	- إطلاق حلول رقمية في قطاعات التعليم والصحة والخدمات العمومية، في المناطق القروية والمعزولة؛ - إنشاء 300 فضاء رقمي للقرب في الجماعات القروية لتكوين المواطنات والمواطنين على الاستخدامات الرقمية؛ - تكوين 200.000 مواطنة ومواطن على الكفايات الرقمية الأساسية مع الأولوية للنساء وكبار السن وساكنة القرى؛ - ضمان ولوج متكافئ للتجهيزات المعلوماتية في المؤسسات التعليمية العمومية.	1,0 مليار درهم (الفضاءات الرقمية للقرب بـ1,5 مليون درهم/فضاء والتكوين على الكفايات الرقمية الأساسية، والتجهيزات المدرسية)
		المجموع: 26,0 مليار درهم

يُشكِّل التحول الرقمي وتطوير الذكاء الاصطناعي، اليوم، رهانات كبرى للسيادة والتنافسية والتماسك الاجتماعي. إنها رهانات تعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية، وأنماط الإنتاج، وموازين القوى على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، لا يمكن للمغرب أن يكتفي بدور المستخدِم البسيط للتكنولوجيات المطوّرة في أماكن أخرى، بل ينبغي أن يتموقع كفاعل قادر على إنتاج الابتكارات ذات الصلة وإتقانها وتأطيرها.

هكذا، ينطوي طُمُوح حزب التقدم والاشتراكية على جعل الرقمنة والذكاء الاصطناعي رافعتيْن للتحول البنيوي للبلاد، في خدمة النمو وخلق فرص الشغل وتقليص الفوارق. ويتطلب ذلك استثماراً مكثفاً في البنيات التحتية والكفاءات والبحث العلمي، إلى جانب التقنين والضبط والتنظيم بشكلٍ ملائم يضمن حماية المعطيات والأشخاص، ويؤطر الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيات.

كما يجب أن يكون هذا التحول دامِجاً، حيثُ تستفيد منه مختلف فئات المجتمع، ويساهم في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

وأخيراً، ينبغي أن يكون هذا التحول مندمجاً ضمن ومع الأولويات الوطنية الأخرى، خاصة التصنيع، والانتقال الإيكولوجي، وتنمية المجالات الترابية.

إن حزب التقدم والاشتراكية، من خلال جعل الرقمنة والذكاء الاصطناعي ركيزتين لمشروعه، إنما يطمح إلى بناء اقتصاد مبتكر، سيادي ودامِج، وقادر على رفع تحديات القرن الحادي والعشرين، وعلى وضع المغرب بشكل مستدام في موقعٍ داخل الاقتصاد العالمي الجديد.

III. المحور الديمقراطي: من أجل نفَس ديمقراطي جديد، تخليق الحياة العامة، المساواة، تشجيع الشباب والنهوض بحقوق مغاربة العالم، ومن أجل ثقافة المواطنة والحس المدني

III.1. نفَس ديمقراطي جديد ورفض تام ومطلق للفساد وتضارُب المصالح والإثراء غير المشروع

لا يمكن أن يكون مستداماً على المدى الطويل، لا ازدهارُ المواطن، ولا التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولا الانتقال البيئي، من دون الاعتماد على أساس ديمقراطي متين، حيوي وذي مصداقية. وقد وضع دستور 2011 الأسُس لدولة الحق والقانون بصورةٍ متقدمة، قائمة على تفعيل الملكية البرلمانية، وفصل السلط وتوازنها وتعاونها، والمشاركة المواطنة، وضمان الحقوق والحريات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والحكامة الجيدة.

غير أنه يتعين الإقرار بأن العديد من المقتضيات الدستورية لا تزال مُـفَـعَّـلَـة بشكل جزئي أو غير كافٍ، بل وأحيانًا مُـتَـجاهَلَة، وأن المسؤولية الكاملة والشاملة للحكومة عن السياسات العمومية تظل محتاجةً للتوطيد، وأن دور المؤسسات المنتخبة يشهد ضُعفاً، وأن عدداً من الهيئات المنصوص عليها في الدستور تعمل بمستوى أدنى من اختصاصاتها أوْ لا تشتغل أصلاً، وأن القانون والممارسة يبتعدان، في الغالِب، عن الروح الديموقراطية للنص الدستوري الأساسي والأسمى.

وعليه، يمر المغرب بأزمة كامنة للثقة تجاه المؤسسات، تتسم بتراجع المشاركة المواطِنة في الحياة الديمقراطية، وانحباس مجال الحريات العامة، واستمرار الشعور السائد بوجود الإفلات من العقاب في مواجهة الفساد وتضارب المصالح والإثراء غير المشروع.

وتتطلب المرحلة، اليوم، نفسًا ديمقراطيًا جديدًا من أجل إرساء مناخ من الانفراج السياسي، وذلك من خلال، على وجه الخصوص، الإفراج عن معتقلي الرأي، بمن فيهم الصحفيون والمؤثرون ومعتقلو الحراك.

هكذا، فإن المحور الديمقراطي، الذي تُفصَّل أهدافه فيما يلي، ليس مجرد إضافة تكميلية في البرنامج، بل هو شرط مصداقيته ونجاحه. وهكذا، نضع في هذا المجال ثلاثة أهداف كبرى:

الهدف 1: التفعيل الكامل للهيئات الدستورية

- تفعيل جميع الهيئات الدستورية غير المفعَّلة، وضمان استقلاليتها الفعلية، وتوفير وسائلها، وتأمين قدرتها على العمل والمساءلة؛
- ترسيخ دور هيئات الحكامة الجيدة، وهيئات الضبط والتقنين والتنظيم والمراقبة والنزاهة والوساطة وحماية الحقوق والحريات والولوج إلى المعلومة.

الهدف 2: توطيد وتوسيع فضاء الحريات في احترامٍ لدولة الحق والقانون

- التوسيع الفعلي والملموس لفضاء الحريات العامة، الفردية والجماعية؛
- العمل على الإفراج عن الصحفيين والمؤثرين ومعتقلي الحراك وشباب جيل Z؛
- تكريس استقلالية الإعلام العمومي والخاص، وكذا حماية التعددية ومبدأ التنظيم الذاتي للصحافة والنشر.

الهدف 3: تخليق الحياة العامة من خلال إرساء سياسة حازمة لعدم التسامح مطلقاً إزاء الفساد وتضارب المصالح والإثراء غير المشروع

- اعتماد قانون لتخليق الحياة العامة يُعزِّز الشفافية والوقاية والردع؛
- التحسين الملموس لترتيب المغرب في مؤشر منظمة الشفافية الدولية لإدراك الفساد.

يُقدَّر الجهد الميزانياتي المرتبط بهذا المحور الديمقراطي ب 6 مليارات درهماً على مدى خمس 5 سنوات، أيْ أقل من 0,4% من الناتج الداخلي الخام. وهو استثمار متواضع قياساً بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية للعزوف، وللفساد الذي تنجم عنه تكلفة اقتصادية تُقدَّر بين 3,5% و6% من الناتج الداخلي الخام كل عام، حسب الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها (INPPLC)، أيْ ما بين 56 و96 مليار درهما. ولبلوغ ذلك، يلتزم حزب التقدم والاشتراكية بأن يقوم بتفعيل التوجهات العشرة التالية:

- الالتزام 1: تحريك التفعيل العملي للقوانين المتعلقة بكل من المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة (القانون 78.14)، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي (القانون 89.15 ثم القانون 06.19)، وكذا هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز (القانون 79.14)؛
- الالتزام 2: حماية حرية التعبير والفِعل المواطناتي السلمي. والعمل على ألا يُتابَع أيُّ صحفي بسبب أفعال مرتبطة بنشاطه المهني إلا بمقتضى قانون الصحافة، والعمل على تعديل القانون الجنائي وفق هذا المبدأ؛
- الالتزام 3: توطيد إصلاح منظومة العدالة، والارتقاء به، أساساً من خلال إخراج قانون جنائي عصري، بنفَسٍ حقوقي يُوسِّع مجال الحريات، ويتلاءم مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي

صادق عليها المغرب. ومن خلال الارتقاء بالمِهن المرتبطة بمنظومة العدالة، وتحصين استقلاليتها وتنظيمها الذاتي، وفي مقدمتها مهنة المحاماة. وكذا عبر تمتين مقتضيات وآليات وممارسات المحاكمة العادلة، وضمان الوُلوج العادل والمتكافئ والمستنير إلى الحق في التقاضي. والسعي نحو إلغاء عقوبة الإعدام تقيُّداً بالحق الدستوري والكوني في الحياة. فضلاً عن السعي نحو تحديث السياسة الجنائية، بتوسيع العقوبات البديلة، وتقليص اللجوء المكثف إلى الاعتقال الاحتياطي. وتقليص الساكنة السجنية (عدد السجناء) بـ 20% إلى 25% لإنزال العدد إلى أقل من 80.000 بحلول 2031 مقابل نحو 100.000 حالياً؛

- الالتزام 4: مراجعة القانون المُحدِث للمجلس الوطني للصحافة، من أجل تنظيم ذاتي حقيقي ومستقل وديمقراطي، وإعادة التفكير في الدعم المالي للمقاولة الصحفية، لضمان التعددية. وتحديث القطب السمعي البصري العمومي لجعله أداةً للإعلام المتعدد، وتشجيع الإنتاج الوطني والإشعاع الثقافي. وإعادة إطلاق مسلسل تحرير التلفزيونات الوطنية؛
- الالتزام 5: العمل من أجل تسوية ملف الحراك والصحفيين والمؤثرين وشباب جيل Z الموجودين رهن الاعتقال؛
- الالتزام 6: اعتماد قانون لتخليق الحياة العامة والسهر على تطبيقه الفعلي، لا سيما بتوسيع التصريح الإلزامي بالممتلكات، ليشمل المصالح وذوي الحقوق، ومعالجة الجرائم والمخالفات المرتبطة بتضارب المصالح والإثراء غير المشروع، وتحديد أنظمة التنافي لمختلف الوظائف العمومية؛
- الالتزام 7: مراجعة الإطار القانوني الـمؤطِّر للأحزاب السياسية (وسائل العمل، الموارد المالية، الشفافية المالية، الديمقراطية الداخلية، تحديد عدد الولايات ...) والمؤطِّر للانتخابات (التقطيع الانتخابي، نمط الاقتراع، اللوائح ...)؛
- الالتزام 8: جعل الشفافية والولوج إلى المعلومة حقاً فعلياً وقابلاً للاحتجاج به، بتقليص حالات الاستثناءات الواردة عليه إلى الحد الأدنى؛
- الالتزام 9: المضي قُدُماً وبحزم في إصلاح المنظومة القضائية وتخليقها؛
- الالتزام 10: تعزيز الديمقراطية التشاركية والمواطِنة في صياغة القرارات العمومية وتنفيذها وتقييمها.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1.تفعيل وتقوية الهيئات الدستورية	- إرساء وتشكيل الهيئات الدستورية الثلاث غير المفعَّلة لحد الآن؛ - جعل تقديم تقارير سنوية حول الأنشطة ومناقشتها أمام البرلمان أمراً تلقائيا، وذلك من طرف الهيئات الدستورية (المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ومجلس المنافسة ...)؛	0,3 مليار درهم (لتوظيف 200 قانوني واقتصادي ومحلل بيانات، وإطلاق أنظمة المعلومات، وإحداث الفروع الجهوية، وإجراء التدقيقات والتقييمات.
2.النهوض بحرية التعبير وتوسيع فضاء الحريات العامة والفردية	-مراجعة المقتضيات الملتبسة في القانون الجنائي التي من شأنها تقييد التعبير عن الرأي؛ - ضمان مبدأ أن المخالفات الصحفية تندرج حصراً في دائرة قانون الصحافة والنشر؛ - ضمان حماية الصحفيين والمُبلِّغين؛ - مراجعة القانون المُحدث للمجلس الوطني للصحافة؛ - مراجعة منظومة الدعم المالي للمقاولة الصحفية؛ - إعادة النظر في التشريع المتعلق بالحريات العامة لتكريس مبدأ الحرية كقاعدة والمنع كاستثناء؛ - تبسيط المساطر الإدارية لإنشاء الجمعيات؛ - ضمان حق التظاهر السلمي.	بدون أثر ميزانياتي يُذكر
3. توطيد إصلاح منظومة العدالة وتحديث السياسة الجنائية وتقليص عدد السجناء	- إخراج قانون جنائي عصري يستجيب لمتطلبات العصر، وينسجم مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب؛ - السعي نحو إلغاء عقوبة الإعدام ارتكازاً على تصويت المملكة المغربية، في دجنبر 2024، على قرار الإيقاف العالمي لتنفيذ عقوبة الإعدام، خلال الدورة 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة؛	2,5 مليار درهم (375 مليون درهم لتعزيز تدريجي بـ1.000 عون من أعوان مراقبة ظروف التنفيذ بنسبة 1 عون لكل 20 معتقل تحت المراقبة؛ 2 مليار درهم لوضع أساور إلكترونية تدريجياً بتكلفة 100 درهم/يوم

	- إجراء حوار مع ممثلي مهن العدالة (المحامون، العدول، الخبراء القضائيون...) بهدف تنقيح القوانين ذات الصلة وإزالة ما يمس باستقلاليتها وتنظيمها الذاتي، مع الحرص على تحصين هذه المهن من كل الممارسات السلبية؛ - بلورة برنامج لبناء وتجهيز محاكم القُرب؛ - تعميم العقوبات البديلة للجنح البسيطة (أعمال المصلحة العامة، المراقبة الإلكترونية، العقوبات المالية المتناسبة)؛ - اعتماد العقوبات البديلة، على سبيل الأولوية، بالنسبة لأمهات أطفال قاصرين وللنساء المعيلات للأسر المحكوم عليهن في جنح بسيطة، وذلك تفاديًا لتفكك الأسر؛ - ضمان الحماية الكاملة للأطفال المزدادين خارج إطار الزواج من كل أشكال التمييز الإداري أو المدني؛ - اعتماد قانون لحماية القاصرين في الفضاء الرقمي من الجرائم ومن الممارسات الرقمية الضارة، ولا سيما التنمُّر الإلكتروني والابتزاز الجنسي الإلكتروني؛ - إقرار عدم تقادُم جرائـم الاستغلال الجنسي المرتكبة في حق القاصرين؛ - التقليص الملموس للجوء إلى الاعتقال الاحتياطي؛ - وضع آليات للعدالة التصالحية؛ - تخفيف الضغط عن المؤسسات السجنية وتحسين ظروف الاعتقال.	شاملة الإيجار والصيانة والمراقبة؛ 125 مليون درهم لوضع أنظمة معلومات قضائية مندمجة وبرامج تجريبية للعدالة التصالحية والتكوين)
4.إصلاح المجلس الوطني للصحافة والإعلام السمعي البصري العمومي	-مراجعة قانون المجلس الوطني للصحافة؛ - تعزيز دور القطب السمعي البصري العمومي في سياسة الإعلام المتعدد؛ - المساهمة في دعم إنتاج وطني ذي جودة؛	0,5 مليار درهم (450 مليون درهما للاستثمارات وإعادة التأهيل و50 مليون درهم للتتبع والتقييم)

	- تعزيز المضامين التي من شأنها الإسهامُ في الإشعاع الثقافي للمغرب؛ - فتح مجال التلفزيون للتحرير.	
5.العمل من أجل تسوية ملف الحراك والصحفيين والمؤثرين وشباب جيل Z الموجودين رهن الاعتقال		بدون أثر ميزانياتي يُذكر
6.اعتماد قانون تخليق الحياة العامة	- اعتماد قانون تخليق الحياة العامة؛ - إلغاء الاستثناء المنصوص عليه في المادة 33 من القانون التنظيمي 065-13 لمنع أعضاء الحكومة كلياً من الاحتفاظ بإدارة أو سيطرة فعلية على مقاولات خاصة؛ - تعيين مسؤولين عن الأخلاقيات (Compliance officers) في الإدارات العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية؛ - إعادة إقرار حق الجمعيات في التقاضي وتأطيره بشكل صارم (ولا سيما في مواجهة الاتهامات الكيدية والكاذبة والتشهيرية) في القضايا المتعلقة بتبديد أو اختلاس المال العام؛ - تكوين "جسم" القضاة المتخصصين في قانون تخليق الحياة العامة؛ - توسيع أحكام المنع الواردة في النصوص الانتخابية الجديدة المتعلقة بالانتخابات التشريعية لتشمل باقي الاستشارات الانتخابية وكذا الولوج إلى المناصب والوظائف العليا.	0,7 مليار درهم (50 مليون درهما لوضع منصة وطنية آمنة للتصريح بالممتلكات والمصالح؛ 250 مليون درهما لتكوين 50.000 موظف عمومي والتواصل والمواكبة المواطنة؛ 350 مليون درهما لتكوين مجموعة من 500 قاضٍ متخصص؛ 50 مليون درهما لإطلاق حملات تحسيسية)
7.مراجعة الإطار القانوني للأحزاب السياسية وللانتخابات	- مراجعة اللوائح الانتخابية والتوجه نحو المسار الإلكتروني لكامل العملية (من التسجيل إلى الفرز والإعلان عن النتائج، ولا سيما في مكاتب التصويت)؛	1,0 مليار درهم (750 مليون درهم من الميزانية الإضافية تخصص للتمويل العمومي للأحزاب السياسية؛ "250 مليون

	- تخليق الانتخابات بوضع مجموعة عمل لمكافحة الغش والفساد الانتخابيَّيْن؛ - تنظيم حملات تحسيس المواطنات والمواطنين وتشجيعهم على المشاركة الانتخابية؛ - مراجعة التقطيع الانتخابي بالتشاور مع الأحزاب لضمان الإنصاف والتماسك المجالي والاقتراع المتناسب فعليا على أساس إحصاء 2024؛ - رفع الميزانيات العمومية المخصصة للأحزاب السياسية، سواء من أجل التسيير، أو من أجل الحملات الانتخابية، وخاصة لتشجيع مشاركة النساء والشباب ومغاربة العالم والأشخاص في وضعية إعاقة؛ - تعزيز الولوج المتكافئ للأحزاب إلى الإعلام العمومي؛ - توسيع حالات التنافي بين المهام الانتدابية لتوسيع قاعدة النخب وإدماج طاقات جديدة؛ - اعتماد قانون حول استطلاعات الرأي السياسية؛ - الترخيص بالتغيب لنصف يوم للموظفين والأجراء والطلبة لتمكينهم من التصويت في يوم الاقتراع؛ - عقلنة عدد مكاتب التصويت لتيسير تغطيتها من قِبَل الأحزاب؛	درهم لتوفير وسائل عمل إضافية لفائدة النواب ولمجموعات العمل (Task Force)
8.تعزيز حق الولوج إلى المعلومة، ومؤسسات النزاهة والضبط والتقنين	- التقوية الملموسة للوسائل البشرية والمالية ولوسائل التحقيق للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛ - توطيد استقلالية مجلس المنافسة وتعزيز قدراته وإصلاح إطاره القانوني؛ - تعديل قانون حق الولوج إلى المعلومات لتقليص الاستثناءات جذرياً؛ - تأطير فِعل المُبلِّغين عن المخالفات وحمايتهم.	0,7 مليار درهم (250 مليون درهماً للتوظيف التدريجي وتجهيز 200 محقق متخصص؛ 50 مليون درهماً لأنظمة المعلومات الآمنة، واتفاقيات التعاون القضائي والدولي؛ 400 مليون درهماً لإحداث صندوق

		للحماية القانونية والاجتماعية للمُبلِّغين)
9.مواصلة إصلاح المنظومة القضائية وتخليقها	-تطوير جميع أشكال العمل التي من شأنها تعزيز شفافية ونزاهة القضاء؛ - تقوية الوسائل الموضوعة رهن إشارة القضاء لتقليص آجال معالجة القضايا وترجيح القرب من المتقاضين؛ - توسيع نطاق المحاكم المتخصصة في قضايا العنف ضد النساء، مع توفير موارد بشرية مكوَّنة تكوينًا خاصًا في مقاربة النوع واستقبال الضحايا؛ - نشر مؤشرات نجاعة أداء القضاء سنوياً.	بدون أثر ميزانياتي يُذكر
10.تعزيز الديمقراطية التشاركية والإنصات المواطناتي. (اتخاذ قرار مراجعة إبقاء التوقيت الصيفي كأول تطبيق).	- تفعيل الآليات الدستورية للعرائض والملتمسات والمبادرة المواطِنة؛ - الإطلاق دون تأخير لدراسة تقييم مدى ملاءمة إبقاء التوقيت الصيفي؛ - إنشاء منصة رقمية وطنية للمشاركة المواطنة (استشارات ومساهمات وتتبع)؛ - تعميم الاستشارات العمومية الإلزامية بالنسبة للإصلاحات الكبرى؛ - إرساء مؤتمرات مواطناتية حول المواضيع الاستراتيجية؛ - نشر تلقائي وممنهج لمساهمات المواطنات والمواطنين ولدرجة أخذها بعين الاعتبار.	0,3 مليار درهم (لوضع المنصة الرقمية وتنظيم الاستشارات والمؤتمرات المواطنية على الصعيد الوطني)
		المجموع: 6,0 مليار درهم

بهذا المحور الديمقراطي، يختار حزب التقدم والاشتراكية، بشكل جذري، إعادة وضع دولة الحق والقانون والحريات العامة والنزاهة في قلب المشروع الوطني. إن الديمقراطية ليست خطراً يجب احتواؤه! بل قوة ينبغي تحريرُها. فهي شرط نجاعة الفِعل العمومي والجاذبية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والثقة المشتركة الجماعية.

ومن خلال التفعيل الكامل للمؤسسات المنصوص عليها في الدستور، واحترام روح النص الدستوري، وتوسيع فضاء الحريات العامة، الفردية والجماعية، وحماية حرية التعبير عن الرأي

ومهنة الصحافة، وإرساء سياسة "صفر تسامُح" مع الفساد وتضارب المصالح والإثراء غير المشروع، يقترح حزب التقدم والاشتراكية قطيعةً ديمقراطية مسؤولة، سلمية وطموحة، من أجل بلادنا.

إن هذا النفَس الديمقراطي الجديد يتوخى بناء مغربٍ لا يكون فيه أيُّ أحدٍ فوق القانون، وحيث الشفافية هي القاعدة، وحيثُ الانخراط المواطِن محميٌّ ومُشجَّع، وحيثُ السياسة تستعيد معناها الأول: "خدمة الصالح العام بنزاهة ومسؤولية وكرامة ونجاعة".

III.2. إصلاح الدولة: إدارة في خدمة المواطن، فعالة، شفافة وبِبُعد تُرابي

يشكّل إصلاحُ الدولة فعلاً أساسيا في التوجه العام لبرنامج حزب التقدم والاشتراكية، بالنظر إلى ما يعانيه المغرب من عجز عميق في التفعيل الناجع للسياسات العمومية، وفي التقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة. فالإدارة العمومية المغربية، التي تتسم في كثير من الأحيان بالبُطء، وضُعف الشفافية، والمركزية، والابتعاد عن المواطن، أصبحت اليوم أحد أبرز العوائق أمام تحول البلاد. فالإصلاحات المعلنة تتعثر داخل هذه الإدارة، وتجد القرارات صعوبة في التحول إلى إجراءات ملموسة، فيما تتآكل ثقة المواطنات والمواطنين في الخدمة العمومية والمرفق العمومي.

مع ذلك، فقد رسم دستور سنة 2011 خارطة طريق طموحة، تقوم على إدارة في خدمة المواطن، والشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، واللاتمركز، والجهوية المتقدمة. كما أدخل القانون التنظيمي لقانون المالية (LOLF) لسنة 2015 مقاربة التدبير المرتكز على النتائج. وتم الشروع في ورش اللاتمركز الإداري بموجب مرسوم سنة 2018، كما انطلق إصلاح الوظيفة العمومية. غير أنه من الثابت أن التنفيذ ما يزال يشكل الحلقة الأضعف: فالنصوص موجودة، والمؤسسات أُحدثت، والمخططات اعتُمِدت، ومع ذلك لا ترقى النتائج إلى المستوى المنتظر.

ولقد وقف النموذج التنموي الجديد نفسه عند هذه المفارقة المغربية، والمتمثلة في تراكم الاستراتيجيات دون وجود آليات حقيقية للالتقائية، وللقيادة والتقييم. وهو بالضبط العَطَب الذي يعتزم حزب التقدم والاشتراكية معالجته.

هكذا، يُحدد البرنامجُ الحكومي لحزب التقدم والاشتراكية، في أفق سنة 2031، ثلاثة أهداف كبرى لإصلاح الإدارة:

الهدف 1: تكريس الجهوية المتقدمة وبناء إدارة ناجعة ومسؤولة، لا مركزية ولا ممركزة

- المُضي قُدُماً نحو لامركزية فعلية لمصالح الدولة، من خلال نقل الاختصاصات والموارد المالية والبشرية إلى المجالات الترابية؛
- التفعيل العملي للجهوية المتقدمة، في أفق تنزيل مخطط الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية؛
- التفعيل الكامل للاتمركز الإداري، عبر تمكين المصالح اللاممركزة للدولة من موارد بشرية ومالية وصلاحيات تقريرية فعلية، طبقاً للميثاق الوطني للاتمركز الإداري لسنة 2018؛
- تعميم عقود الأهداف ونجاعة الأداء بين الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة، مع اعتماد مؤشرات قابلة للقياس، وتقييمات مستقلة، وإلزامية تقديم الحصيلة والحساب للعموم؛
- إرساء ثقافة النتائج داخل الوظيفة العمومية، من خلال تطوير نظام تقييم وترقية الموظفين، بما يراعي الأداء الفعلي، دون المساس بالحقوق النظامية المكتسبة.

الهدف 2: جعل المواطن في صلب عمل الإدارة

- تقليص متوسط آجال معالجة الطلبات الإدارية الأكثر اعتياداً (وثائق الحالة المدنية، التراخيص، الرخص، والشواهد)، عبر تعميم الشباك الوحيد بصيغتيْه المادية والرقمية؛
- الرفع من معدل رضا المرتفقات والمرتفقين إزاء الخدمات الإدارية العمومية إلى أكثر من 70%، مقابل المستويات المتدنية الحالية، وذلك بفضل إرساء آليات منهجية للتقييم والنشر العلني لنتائجها؛
- إحداث "صدمة تبسيط" حقيقية، لتحويل الإدارة إلى مرفق عمومي سريع، فعّال وشفاف ومتاح للجميع، عبر حذف المساطر المتكررة، واعتماد مبدأ "السكوت بمثابة موافقة" بالنسبة للطلبات منخفضة المخاطر، وذلك في احترام تام للإطار القانوني؛
- إقرار ملحق بقانون المالية يتعلق بإجراءات تبسيط أو حذف المساطر التي أنجزتها مختلف إدارات المملكة.

الهدف 3: إرساء تدبير حقيقي للموارد البشرية، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الجماعات الترابية

- عقلنة خريطة المؤسسات العمومية والمقاولات التي تساهم فيها الدولة، عبر إخضاعها لتدقيق افتحاصي ممنهج وتلقائي، ودمج الهيئات المتداخلة، وتوضيح مهام كل منها؛

- تسريع وتيرة رقمنة الخدمات العمومية، بهدف إتاحة 100% من المساطر الإدارية عبر الإنترنت في أفق سنة 2031 بالنسبة لأصناف الخدمات القابلة لذلك، مع ضمان حلول لاستمرارية الخدمة لفائدة فئات المجتمع غير المتوفرة على الولوج الرقمي؛
- إصلاح المدرسة الوطنية العليا للإدارة (ENSA)وتزويدها بمقاربة بيداغوجية متجددة تمزج بين الكفاءات التدبيرية، وروح المرفق العمومي، وأخلاقيات الخدمة العمومية، والتحكم في الأدوات الرقمية.

ولبلوغ هذه الأهداف، يلتزم حزب التقدم والاشتراكية بما يلي:

- الالتزام 1: تكريس الجهوية المتقدمة واللامركزية، وتحديث الإدارة العمومية واللاتمركز الإداري، من خلال توطيد وتفعيل النصوص القائمة (القانون التنظيمي للجهات، وميثاق اللاتمركز الإداري، والقانون المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية، والنصوص المؤطرة للإدارة الرقمية)، مع إقرار إطار مُلزِم للتفعيل مدعَّم بمؤشرات تُنشر سنويًا؛
- الالتزام 2: إرساء نظام وطني لتقييم نجاعة الأداء الإداري وجودة الخدمات العمومية؛
- الالتزام 3: تعميم الشبابيك الموحدة، المادية والرقمية، في جميع عمالات وأقاليم المملكة، مع ربط هذا الإجراء بتطوير الهوية الرقمية للمواطن؛
- الالتزام 4: عقلنة محفظة المؤسسات العمومية والهيئات التي تساهم الدولة في رأسمالها، عبر إخضاعها لتدقيق يهم مدى جدواها وكلفتها وفعاليتها، مع الشروع في عمليات الدمج أو الحل أو إعادة توجيه المهام كلما اقتضى الأمر ذلك حسب الحالة؛
- الالتزام 5: إرساء آلية لمحاربة البيروقراطية، من خلال اعتماد مبدأ "السكوت بمثابة موافقة" بالنسبة للإجراءات الإدارية منخفضة المخاطر، وإلغاء التأشيرات والمصادقات المتكررة وغير الضرورية، وإحداث آلية دائمة لتبسيط المساطر والإجراءات تُشرف عليها لجنة وزارية مشتركة مخصصة لهذا الغرض؛
- الالتزام 6 :إرساء تدبير توقعي للموارد البشرية والمناصب والكفاءات، بهدف استباق الإحالات على التقاعد، وتأطير عمليات التوظيف، وضمان ملاءمة الحاجيات مع الموارد؛
- الالتزام 7: إرساء حوار دائم مع النقابات وممثلي الموظفات والموظفين بشأن التعديلات والتحسينات الواجب إدخالها على النظام الأساسي العام والأنظمة الأساسية الخاصة؛
- الالتزام 8: تطوير التكوين المستمر، بشكل ملموس، وإرساء منظومة جهوية للتكوين.

- الالتزام 9: تسريع رقمنة المساطر الإدارية بهدف إتاحة 100% من الخدمات القابلة للرقمنة عبر الإنترنت، مع ضمان الولوج الحضوري المادي إلى الخدمات لفائدة الفئات البعيدة عن الوسائل الرقمية، خاصة في الوسط القروي؛
- الالتزام 10: إصلاح المدرسة الوطنية العليا للإدارة (ENSA)، بما يجعلها مركزاً للتميز موجَّهاً للوظيفة العمومية العليا ولكفاءات الإدارة الذين يُتقنون أدوات التدبير والقادرين على قيادة التحول الإداري.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. تكريس الجهوية المتقدمة واللامركزية وتحديث الإدارة العمومية واللاتمركز الإداري	- إحداث لجنة وزارية مشتركة لتتبع تنفيذ النصوص ذات الصلة؛ - نشر لوحة قيادة سنوية وعرض تقرير سنوي على البرلمان حول مستوى التقدم المحرز؛ - تطبيق مبدأ التفريع في تحديد الاختصاصات الذاتية.	من دون أثر مالي يُذكر
2. إرساء نظام وطني لتقييم نجاعة الأداء الإداري وجودة الخدمات العمومية	-إحداث مرصد مستقل لنجاعة الأداء الإداري؛ - نشر مقياس بارومتر سنوي لجودة الإدارة حسب القطاعات والجهات وأصناف الخدمات؛ - تعميم تدقيق وافتحاصات الجودة واستطلاعات رضا المرتفقين عن الخدمة العمومية، وجعلها تلقائية ومنتظمة، مع نشر نتائجها وإخضاعها للنقاش العمومي؛ - إرساء نظام لتتبع شكايات وتظلمات المواطنات والمواطنين، وجعلها آلية لتحسين جودة الخدمات.	من دون أثر مالي يُذكر
3. تعميم الشبابيك الموحدة المادية والرقمية	- إحداث شبابيك موحدة متعددة الخدمات في جميع العمالات والأقاليم؛ - ربط أنظمة المعلومات بين مختلف الإدارات العمومية؛	من دون أثر مالي يُذكر

	- تسريع إرساء الهوية الرقمية للمواطن.	
4. عقلنة محفظة المؤسسات العمومية	- إنجاز تدقيق/افتحاص مستقل؛ - وضع مخطط للترشيد على مدى ثلاث سنوات.	من دون أثر مالي يُذكر
5. محاربة البيروقراطية المفرطة	- اعتماد مبدأ "السكوت بمثابة موافقة"؛ - إلغاء 30% من الوثائق والتأشيرات المتكررة وغير الضرورية؛ - إحداث لجنة دائمة للتبسيط الإداري.	من دون أثر مالي يُذكر
6. إرساء تدبير توقعي للموارد البشرية والمناصب والكفاءات (GPEEC)	- إعطاء الأولوية لإرساء التدبير التوقعي للموارد البشرية والمناصب والكفاءات في القطاعات الاستراتيجية (التعليم، الصحة، ...) وفي المهن التي تعرف خصاصاً، مع ترجمته إلى برمجة متعددة السنوات؛ - إرساء آلية للتتبع والتقييم، خاصة لمواكبة قانون المالية.	من دون أثر مالي يُذكر
7. إرساء حوار دائم مع النقابات وممثلي الموظفات والموظفين	- إرساء حوار دائم بشأن العناصر الأساسية التالية: الرفع التدريجي للأجور وتقليص سُلَّم الفوارق في الرواتب؛ التقدم نحو المساواة بين النساء والرجال في الوظيفة العمومية من حيث الأجور والولوج إلى مناصب المسؤولية؛ تثمين مناصب المسؤولية على المستوى الترابي؛ تحقيق الالتقاء تدريجيا بين الأنظمة الأساسية لموظفي الدولة وموظفي الجماعات الترابية؛ اعتماد الأداء والتكوين المستمر ضمن مسار الترقية والتقدم المهني.	من دون أثر مالي يُذكر
8. تطوير التكوين المستمر وإعطائه الطابع الجهوي	- وضع مخططات للتكوين المستمر على الصعيد الوطني والجهوي والقطاعي؛	1,0 مليار درهماً

	- إرساء شراكات مع الجامعات والمدارس ومؤسسات التكوين من أجل منظومة جهوية للتكوين المستمر لفائدة الموظفات والموظفين؛ - ضمان حق فعلي لكل موظفة وموظف في الاستفادة من سبعة أيام على الأقل من التكوين المستمر سنوياً.	(من أجل التكوين المستمر)
9. رقمنة المساطر الإدارية	- رفع نسبة رقمنة المساطر الإدارية القابلة للإنجاز عبر الإنترنت إلى 100%؛ - ضمان استمرارية الخدمات لفائدة الفئات البعيدة عن الوسائل الرقمية، خاصة في المجالات القروية.	تمَّ احتسابُ كلفة هذا الالتزام ضمن 9.II المتعلق بالرقمنة والذكاء الاصطناعي
10. إصلاح المدرسة الوطنية العليا للإدارة (ENSA) لجعلها قطباً للتميز	- إصلاح المنظومة البيداغوجية عبر تحديث المضامين والمناهج وطرق التقييم؛ - إعادة هيكلة التنظيم الإداري للمؤسسة؛ - ضمان تتبع إدماج الخريجات والخريجين من خلال آلية مهيكلة للمواكبة والتتبع وتقييم اندماجهم المهني؛ - تعزيز الشراكات على المستويين الوطني والدولي.	من دون أثر مالي يُذكر
		المجموع: 1,0 مليار درهماً

إن حزب التقدم والاشتراكية مقتنع تماماً بأن إدارةً مُصلحة وفعّالة، في خدمة المواطن، تُشكّل الشرط الأول لنجاعة مختلف السياسات العمومية المعلن عنها. فالاستثمار في جودة العمل الإداري من شأنه أن يضاعف أثر كل درهم يُستثمر في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والثقافة. كما يُسهم في استعادة علاقة الثقة ما بين الدولة وبين المواطنات والمواطنين، وهي علاقة هشة وثمينة في الآن ذاته، ومن دونها لا يمكن لأيِّ إصلاح أن ينجح ويترسخ بشكل مستدام.

III.3. الأمازيغية: قضية مساواة وعدالة اجتماعية ومجالية

بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية، الأمازيغية ليست مجرد مكوّن ثقافي أو هوياتي فحسب، بل إنها تشكل قضية ديمقراطية وعدالة اجتماعية ومجالية، تقع في قلب مشروع بناء دولة قائمة على المساواة والكرامة. فالنهوض بالأمازيغية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعزيز المدرسة العمومية، وتطوير الخدمات الاجتماعية، والنهوض بالعالم القروي، وبحق المواطنات والمواطنين في ولوج منصف إلى الإدارة والثقافة والمعرفة.

لقد تشكّلت الهوية المغربية عبر تفاعل والتقاء مكوناتها العربية الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، وروافدها الإفريقية، والأندلسية، والعبرية والمتوسطية.

ومنذ عقود، دافع حزبُ التقدم والاشتراكية عن هذه القضية، باقتناعٍ راسخ، معتبراً أن الاعتراف بالأمازيغية يشكل مسألة مبدئية وحقاً تاريخياً لأحد المكونات الأساسية للهوية الوطنية المغربية بكل ما تزخر به من تنوع وغنى.

ويَعتبر الحزبُ أن غياب سياسة أمازيغية جادة وشاملة لا يُضعف الهوية الثقافية فحسب، بل يساهم أيضاً في تعميق الفوارق المجالية، وفي توسيع التفاوتات بين المدن والقرى، وفي حرمان جزءٍ من المواطنات والمواطنين من الولوج إلى الخدمات العمومية بلغة يتقنونها. ومن ثمة، تشكل العدالة اللغوية ركيزة أساسية لكل مشروع ديمقراطي وتقدمي.

في هذا السياق، يعتبر حزب التقدم والاشتراكية أن الوقت قد حان لتفعيل روح خطاب أجدير ومضامين دستور سنة 2011. ومن هذا المنطلق، يبني الحزبُ برنامجه، بهذا الشأن، على الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

الهدف 1: التكريس الفعلي للطابع الرسمي للأمازيغية

- اعتماد جميع النصوص التطبيقية المرتبطة بالقانون التنظيمي حول الأمازيغية، داخل آجال ملزمة، مع إخضاع الإدارات والهيئات العمومية لواجب تحقيق النتائج وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- مراجعة القوانين والأنظمة غير المنسجمة مع روح دستور 2011، ومعاقبة كل أشكال التمييز القائم على اللغة الأمازيغية في الولوج إلى الخدمات العمومية أو في ممارسة الحقوق؛
- الاعتراف بالحقوق اللغوية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المواطنة الكاملة؛
- فرض الاستعمال المتكافئ للأمازيغية بحروف تيفيناغ في اللوحات الإدارية، والوثائق الرسمية، ووسائل النقل، ودعامات التواصل المؤسساتي والانتخابي.

الهدف 2: تعميم الأمازيغية في الخدمات العمومية والتعليم والإعلام

- ضمان تدريس الأمازيغية بشكل إلزامي في جميع الأسلاك التعليمية، بفضل توظيف وتكوين المدرسات والمدرسين، ومراجعة المناهج الدراسية، وتطوير أدوات رقمية ميسّرة؛
- ضمان استعمال الأمازيغية في الإدارات، والمحاكم، والمستشفيات والجماعات الترابية، وكفالة الحق في التقاضي والاستقبال بهذه اللغة؛

- تعزيز حضور الأمازيغية في وسائل الإعلام العمومية والخاصة، وضمان الإنصاف في الاعتمادات المالية، والارتقاء بجودة المضامين السمعية البصرية الأمازيغية.

الهدف 3: تحقيق العدالة المجالية والثقافية لفائدة الجميع

- إعطاء الأولوية، من خلال إعمال مبدأ التمييز الإيجابي، للاستثمارات العمومية الموجَّهة إلى المجالات الترابية الأكثر هشاشة، وإلى الساكنة الأكثر عزلة، سواء كانت ناطقة بالعربية أو بالأمازيغية؛
- مراجعة القوانين المتعلقة بالرعي والمجالات الغابوية، بهدف حماية الحقوق العقارية الجماعية في الأراضي وسبل عيش الساكنة المحلية؛
- تشجيع الإبداع الفني والثقافي الأمازيغي، ودعم الإنتاجات الفكرية، وتطوير المسالك الجامعية ومراكز البحث المتخصصة؛
- إرساء آلية دائمة للتشاور مع الجمعيات الأمازيغية وفعاليات المجتمع المدني، من أجل بلورة السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، يلتزم حزب التقدم والاشتراكية بما يلي من التزامات:

- الالتزام 1: التفعيل الحقيقي والناجع للقانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
- الالتزام 2: تعميم الأمازيغية في التعليم العمومي؛
- الالتزام 3: جعل الأمازيغية لغة للإدارة والعدالة والخدمات العمومية؛
- الالتزام 4: إحداث صندوق وطني مخصص للنهوض بالأمازيغية؛
- الالتزام 5: إدماج الأمازيغية في السياسات الرقمية والذكاء الاصطناعي؛
- الالتزام 6: الرفع من حجم الإنتاج والبث بالأمازيغية في وسائل الإعلام السمعية البصرية؛
- الالتزام 7: معالجة الفوارق المجالية والتنموية التي تمسُّ عموم الساكنة ببلادنا؛
- الالتزام 8: تجريم ومعاقبة أشكال التمييز اللغوي والثقافي، وحماية الحقوق المرتبطة بهما؛
- الالتزام 9: دعم الثقافة الأمازيغية والبحث الأكاديمي في هذا المجال؛
- الالتزام 10: إرساء حكامة تشاركية منفتحة على الفاعلين الجمعويين.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1.تفعيل القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية	- اعتماد جميع النصوص التطبيقية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية داخل آجال ملزمة؛ - إخضاع الإدارات العمومية لواجب ربط المسؤولية بالمحاسبة في حالة التأخر أو عدم التنفيذ؛ - مراجعة مشروع المخطط الحكومي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بما يضمن ملاءمته التامة مع المقتضيات الدستورية ومتطلبات القانون التنظيمي رقم 16-26؛ - توسيع اللجنة الوزارية الدائمة للتتبع، مع إشراك خبراء الحركة الأمازيغية فيها.	من دون أثر مالي يُذكَر
2.تعميم الأمازيغية في التعليم العمومي	- ضمان تدريس الأمازيغية بشكل إلزامي في جميع الأسلاك التعليمية؛ - توفير كتب مدرسية ومنصة رقمية مجانية باللغة الأمازيغية؛ - مراجعة المناهج الدراسية لضمان تمثيل منصف للتاريخ والثقافة الأمازيغية؛ - إدراج تدريس الأمازيغية في التعليم الأولي ولدى الجالية المغربية بالخارج.	1,0 مليار درهم (للتنفيذ الفعلي ومضاعفة الميزانية المخصصة من طرف الحكومة المنتهية ولايتها)

3.جعل الأمازيغية لغة للإدارة والعدالة	- إدماج الأمازيغية في الوثائق والخدمات الأساسية للدولة والجماعات الترابية؛ - مراجعة القوانين التي تحصر اللغة في العربية بالمساطر القضائية؛ - تكوين موظفي القطاعات الاجتماعية وتعميم الاستقبال باللغة الأمازيغية.	ممول من الصندوق الوطني (الالتزام 4)
4.إحداث صندوق وطني مخصص للنهوض بالأمازيغية	- إحداث صندوق وطني مخصص لتمويل ورش الأمازيغية والتحول الرقمي الأمازيغي؛ - إحداث لجان مركزية وجهوية مكلفة بتدبير الصندوق بشكل شفاف.	1,0 مليار درهماً (اعتماد أولي للصندوق من أجل تمويل التدابير المقترحة)
5.إدماج الأمازيغية في السياسات الرقمية والذكاء الاصطناعي	- إطلاق برنامج وطني لرقمنة الأمازيغية؛ - دعم المحتويات الرقمية والتطبيقات وأدوات الذكاء الاصطناعي باللغة الأمازيغية؛ - إحداث منصة رقمية وطنية للموارد البيداغوجية بالأمازيغية (التعلم عن بعد) من أجل سد الخصاص المؤقت في الأساتذة ببعض المناطق؛ - إدماج الأمازيغية في الإدارة الإلكترونية.	ممول من الصندوق الوطني (الالتزام 4)
6.الرفع من حجم الإنتاج والبث بالأمازيغية في وسائل الإعلام السمعية البصرية	مراجعة دفاتر التحملات الخاصة بالقنوات والإذاعات العمومية لضمان حضور منصف للأمازيغية؛	ممول من الصندوق الوطني (الالتزام 4)

	- تعميم الاستعمال الثنائي اللغة (العربية–تيفيناغ) في الفضاء العام والوسائط الرسمية.	
7. معالجة التفاوتات المجالية	- إعطاء الأولوية للاستثمار العمومي لفائدة الساكنة المهمشة؛ - تطبيق التميز الإيجابي في المصادقة على مشاريع تنمية المناطق الهشة؛ - مراجعة القانون 113.13 بما يضمن الحماية الكاملة للحقوق العقارية والرعوية.	مشمولة ضمن اعتمادات II.7 المتعلق بالمجالات الترابية
8.محاربة التميز اللغوي والثقافي	- تجريم ومعاقبة جميع أشكال التميز اللغوي والثقافي داخل الإدارات والمؤسسات العمومية؛ - إحداث مرصد وطني لتتبع حالات التميز؛ - تفعيل التوصيات الدولية المتعلقة بالحقوق اللغوية والثقافية.	من دون أثر مالي يُذكَر
9.دعم الثقافة الأمازيغية والبحث العلمي المتصل بها	- إحداث صندوق لدعم السينما والمسرح والموسيقى والأدب الأمازيغي؛ - تطوير مسالك جامعية متخصصة وتعزيز مراكز البحث في هذا المجال؛ - ملاءمة النصوص المنظمة للدعم الثقافي بما يضمن إدماج الإنتاجات الأمازيغية.	مموّل من الصندوق الوطني (الالتزام 4)
10.إرساء حكامة تشاركية	-إرساء آلية دائمة للتشاور مع الحركة الأمازيغية وجمعياتها؛ - تفعيل المادة 6 من القانون التنظيمي 04/16 وتوسيع التمثيلية الأمازيغية داخل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.	من دون أثر مالي يُذكر
		المجموع: 2,0 مليار درهماً

يُشكّل هذا البرنامج خارطة طريق حقيقية للتحول نحو مغرب الكرامة والمساواة والتنوع الثقافي. وبالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية، فإن مسألة التنمية الثقافية لفائدة مجموع المواطنات والمواطنين ببلادنا حسب خصوصيات كلٍّ منهم هي في جوهرها، قبل أيّ شيء، قضيةُ ديمقراطية: إذ لا يمكن وجود ديمقراطية حقيقية من دون عدالة لغوية، كما لا يمكن تحقيق تنمية منصفة من دون معالجة أشكال الإقصاء التاريخي التي طالت الساكنة الأمازيغية.

هكذا، من خلال تبني هذه الالتزامات العشرة، يؤكد الحزب مجدداً على أن الأمازيغية مِلْكٌ لجميع المغربيات وجميع المغاربة.

III.4. المساواة: شرط لا ينفصل عن دولة الحق والقانون والتنمية

وفاءً لهويته الاشتراكية، يرى حزب التقدم والاشتراكية أن أوضاع المرأة ليست مسألة قطاعية معزولة، بل إشكالية وقضية مجتمعية عرضانية ترهن مدى تقدم بلدنا وانخراطه في الديمقراطية والتنمية المستدامة.

إن حزب التقدم والاشتراكية يرفض المقاربات الترقيعية، ويطمح إلى إرساء سياسات عمومية تُحدث قطيعة حاسمة مع ممارسات التمييز والإقصاء. ويتمثل هدفنا، بهذا الصدد، في التفعيل المؤسساتي للمساواة بين النساء والرجال، باعتبارها رافعة حقيقية لبناء مغرب العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وذلك انسجامًا مع المقتضيات الدستورية ومع تطلعات القوى الحية للأمة.

في هذا السياق، يُشكّل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء، إلى جانب حمايتهن القانونية، الأساسَ الذي يقوم عليه نموذج التنمية والديمقراطية الذي نتطلع إليه. كما أن تعزيز المشاركة السياسية للنساء يرمي إلى جعلهن فاعلًا محوريًا في صُنع القرار العمومي.

إن نضال حزب التقدم والاشتراكية، بهذا الشأن، ينصبُّ حول المساواة التي أقرَّها الدستور. ذلك أنَّ "أمة لا تُعوّل إلاَّ على نصف طاقتها البشرية هي أمة تُضحّي بنصف حظوظها في النجاح".

بناءً على ذلك، تتمحور هذه الطموحات حول ثلاثة أهداف رئيسية مُتفرِّعَة في عشرة التزامات ملموسة، كما يلي:

الهدف 1: ضمان التمكين الاقتصادي للنساء

- التقليص الملموس للفجوة بين معدل نشاط النساء (19%) والمعدل الوطني للنشاط (43%)، وذلك بخلق ظروف مواتية لإدماج المرأة في سوق الشغل المهيكَل وانتظامها فيه؛

- ضمان المساواة الفعلية في الأجر بين النساء والرجال بالنسبة لشُغلٍ متساوي القيمة، بآليات ملزمة للمراقبة والزجر؛
- تطوير ريادة الأعمال النسائية، لا سيما لفائدة النساء العاملات في القطاع غير المهيكل والتعاونيات والمناطق القروية؛
- الاعتراف بالعمل المنزلي المُنجَز من قِبَل ربات البيوت، وتثمينه.

الهدف 2: إصلاح الإطار القانوني الوطني وتوطيد مكتسبات المرأة المغربية

- تحديث مدونة الأسرة للقضاء على التمييز القانوني وتكريس المساواة في الحقوق بين الزوجين؛
- تعزيز الحماية الجنائية للمرأة من جميع أشكال العنف، بسدِّ الثغرات القانونية القائمة؛
- تفعيل الهيئات الدستورية الضامنة للمناصفة، ولا سيما الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، مع مراجعة مدونة الشغل لجعلها أداةً حقيقية للمساواة المهنية.

الهدف 3: تحقيق المناصفة السياسية والتمثيلية والحماية الاجتماعية للنساء

- إصلاح القوانين الانتخابية، لضمان تمثيلية نسائية فعلية، عادلة ومنصفة، على جميع مستويات القرار العمومي؛
- تعزيز قدرات القيادة لدى النساء المنتخبات والمترشحات، ومكافحة جميع أشكال العنف السياسي ضدهن؛
- ضمان الحماية الاجتماعية للنساء الأكثر هشاشة وإدماجهن في النسيج الاقتصادي المنظَّم، مع ضمان الأمن لهن في الفضاءات العامة والمهنية.

ولبلوغ هذه الأهداف، التي تقدر ميزانيتها الإجمالية بـ 6 مليارات درهما على مدى خمس 5 سنوات، يلتزم حزب التقدم والاشتراكية بتنفيذ الإجراءات التالية:

- الالتزام 1: إحداث آلية وطنية للتمويل مخصصة للتمكين الاقتصادي للنساء؛
- الالتزام 2: إرساء التمييز الإيجابي لفائدة النساء في الطلبية العمومية؛
- الالتزام 3: مأسسة اقتصاد "الرعاية (care)" كرافعة للإدماج المهني للنساء؛
- الالتزام 4: ضمان العدالة في الأجور ومكافحة التمييز المهني؛
- الالتزام 5: دعم ريادة الأعمال النسائية وعصرنة التعاونيات؛
- الالتزام 6: تحديث مدونة الأسرة وتعزيز الحقوق المدنية للنساء والأطفال؛

- الالتزام 7: تعزيز الحماية الجنائية للمرأة والأطفال من جميع أشكال العنف؛
- الالتزام 8: إصلاح القوانين الانتخابية لضمان المناصفة السياسية؛
- الالتزام 9: تعزيز قدرات القيادة النسائية والتكوين السياسي؛
- الالتزام 10: ضمان الحماية الاجتماعية والأمن والتنقل للنساء الأكثر هشاشة.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. إنشاء آلية وطنية لتمويل التمكين الاقتصادي للنساء	- إنشاء صندوق «تمكين» كآلية وطنية لتمويل المقاولات النسائية والتعاونيات الإنتاجية تمنح قروضاً بدون فائدة؛ - تزويد هذا الصندوق عبر إعادة توجيه جزء من الغرامات المدفوعة من قِبَل المقاولات الكبرى غير المحترِمة لحصص المناصفة؛ - وضع ضمانة من الدولة بنسبة 100% لصالح النساء غير المتوفرات على ضمانات عقارية لتيسير حصولهن على قروض الاستثمار بأسعار تفضيلية؛ - التماس الصناديق الدولية للدعم المخصصة حصراً للمشاريع المرتبطة بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لتعزيز موارد الصندوق.	3,0 مليار درهم (لأجل المنحة التأسيسية لصندوق تمكين)
2. إرساء التمييز الإيجابي لفائدة النساء في الطلبية العمومية	- تخصيص حصة 10% من الصفقات العمومية المحلية والوطنية للمقاولات التي تترأسها نساء؛ - إدراج بنود اجتماعية للمناصفة في دفاتر التحملات لطلبات العروض العمومية مع وجوب التعليل في حالة عدم الاحترام؛ - وضع منظومة لمكافأة التنقيط في مساطر تقييم العروض لصالح المقاولات التي تُثبت مؤشرات مناصفة فعلية؛ - نشر تقرير سنوي حول تطبيق هذه المعايير يُقدَّم أمام البرلمان.	بدون أثر ميزانياتي يُذكر
3. مأسسة اقتصاد «الرعاية» (care)	- إطلاق برنامج وطني للحضانات العمومية للأطفال بالمناطق الصناعية والأحياء المحيطية،	0,5 مليار درهم (لأقطاب التمكين الاقتصادي، وهياكل

كرافعة للإدماج المهني للمرأة	بهدف تحويل العبء المنزلي إلى مسؤولية عمومية مشتركة؛ - تهيئة فضاءات حضانة الأطفال داخل مقرات الهيئات التمثيلية لتمكين النساء المنتخبات من الاضطلاع بمهامهن كاملة؛ - إطلاق أقطاب تجريبية نموذجية للتمكين الاقتصادي في شكل حاضنات مخصصة للشركات الناشئة النسائية تُوفِّر التوطين والحضانة في عين المكان والولوج إلى الأسواق الدولية، بهدف خلق 500 فرصة عمل مباشرة؛ - تطوير علامة "صُنع في المغرب بأيدي نسائية" لتثمين منتجات هذه الأقطاب في الأسواق الوطنية والدولية.	حضانة الأطفال مُقدَّرة في الالتزام 7 من البند 3.I التضامن)
4. ضمان العدالة في الأجور ومكافحة التمييز المهني	- فرض تدقيق دوري إلزامي على المقاولات لضمان مبدأ "أجر متساوي لكل عمل متساوي"، مصحوباً بعقوبات مالية لكل تمييز قائم على أساس الجنس؛ - إطلاق منصة "مساواة" للإبلاغ عن التمييز في العمل والتحرش، وربطها مباشرة بمفتشية الشغل؛ - مراجعة مدونة الشغل لتعزيز آليات التفتيش وتكريس المساواة الفعلية في الأجور؛ - منح إعفاءات جزئية من الضريبة على الشركات للمقاولات التي تحقق مناصفة فعلية في مناصب المسؤولية العليا.	1,0 مليار درهم (من النفقات الجبائية بصفة رئيسية)
5. دعم ريادة الأعمال النسائية وتحديث التعاونيات	- تحويل وحدات الإنتاج الحرفية التي تديرها نساء إلى مقاولات حقيقية مزودة بمنصات للتجارة الإلكترونية مع تخصيص دعم تقني وتجاري؛ - إلزام المساحات التجارية الكبرى بتخصيص حصة عرض لمنتجات التعاونيات النسائية وتطوير شبكة الأسواق التضامنية؛	مشمول في ميزانية البند 8.II الصناعة التقليدية والسياحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

	- مواكبة التعاونيات النسائية في تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية بالاستناد إلى الشبكة الدبلوماسية والمعارض المهنية.	
6. تحديث مدونة الأسرة وتعزيز الحقوق المدنية للنساء والأطفال	- إلغاء زواج القاصرات نهائياً وإرساء الولاية القانونية المشتركة للوالدين؛ - تقنين تدبير الأموال المكتسبة أثناء الزواج بوصفه حقاً تلقائياً في حالة فسخ العلاقة الزوجية أو الوفاة؛ - الاعتراف وتثمين قيمة العمل المنزلي الذي تضطلع به النساء؛ - تمديد مدة رخصة الأبوة في القطاع الخاص إلى سبعة (7) أيام على الأقل، عوض ثلاثة (3) أيام حالياً، وتقريبها من المدة المعمول بها في القطاع العام (14 يوماً)، بما يشجع على تقاسم المسؤوليات الأسرية ويُسهم في تفكيك القوالب النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي؛ - التفعيل الفعلي للهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز (APALD) بوصفها درعاً مؤسسياً ضامناً لفعلية الحقوق؛ - تكريس مبدأ "المصلحة الفضلى للطفل" في النصوص القانونية، بما يشمل جميع القضايا المرتبطة بالطفل منذ الولادة إلى غاية بلوغ سن الرشد، مع ضمان حماية متعددة المستويات لحقوقه في مختلف الحالات: الهشاشة، العنف، الانحراف أو النزاع مع القانون؛ - تحديث المنظومة الإحصائية، بما يضع حداً للتغييب الإحصائي للنساء، وتجاوز منطق الاكتفاء بتعريفهن غير المستقل بصفتهن زوجةً أو ابنة أو ...	بدون أثر ميزانياتي يُذكر

7. تعزيز الحماية الجنائية للمرأة من جميع أشكال العنف	- تجريم الاغتصاب الزوجي وتوسيع التعريف القانوني للعنف ليشمل أشكاله النفسية والاقتصادية والرقمية؛ - مراجعة مقتضيات الإيقاف الطبي للحمل (IMG) لضمان الولوج إليه في الحالات المنصوص عليها قانوناً؛ - تجريم التحرش بالنساء المنتخبات أو المترشحات، مع آليات عقوبة لكل منتخَب ثبت ارتكابه عنفاً ذا صلة بالنوع الاجتماعي داخل المؤسسات المنتخبة؛ - تعزيز شبكة مراكز الاستقبال الإقليمية متعددة الوظائف (مراكز الكرامة) لاستقبال النساء ضحايا العنف في حالات الطوارئ مع برامج إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي؛ - تشديد تجريم العنف الجنسي ضد القاصرين وإدراجه ضمن جرائم الاتجار بالبشر، واعتماد سياسة جنائية واجتماعية مندمجة لحماية الأطفال.	0,5 مليار درهم (لإعادة تأهيل المراكز الإقليمية)
8. إصلاح القوانين الانتخابية لضمان المناصفة السياسية	- اقتراح رؤوس لوائح نسائية إلزامية لجميع الأحزاب في دائرة انتخابية تشريعية واحدة على الأقل في كل جهة؛ - إقرار حصة طوعية أو إلزامية من الترشيحات النسائية مع آليات تحفيزية للأحزاب التي تتجاوزها؛ - التنصيص في نمط الاقتراع التشريعي على لائحة وطنية للكفاءات مختلطة (امرأة - رجل) مُنتخَبة وفق التمثيل النسبي؛ - اشتراط التمويل العمومي للأحزاب باحترام المناصفة داخل هيئاتها القيادية الوطنية؛ - تعديل القانون التنظيمي 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا لإرساء حصة أدنى بـ 40% للنساء، كمرحلة انتقالية نحو المناصفة التامة.	بدون أثر ميزانياتي يُذكر

9. تعزيز قدرات القيادة النسائية والتكوين السياسي	- إنشاء أكاديمية القيادة النسائية، هيكل لتكوين دائم بغاية تعزيز قدرات النساء في مجال الترافع وتدبير الشأن العام والتفاوض؛ - اعتماد شبكة للتوجيه والمواكبة، وبرنامج لربط البرلمانيات والمنتخبات ذوات التجربة بالمنتخبات الجديدات للنهوض بنقل الكفايات؛ - إرساء آلية تمويل خاصة لدعم الحملات الانتخابية للنساء المترشحات؛ - إنشاء مرصد العنف السياسي إزاء النساء مكلَّف برصد وتوثيق وإحالة حالات التحرش بالمترشحات والمنتخبات إلى النيابة العامة.	0,5 مليار درهم (لإنشاء الأكاديمية وبرامج المواكبة)
10. ضمان الحماية الاجتماعية والأمن والتنقل للنساء الأكثر هشاشة	- معالجة الحالة الخاصة للنساء ربات البيوت في إطار دخل الكرامة الأدنى (انظر I.3 التضامن) وضمان التغطية الصحية لهن؛ - إطلاق "حافلة الكرامة": أسطول نقل عصري تحت المراقبة، مخصص للعاملات الزراعيات، يحل محل وسائل النقل غير المهيكلة والخطيرة التي تمس كرامتهن وتهدد حياتهن يومياً؛ - تشجيع مفهوم "المدينة الآمنة" من خلال تركيب كاميرات المراقبة وتحسين الإنارة العمومية ووضع خط أخضر مخصص للتبليغ عن أي محاولة اعتداء على النساء؛ - إلزام المقاولات العاملة في القطاع غير المهيكل بالامتثال لمدونة الشغل، إذ تظل النساء في المقام الأول الضحايا لغياب الحماية الاجتماعية والتأمين عن المرض في هذا القطاع؛ - إرساء غرامة لعدم احترام قواعد المناصفة المفروض على المقاولات الكبرى في هيئاتها القيادية، وتوجيه عائدات هذه الغرامات لخدمة تمويل تدابير الحماية الاجتماعية للنساء في وضعية هشاشة.	0,5 مليار درهم (للتجهيزات: الحافلات والكاميرات والإنارة العمومية ...)

		المجموع: 6,0 مليار درهم

إنه، بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية، مسألة حقوق النساء ليست مجرد استجابة اضطرارية أو تنازلًا أملته الحداثة، ولا مجرد وسيلة مصطنعة للتواصل الانتخابي، بل إنها تجسدُ شرطًا أساسيًا لا غنى عنه لتحقيق تنمية عادلة وديمقراطية حقيقية. فالمغرب الذي يَحرم نصف مواطنيه من آليات التمكين الاقتصادي والقانوني والسياسي، إنما يحرم نفسه من نصف ذكائه الجماعي، ومن نصف قوته الإنتاجية، ومن نصف قدراته على الإشعاع والتأثير.

لذلك، يختار حزب التقدم والاشتراكية نهج القطيعة مع السياسات التجزيئية، والإصلاحات المجهضة، والتشريعات التي تظل دون نصوص تطبيقية، والمؤسسات المحرومة من الوسائل، والخطابات التي لا تترجمها الأفعال. ونقترح، في المقابل، رؤية وهندسة متكاملة تقوم على ترابط التمكين الاقتصادي، والإصلاح التشريعي، والمناصفة السياسية، والحماية الاجتماعية، ضمن مقاربة منظومية تتكامل فيها مختلف الالتزامات ويغذي كلٌّ منها باقي الالتزامات الأخرى.

نتوجه إلى كافة المغربيات: إلى المرأة القروية التي تُنتج دون أن تحظى بالحماية اللازمة، وإلى العاملة الزراعية التي تُعرَّض حياتها للخطر كل صباح ومساء في الطريق إلى العمل، وإلى ربة البيت التي يظل جهدها اليومي غير مرئي في أعيُن الحسابات الوطنية، وإلى المقاوِلة التي تصطدم بعوائق التمويل والولوج إلى السوق، وإلى المناضلة السياسية التي تتعرض للتحرش كثمنٍ لالتزامها، وإلى الخِرّيجة التي ترى كفاءتها تُحتَقَرُ في سوق شغلٍ قائم على التمييز. للجميع نقول: إن حزب التقدم والاشتراكية إلى جانبكن. حزب التقدم والاشتراكية يلتزم بالدفاع عن حقوقكن والعمل على صونها واحترامها.

بذلك، فإن حزب التقدم والاشتراكية يختار مغربًا يتقدم بكل قواه الحية، ويحترم دستوره نصًّا وروحًا، ويَفي بوعده في تحقيق العدالة الاجتماعية تجاه كل مواطنة ومواطن.

III.5. تحرير طاقات الشباب، ودعم ارتقائهم لتحقيق ذواتهم، وتعزيز مشاركتهم السياسية والمواطناتية

الشباب ليس مستقبل المغرب فحسب، بل هو حاضره الأكثر حيوية، ورأسماله الذي لا يُقَدَّر بثمن، والرافعة الاستراتيجية الحاسمة لتنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمع ما يناهز 30% من المغاربة يتراوح عمرهم ما بين 15 إلى 34 سنة، يمتلك المغرب ثروة ديموغرافية استثنائية يَرهَنُ استثمارُها مستقبل بلادنا. ومع ذلك يصطدم هذا الشباب بتحديات هيكلية مستمرة: معدل بطالة

يتجاوز 35% في صفوف من هم بين 15 و24 سنة وأكثر من 1,5 مليون من ال .NEET وعرض ثقافي ورياضي غير كافٍ، ومشاركة سياسية تظل دون الطموحات الديمقراطية.

ورغم بعض الآليات التي تم إرساؤها للاستجابة لتطلعات فئة الشباب، غير أن النتائج المحققة تظل دون مستوى الانتظارات، وذلك بسبب تشتت التدخلات، وضعف الربط بين التكوين والشغل، وغياب آليات فعالة مخصصة لولوج الشباب إلى الشغل لأول مرة ولمواكبة ارتقائهم الشخصي لتحقيق الذات.

إن حزب التقدم والاشتراكية لا يَعتبِرُ الشباب فئة هشة ينبغي إعانتُها، بل إنهم فعلاً قوة دافعة ومحَرِّكَة يتعين تحرير طاقاتها. والحزبُ، على أساس ذلك، يضع الشباب في صلب مشروعه للحكومة، ليس كمجرد أولوية معلنة ضمن أولويات أخرى، بل كخيط ناظم لتحول هيكلي للبلاد. ولهذا يقترح حزب التقدم والاشتراكية سياسة مندمجة ومجالية، تربط بين التشغيل والتكوين والمقاولة والثقافة والرياضة والصحة والديمقراطية التشاركية، سياسة مستندة إلى أفضل الممارسات الدولية، ومتلائمة مع الواقع المغربي. وذلك عبر ثلاثة أهداف استراتيجية، يتقاطع بعضها مع أهداف سبق ذكرها، غير أنه تم اعتبار من المفيد تجميعها في إطار واحد:

الهدف 1: ضمان وُلوج كل الشابات والشبان إلى شغل لائق وتعليم جيد وإلى المبادرة الاقتصادية

- خفض معدل بطالة الشباب (15-29 سنة) ب 10 نقاط على الأقل خلال الولاية، من خلال سياسة نشطة للتشغيل مستهدِفَة بامتداد ترابي؛
- تمكين كل شاب من تجربة مهنية أولى إرادية وإشهادية؛
- تعزيز توافق التكوين مع الشغل بإصلاح خريطة التكوين المهني؛
- التقليص الملموس لعدد الNEET عبر مسارات إدماج فردية؛
- إرساء إطار قانوني جديد لقطاع الشباب، يضمن الكرامة المادية والمهنية للعاملين بالقطاع، وينظم علاقاته مع المجتمع المدني، ولا سيما عبر عقلنة ورقمنة المساطر الإدارية والمالية بشكل كامل.

الهدف 2: النهوض بالرفاه والصحة والارتقاء الشخصي للشباب

- تعميم الولوج إلى البنيات التحتية الرياضية ودور الشباب في جميع الجماعات، مع صون طابع المرفق العمومي والمجانية والدور التربوي لمؤسسات الطفولة والشباب، وتوسيع شبكتها وتأهيلها وتمكينها من الموارد اللازمة؛

- رفع الممارسة الرياضية المنتظمة إلى 50% من الشباب وضمان 4 ساعات أسبوعية من التربية البدنية والرياضية في جميع المؤسسات العمومية؛
- إدماج الصحة النفسية في مسار الرعاية الأساسية للشباب؛
- تطوير سياسة ثقافية للشباب تثمن الإبداع الفني وتعزز الولوج إلى التراث؛
- إطلاق برنامج "فنان الحي" لدعم المواهب الشابة في مجالات الخط والرسم، الرقص، الموسيقى والفنون الرقمية؛
- تنشيط الحياة الثقافية في دور الشباب، عبر إحداث مسارح بها، وقاعات عرض سينمائي مصغرة، واستوديوهات، وكذا تنظيم مهرجانات أحياء منتظمة للموسيقى والمسرح والكتاب، ودعم نوادي القراءة المزودة بأحدث الإصدارات الأدبية والفكرية؛
- محاربة الآفات الاجتماعية عبر برامج للوقاية المجتمعية تدمج الرياضة؛
- إرساء "مؤشر رفاه الشباب المغربي" تُنشر نتائجه سنويا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، حيثُ يتم التوليف بين عشرين 20 مؤشراً أساسيا (الشغل، الصحة النفسية، الرياضة، الثقافة، المشاركة المواطِنة، السكن)، بما يشكل بوصلة تُستخدَم في بلورة أي سياسة عمومية؛
- إقرار تقرير سنوي بالبرلمان حول أوضاع الشباب المغربي، قائم على المؤشرات المعيارية، ويخضع للنقاش العمومي.

الهدف 3: تعزيز المشاركة المواطنة والإدماج الاجتماعي والالتزام السياسي للشباب

- مأسسة آليات لاستشارة ولمشاركة الشباب في إعداد السياسات العمومية؛
- تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي المنصوص عليه في الدستور بصلاحيات مُلزِمة وموارد فعلية؛
- النهوض بتمثيلية الشباب في الهيئات المنتخبة بإرساء كوطات-حصص للشباب؛
- دعم وهيكلة النسيج الجمعوي للشباب عبر مواكبة فعالة وتمويل مستدام؛
- إعمال المساواة في الولوج إلى الفرص ما بين المجالات الترابية الحضرية والقروية.

لبلوغ هذه الأهداف، التي قُدِّرت ميزانيتها الإجمالية بـ 6 مليارات درهماً على مدى خمس 5 سنوات، يلتزم حزب التقدم والاشتراكية بتنفيذ الالتزامات العشرة التالية:

- الالتزام 1: وضع مخطط وطني لتشغيل الشباب بموارد ميزانياتية مخصصة؛

- الالتزام 2: إصلاح خريطة التعليم العالي والتكوين المهني لملاءمة العرض مع الاحتياجات الفعلية لسوق الشغل؛
- الالتزام 3: إحداث صندوق وطني لرأس مال الانطلاق مخصص للشباب من 18 إلى 35 سنة؛
- الالتزام 4: تحويل دور الشباب إلى فضاءات إنتاجية متعددة الوظائف وتعميم حضورها على كامل التراب الوطني؛
- الالتزام 5: إرساء خدمة مدنية وطنية طوعية ومؤدى عنها للشباب، مع تثمين الكفايات المكتسبة بشهادة رسمية؛
- الالتزام 6: ضمان تغطية صحية فعلية لجميع الشباب؛
- الالتزام 7: جعل الرياضة حقاً فعلياً لجميع الشباب وترسيخ الرياضة المدرسية ركيزةً لسياسة التعليم وللصحة العامة؛
- الالتزام 8: وضع برنامج وطني لمكافحة الهدر المدرسي؛
- الالتزام 9: تطوير منظومة وطنية للرقمي والابتكار للشباب؛
- الالتزام 10: فتح فضاءات الديمقراطية التشاركية للشباب، وضمان ولوج جميع الشباب إلى الثقافة والرياضة وأنشطة الترفيه.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. وضع مخطط وطني لتشغيل الشباب (PNEJ)	- إحداث الصندوق الوطني للشباب لتمويل البرامج الأفقية المخصصة لهم؛ - تخصيص 40% من تمويلات الصندوق للمشاريع التي تعود بالنفع على شباب المناطق المحرومة والعالم القروي والأحياء شبه الحضرية؛ - تخصيص غلاف سنوي للرياضة المدرسية والجامعية ضمن ميزانية وزارة التربية الوطنية مستقلاً عن ميزانية الرياضة عالية المستوى (انظر 5.I الرياضة - الالتزام 4)؛ - العمل على ضمان حصول كل شاب في وضعية NEET على حل إدماج ملموس، شغل أو تكوين	1,0 مليار درهم (لوضع منصات جهوية للمواكبة، والتوجيه والإرشاد والوساطة، والتعويضات المستهدفة للإدماج. خارج المساعدات على التشغيل المُقدَّرة في البند 3.I التضامن)

	مُؤهِّل أو تدريب مأجور، مصحوباً بمنحة معيشية خلال مرحلة الانتقال؛ - تمويل مشترك تنازلي يبلغ حتى 50% من الأجر الإجمالي لمدة 18 شهراً لكل توظيف بعقد دائم لباحث عن شغل لأول مرة في المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا وفي المجالات الترابية ذات البطالة المرتفعة؛ - إرساء حصة إلزامية من التدريبات المأجورة وعقود التناوب داخل المقاولات التي يزيد عدد أجرائها عن 50، مع إطار قانوني يضمن الجودة والأجر؛ - إطلاق برنامج وطني للإرشاد والتوجيه يربط عبر منصة رقمية مخصصة الشباب الباحثين عن شغل بمستشار في التوجيه المهني؛ - إدراج بنود إدماج مهني للشباب في دفاتر التحملات لجميع الصفقات العمومية والشراكات العمومية-الخاصة، مع أهداف مُرقَّمة للتشغيل المحلي وآلية مراقبة؛ - تشجيع إحداث مقاولات صغيرة وتعاونيات محلية تُشَغِّلُ الشباب في الوسط القروي، من أجل ضمان صيانة دائمة للمسالك والطرق القروية ومنشآت تصريف المياه، في إطار «أوراش الشباب»، وذلك لمواجهة التقلبات المناخية.	
2. إصلاح خريطة التعليم العالي والتكوين المهني	- مراجعة الخريطة الوطنية للمسالك سنوياً بالتشاور مع المجالس الجهوية والمنظمات المهنية والفاعلين الاقتصاديين (انظر 2.I التعليم - الالتزام 8)؛ - إدراج وحدة إلزامية "أسبوع الاندماج الميداني في المقاولة" في جميع الثانويات العمومية، تُتيح لكل تلميذ اكتشاف مهنتين على الأقل في وضعية واقعية قبل التوجيه ما بعد الباكالوريا؛	0,2 مليار درهم (للدراسات الاستشرافية الجهوية ومراصد الشغل-التكوين وأنظمة المعلومات)

	- إنشاء "علامة وطنية لمسالك التميز" تُنشَر سنوياً في تصنيفٍ شفاف ومتاح إلكترونياً، مصحوبة بمنحة مُعزِّزة للتكوينات التي تُسجِّل معدل إدماج يتجاوز 80% بعد سنة؛ - إطلاق منصة وطنية للتوجيه بالذكاء الاصطناعي تتيح لكل تلميذ في سن 15 سنة فأكثر محاكاة مسارات مهنية والحصول على توصية شخصية قائمة على كفاياته واحتياجات السوق الجهوية؛ - فتح مراكز تكوين مهني للقرب في الجماعات القروية الأقل تجهيزاً بعروض في اللغات والرقميات والمهن التقنية، مجانية الولوج (انظر 2.I التعليم - الالتزام 8)؛ - إعادة الاعتبار وتثمين وتأهيل الأطر التربوية في قطاع الشباب من خلال: ° إعادة تأهيل المعهد الملكي لتكوين الأطر؛ ° إرساء بطاقة تكوين مستمر إلزامية لكل إطار تربوي بمعدل 40 ساعة سنوياً؛ ° إبرام شراكات مع الجامعات لإدراج تخصصات في "التنشيط السوسيو-ثقافي" ضمن الإجازات المهنية؛ ° تخصيص تعويضات مالية للأطر التربوية المكلفة بتأطير البرنامج الوطني للتخييم؛ ° إطلاق منصة رقمية للتكوين عن بُعد موجهة للأطر التربوية ومتطوعي القطاع.	
3. إحداث صندوق وطني لرأس مال الانطلاق للشباب من 18 إلى 35 سنة	- إرساء "صندوق الانطلاق الاجتماعي" يُمكِّن كل شاب حامل لمشروع ذي أثر اجتماعي أو ثقافي أو رياضي أو بيئي من الحصول على تسبيق قابل للاسترداد بقيمة 50.000 درهماً دون ضمان أو كفالة، على أساس وحيد هو خطة المشروع مُصادَق عليها من قِبَل لجنة أقران (شباب في نفس الأوضاع)؛	0,6 مليار درهم (كمنحة تأسيسية لتمويل 15.000 مشروع ومواكبة ما بعد الإحداث)

	- تخصيص 40% من تمويلات الصندوق للمشاريع التي يحملها شباب المناطق المحرومة والعالم القروي والأحياء شبه الحضرية، مع مواكبة في هندسة المشاريع؛ - ضمان مواكبة ما بعد التمويل من قِبَل مستشارين مخصصين لتأمين استمرار ونجاح المشاريع وتقليص معدل إفلاس المقاولات الشبابية.	
4. تحويل دور الشباب إلى فضاءات إنتاجية متعددة الوظائف	- إطلاق برنامج خماسي لبناء 500 دار شباب في الجماعات غير المجهَّزة، مع الأولوية للمناطق الجبلية والأقاليم المعزولة والأحياء المحرومة (انظر 4.ا الثقافة - الالتزام 3 و5.ا الرياضة - الالتزام 3)، حيث يتم فيها تشجيع تكوين الشباب في مجالات الفلاحة، والسياحة الجبلية، والسياحة القروية، وغيرها من الأنشطة المحلية؛ - إرساء نظام صفقات إطار موحّدة لتموين وتجهيز مؤسسات الشباب والطفولة، بما يضمن جودة الخدمات المقدمة؛ - تزويد جميع دور الشباب بربط مجاني بالإنترنت عالي الصبيب، وقاعات متعددة الوسائط، واستوديوهات للتسجيل الصوتي والمرئي، من أجل تشجيع إنتاج محتوى رقمي مسؤول؛ - إعفاء دور الشباب من فواتير الماء والكهرباء عبر تزويدها بألواح شمسية على أسطحها؛ - إبرام اتفاقيات مع الجماعات الترابية لضمان الأمن والنظافة الدائمين بدور الشباب، مع التنصيص على أن يتم تشييدها وتملكها من طرف هذه الجماعات، تفادياً لأي استغلال سياسي؛ - تحويل دور الشباب القائمة إلى فضاءات متعددة الوظائف تضم العمل المشترك والتجهيزات الرقمية وقاعة للقراءة وملعباً متعدد الرياضات وخدمات	1,0 مليار درهم (لتحويل الفضاءات إلى مراكز متعددة الوظائف والتنشيط والتدبير الجمعوي والوحدات المتنقلة القروية. خارج البنيات التحتية المُقدَّرة في البندَيْن 4.ا الثقافة و5.ا الرياضة)

	دعم ريادة الأعمال، تُدبرها جمعيات محلية مُكوَّنة ومدعومة ومُرافَقة وخاضعة للرقابة؛ - إطلاق برنامج "مختبرات الصنع المجتمعية" في 100 دار شباب، مُجهَّزة بطابعات ثلاثية الأبعاد وتجهيزات النمذجة والأدوات الرقمية المفتوحة، مما يُتيح الانتقال من الفكرة إلى النموذج الأولي في أقل من أسبوع؛ - إطلاق وحدات متنقلة متعددة الأغراض (حافلة ثقافية ورياضية) في الدواوير والجماعات المعزولة، تُغطِّي القراءة والرياضة والتعريف بالرقمي، وفق جدول أسبوعي منشور (انظر 4.I الثقافة - الالتزام 3؛ - إرساء "الليلة الوطنية لدور الشباب" السنوية، باعتبارها فعالية احتفالية تنظَّم في آنٍ واحد في جميع أرجاء البلاد وتبرز مشاريع الشباب وتخلق روابط مشتركة على الصعيد الوطني.	
5. إرساء خدمة مدنية وطنية طوعية ومؤدى عنها للشباب	- اعتماد إطار قانوني يُحدِّد مهام الخدمة المدنية ومدتها (6 إلى 12 شهراً) والتعويض الشهري والإشهاد على الكفايات المكتسبة (انظر 3.I التضامن - الالتزام 6)؛ - إحداث بطاقة وطنية لمتطوعي الخدمة المدنية، تخول الاستفادة من امتيازات في النقل والولوج إلى المرافق الثقافية العمومية؛ - تركيز مهام الخدمة المدنية بالأولوية على المؤسسات الصحية والمدارس القروية والأندية الرياضية العمومية وجمعيات الأحياء والهياكل الثقافية؛ - الاعتراف التلقائي بالخدمة المدنية كمعادل لتجربة مهنية أولى في جميع مباريات الوظيفة العمومية ومعايير الاستحقاق لبرامج التمويل الشبابي؛	1,0 مليار درهم (للتعويضات الجزئية والتأطير والإدارة اللوجستية والإشهاد على الكفايات. إضافةً للأجهزة المُقدَّرة في البند 3.I التضامن)

	- فتح مهام الخدمة المدنية أمام بنات وأبناء الجالية المغربية المقيمة في الخارج دون 30 سنة، مما يُتيح لهم الخدمة في المغرب لمدة 3 إلى 6 أشهر مع المحافظة على حقوقهم الاجتماعية في بلد إقامتهم؛ - ضمان إمكانية الانتفاع من الخدمة المدنية للشباب في وضعية إعاقة والمنتمين إلى المناطق الأكثر حرماناً عبر تحمُّل كامل تكاليف التنقل والإقامة (انظر I.3 التضامن - الالتزام 8)؛ - إطلاق منصة رقمية لربط المتطوعات والمتطوعين بفرص التطوع المتاحة داخل الجمعيات والمؤسسات.	
6. ضمان تغطية صحية فعلية لجميع الشباب	- إنشاء وحدات للصحة النفسية للشباب فيما لا يقل عن ثلث مراكز الصحة للقرب، مع استشارات مجانية للشباب من 15 إلى 25 سنة (انظر I.1 الصحة - الهدف 1)؛ - إطلاق تطبيق وطني للصحة النفسية للشباب «صحة» يوفر ولوجا مجانياً وسرياً إلى أخصائيين نفسيين، متاحاً بالعربية والدارجة والأمازيغية والفرنسية، مع خدمة مناوبة 24 ساعة/24 للحالات الحرجة؛ - إحداث وحدات دائمة للإنصات والدعم النفسي، داخل دور الشباب، من أجل الوقاية من الإدمان على المخدرات، وتعزيز الصحة الرقمية، ومكافحة الاستغلال الجنسي؛ - إدراج وحدة إلزامية "الكفايات العاطفية والنفسية والاجتماعية" لإدارة الضغط وحل النزاعات والذكاء العاطفي، في جميع برامج الثانوي، يُنشطها مربون مُكوَّنون لهذا الغرض؛ - إحداث صندوق لدعم مشاريع الشباب في وضعية صعبة، يمول مشاريع مدرة للدخل بدون فوائد؛	0,9 مليار درهم (لتغطية التعويضات الجزئية، والتأطير، واللوجستيك، واعتماد إشهاد الكفاءات، وإدماج الشباب في وضعية إعاقة، إضافة إلى التدابير المنصوص عليها ضمن I.3 المتعلق بالتضامن).

	- تخصيص حصص ضمن المخيمات والرحلات لفائدة أطفال الأسر الهشة وأطفال الأمهات العازبات، مع تمكينهم من الاستفادة المجانية منها؛ - وضع برامج وقاية بالرياضة في الأحياء الحساسة والجماعات القروية تدمج الأنشطة البدنية المؤطَّرة والكشف المبكر عن الإدمان وتقديم الدعم النفسي؛ - ضمان مجانية كاملة للرعاية الصحية الأولية والنفسية للشباب القادمين من أسر مستفيدة من دخل الكرامة الأدنى (انظر 1.I الصحة - الالتزام 2 و3.I التضامن - الالتزام 1)؛ - تقنين ولوج الأطفال والشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي وإلى الإنترنت بشكل عام؛ - ضمان الإدماج الكامل والفعلي للشباب في وضعية إعاقة من خلال: ° تسريع تسليم بطاقة شخص في وضعية إعاقة، مع تحديد امتيازات قانونية دقيقة وملزمة بموجب نصوص تشريعية ومراسيم تطبيقية؛ ° فرض معايير ولوج شاملة، مادية ورقمية، كشرط أساسي لا غنى عنه لافتتاح أو تجديد أي دار للشباب؛ ° تكوين الأطر التربوية في لغة الإشارة وأساليب التكفل بمختلف أنواع الإعاقات الذهنية والحركية؛ ° إنتاج مضامين وبرامج تنشيطية ملائمة، من قبيل كتب بطريقة براي، وفيديوهات مترجمة إلى لغة الإشارة، مخصصة بشكل حصري لهذه الفئة؛ ° دعم الجمعيات الرياضية والثقافية التي تُدمج الأشخاص في وضعية إعاقة، عبر مضاعفة المنح المخصصة لها؛	

	° إحداث "الجائزة الوطنية للإبداع الشبابي" موجهة لفائدة المواهب في وضعية إعاقة؛ ° تعزيز منصات التمكين الاقتصادي للشباب في الوسط القروي، باعتماد مقاربة للتمييز الإيجابي لفائدة الشباب القروي في وضعية إعاقة.	
7. جعل الرياضة حقاً فعلياً لجميع الشباب	- رفع حصة التربية البدنية والرياضية الإلزامية إلى 4 ساعات أسبوعياً في جميع المؤسسات العمومية من الابتدائي إلى الثانوي، مع توظيف واسع لأساتذة التربية البدنية والرياضية المؤهَّلين وإنشاء بطولات مدرسية جهوية ووطنية (انظر 5.1 الرياضة - الالتزام 4)؛ - إنشاء شبكة وطنية من "الثانويات الرياضية" العمومية، واحدة على الأقل في كل جهة، تُقدِّم مسالك رياضة-دراسة وتُتيح للمواهب الشابة التوفيق بين التكوين الأكاديمي والتدريب عالي المستوى، مع مِنح رياضية تشمل السكن والنقل؛ - إطلاق برنامج سنوي "ألعاب الشباب المغربي" كمنافسات بين المؤسسات تغطي 20 نوعاً رياضيا، تُنظَّم في جميع الجهات بنهاية وطنية مُذاعة تلفزيونياً لإبراز الرياضة المدرسية والجامعية؛ - بناء وإعادة تأهيل 5.000 ملعب متعدد الرياضات للقرب في الجماعات القروية والأحياء المحرومة والمؤسسات التعليمية العمومية غير المجهَّزة، مع تكليف الجمعيات الرياضية المحلية بتسييرها (انظر 5.1 الرياضة - الالتزام 3)؛ - تفعيل نظام الاستغلال المشترك للبنيات التحتية الرياضية المدرسية والقاعات الرياضية العمومية خارج أوقات الدراسة، بهدف توسيع العرض الرياضي المتاح للشباب؛ - وضع منظومة وطنية لرصد ومواكبة المواهب الرياضية الشابة منذ سن 10 سنوات، مرتبطة	0,1 مليار درهم (لبرامج التنشيط المحلي ودعم الأندية القريبة والتظاهرات الشبابية. خارج البنيات التحتية والتربية البدنية والرياضية المُقدَّرة في البندَيْن 2.1 التعليم و5.1 الرياضة)

	بمراكز التكوين الجهوية الممولة من الدولة، تشمل 15 نوعاً رياضيا أولمبياً ذا أولوية (انظر I.5 الرياضة - الالتزام 5).	
8. وضع برنامج وطني لمكافحة الهدر المدرسي	- إرساء منظومة وطنية للتتبع الفردي للتلاميذ المعرَّضين لخطر الانقطاع المدرسي، مع مرجعيات مدرسية مُكوَّنة في كل مؤسسة عمومية (انظر I.2 التعليم - الالتزام 1)؛ - إحداث مناصب للأخصائيات والأخصائيين النفسيين والمساعدات والمساعدين الاجتماعيين، في كل مجموعة مدرسية أو مركَّب جامعي، بهدف الكشف المبكر عن حالات المعاناة النفسية أو التحرش أو العنف؛ - مواكبة الآباء والأمهات وتوجيههم، بالنظر إلى أن الهدر المدرسي يرتبط في كثير من الأحيان بظروف أسرية صعبة؛ - تطوير "مدارس الفرصة الثانية" في جميع الجهات، متاحة للشباب المنقطعين عن الدراسة من 16 إلى 25 سنة، مع تكوينات مُؤهِّلة قصيرة ومهمات رياضية ومدنية مندمجة (انظر I.3 التضامن - الالتزام 6)؛ - إدماج الرياضة والأنشطة البدنية في برامج مدارس الفرصة الثانية كأداة لاستعادة الحماس والثقة بالنفس والتعلم الجماعي؛ - الاستثمار في النقل المدرسي والداخليات والمطاعم لضمان الولوج الفعلي إلى المدرسة لفتيان وشباب المناطق القروية والشبه الحضرية البعيدة (انظر I.2 التعليم - الالتزام 1)؛ - إرساء "المنحة الشاملة للتمكين" بقيمة 5.000 درهم تُصرَف لكل شاب مغربي يبلغ 18 سنة، مشروطة بتمدرسه حتى نهاية الثانوي، قابلة	0,2 مليار درهم (لآليات الرصد المبكر والإرشاد المحلي والجمعوي والتنسيق الترابي. إضافةً لتمويل البند I.2 التعليم)

	للاستخدام الحر لتمويل تكوين أو تنقل أو مشروع أو ولوج إلى الثقافة والرياضة؛ - الرفع من قيمة المنح الجامعية وتعميمها لتشمل جميع الطلبة المنحدرين من أسر ذات دخل محدود ومتوسط، بما يغطي تكاليف الدراسة والسكن والنقل (انظر المحور 2.I المتعلق بالتعليم).	
9. تطوير منظومة وطنية للرقمي والابتكار للشباب	- ربط جميع المؤسسات التعليمية العمومية ودور الشباب والمراكز الثقافية بالإنترنت ذي الصبيب العالي (انظر 2.I التعليم - الالتزام 4)؛ - إطلاق 50 فضاء عمل مشترك عمومياً مجانياً في المدن المتوسطة والرئيسية بكل الأقاليم، مفتوحة 7 أيام/7، مزوَّدة بمستشار في ريادة الأعمال وباتصال بصبيب عالٍ؛ - إطلاق مخطط وطني «1 شاب = 1 كفاءة رقمية» يُقدِّم تكوينات مجانية وإشهادية في التطوير وعلم البيانات والذكاء الاصطناعي، يُعبَّأ فيه الجامعات والمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل ومقاولات القطاع الرقمي؛ - تطوير تطبيق هاتفي مخصص للشباب، يشكل شباكاً وحيداً لجميع خدمات الدولة الموجهة إليهم؛ - إحداث فضاء رقمي للتوجيه الجامعي والمهني قائم على الذكاء الاصطناعي؛ - تكوين الشباب في مجالات تصميم الألعاب الرقمية، والبرمجة، ومهن الإبداع الرقمي، في إطار أنشطة دور الشباب؛ - تنظيم مسابقة وطنية سنوية «تحدي ابتكار الشباب»، مدعومة بجوائز مالية (حتى 500.000 درهم) وضمان الاحتضان، مع تغطية إعلامية وطنية؛	0,1 مليار درهم (وذلك من أجل التنشيط، وتنظيم الهاكاثونات "ورشات ومسابقات الابتكار الرقمي"، وتعزيز الإدماج الرقمي الموجَّه، والاحتضان الخفيف للمشاريع، على أن تتم برمجة البنيات التحتية الرقمية ضمن المحور 9.II المتعلق بالرقمنة).

	- توزيع أجهزة لوحية مُجدَّدة وباقات إنترنت مدعومة على الشباب المنتمين إلى شرائح اجتماعية مستضعفة وأسر ذات دخل محدود.	
10. فتح فضاءات الديمقراطية التشاركية للشباب وضمان ولوجهم إلى الثقافة والرياضة والترفيه منذ الطفولة	- تجريب التصويت في سن 16 سنة للانتخابات المحلية في بعض الجماعات "الرائدة" للترسيخ المبكر للمشاركة الانتخابية؛ - إطلاق بوابة وطنية للديمقراطية التشاركية للشباب "صوت شباب" تُتيح تقديم العرائض إلكترونياً والمشاركة في استشارات حول مشاريع القوانين؛ - مأسسة آليات الحوار والتشاور بين المجالس المنتخبة والشباب، وإحداث مجالس محلية للشباب بصفة منتظمة، تتولى رفع مقترحاتها وتوصياتها إلى المجالس الجماعية؛ - تعميم بطاقة "باص الترفيه الشبابي" كبطاقة اسمية تُعبَّأ سنوياً بـ 600 درهم لكل شاب من 15 إلى 25 سنة وتُتيح الولوج إلى التجهيزات الرياضية والمتاحف والسينما والمسارح والنقل العمومي والفعاليات الثقافية؛ - إطلاق برنامج وطني "مخيمات الاكتشاف" يُمكِّن 200.000 شاب من المناطق المحرومة كل صيف من الاستفادة من إقامة مجانية لمدة 10 أيام في جهة أخرى، تشمل أنشطة رياضية وثقافية وزيارات لمواقع التراث الوطني: ° الارتقاء بالبرنامج الوطني للتخييم إلى مستوى مسؤولية حكومية مشتركة بين عدة قطاعات وزارية، بدل الاقتصار على اعتباره مسؤولية قطاعية لوزارة واحدة، بالنظر إلى طابعه الأفقي والمتعدد الأبعاد؛ ° ضمان تدبير مستمر لجميع مراكز التخييم على مدار السنة، وعدم الاقتصار على استغلالها خلال	0,9 مليار درهم (لتمويل المنصة الرقمية، ودعم جمعيات الشباب، والآليات التشاركية، ومخيمات العطل).

	فصل الصيف فقط، وذلك عبر تحويلها إلى مراكز للسياحة الشبابية؛ ° الرفع من الميزانية المخصصة للتخييم بما يضمن توفير تغذية ذات جودة وظروف إقامة لائقة، مع الزيادة التدريجية في عدد المستفيدات والمستفيدين لتعويض التراجع الكبير الذي سُجل خلال السنوات الأخيرة؛ ° تشييد مراكز تخييم حديثة ومتخصصة تستجيب لمتطلبات البيئة والرقمنة والابتكار واللغات والفنون، مع وضع حد لكل أشكال تفويت مراكز الاستقبال وفضاءات الشباب إلى القطاع الخاص؛ ° تطوير مخيمات موضوعاتية من الجيل الجديد، تتضمن برامج للتوجيه المهني المبكر وتعزيز الكفاءات في المجالات التقنية والإبداعية، بما يخدم حاجيات الاقتصاد الوطني. - اعتماد حكامة تشاركية مع الجامعة الوطنية للتخييم في تدبير البرنامج، وإشراك الجمعيات التربوية في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالطفولة والشباب؛ - إرساء برنامج وطني للتطوع الشبابي في الوسط القروي والأحياء المحرومة، مع مهام في مجال التضامن والبيئة والرياضة والدعم المدرسي، تُكافأُ بمنحة شهرية قدرها 1.200 درهم (انظر 3.I التضامن - الالتزام 6).	
		المجموع: 6,0 مليار درهم

لم يعد من الممكن ولا المقبول التعامل مع سياسة الشباب والنظر إليها على أنها مجرد تجميع لبرامج قطاعية متفرقة، ولا كاستجابة ظرفية لتوترات اجتماعية. بل ينبغي أن تشكل ركيزة أساسية للفِعل العمومي، عند تقاطع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والديمقراطية.

بهذا الصدد، يستند المجهود المالي المقترح، المحدد والموجَّه بشكل إرادي، إلى مبدأ واضح يتمثل في عدم تكرار الاستثمارات التي تم الالتزام بها بالفعل ضمن باقي محاور البرنامج، بل العمل على الرفع من أثرها لفائدة الشباب بشكل مباشر. ويتعلق الأمر بتعبئة وسائل مخصصة لهيكلة السياسات القائمة وتنسيقها وتعزيز فعاليتها، مع إحداث آليات خاصة قادرة على الاستجابة للحاجيات الملموسة للشباب المغربي.

ويعكس هذا الاختيار حرصًا على العقلنة الميزانياتية ونجاعة الفعل العمومي. فالرّهان لا يتمثل في تكديس الوعود والإعلانات، بل في ضمان نتائج ملموسة: تحسين الولوج إلى الشغل، وتوفير مواكبة حقيقية للمبادرة الذاتية، وتعزيز حضور الدولة داخل المجالات الترابية، وتمكين الشباب من مشاركة فعلية في الحياة الديمقراطية.

فمن خلال الاستثمار في التمكين الاقتصادي، والانخراط المواطناتي، والولوج إلى الثقافة والرياضة والفرص، فإن حزب التقدم والاشتراكية يُراهِنُ على الثقة في الشباب المغربي. ويتعلق الأمر بالانتقال من منطق تدبير المخاطر الاجتماعية إلى استراتيجية قائمة على تثمين رأسمال بشري استثنائي.

وستُقاس مصداقية هذه السياسة بمدى قدرتها على إحداث تحول دائم في المسارات الفردية والجماعية، بما يتيح لكل شابة وشاب إيجاد مكانته داخل المجتمع، والمساهمة في خلق الثروة، والمشاركة الكاملة في الحياة الديمقراطية.

وبتحقيق هذا الشرط، سيصبح الشباب المغربي ليس مجرد مستفيد من السياسات العمومية، بل فاعلًا محوريًا في التنمية، وفي التماسك الاجتماعي، وفي التجديد الديمقراطي للمملكة.

III.6. مغاربة العالم: مكوّن لا يتجزأ من مكوّنات الأمة في خدمة المشروع الوطني

مغربي واحد من بين كل سبعة مغاربة يعيش في الخارج. هكذا، يُشكِّل المغاربة المقيمون في الخارج ما بين 5 و6 ملايين شخص على أربعة أجيال، أيْ نحو 15% من المغاربة، وهم يجسدون مكوّناً أصيلاً لا يتجزأ من مكوّنات الأمة، موجودون أساسًا في أوروبا وكذلك في أمريكا الشمالية ودول الخليج. وهم يُحوّلون سنوياً نحو 120 مليار درهماً نحو بلدهم الأم المغرب (7% من الناتج الداخلي الخام)، متجاوزين بصمود عائدات السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حتى في أوقات الأزمات (ارتباط الجالية المغربية بالخارج، المادي والعقاري بوطنهم الأم) : وجود 1,2 مليون من المساكن الثانوية يعكس تعلقًا عميقًا بالوطن، لكنه في الوقت نفسه يُعرّضها، بسبب بُعدها وضُعف الحماية القانونية، لمخاطر حقيقية تتمثل أحياناً في الاستيلاء على العقار بطرق احتيالية وغير مشروعة.

وإلى جانب التحويلات المالية، يشكل مغاربة العالم رأسمالًا بشريًا مهمًا لكن غير مُستثمر بالشكل الكافي: ما بين 600.000 و800.000 من خريجين ومهندسين وباحثين، تلقوا تكوينهم وفق أعلى المعايير الدولية، ويُتقنون قطاعات استراتيجية (الرقمنة، الصحة، الذكاء الاصطناعي، الطاقات المتجددة). إنهم يمثلون رصيدًا وخزّاناً من الخِبرات والشبكات العابرة للحدود، لا يزال البلد لا يُثمّنه بالشكل الكافي، في وقت تتزايد فيه حدةُ المنافسة العالمية على الكفاءات، وتُخلّف فيه هجرةُ الأدمغة آثارًا وخيمة بنيويًّا على تنمية المغرب.

على المستوى المواطناتي، لا تزال هناك مفارقة قائمة: فبينما يكرّس دستور 2011 (الفصل 17) بشكل كامل الحقوق السياسية للمغاربة المقيمين بالخارج، التصويت، الترشح، والمشاركة في المؤسسات، إلاَّ أن تفعيل هذه الحقوق على أرض الواقع يظل غير كافٍ. ومن جراء تمثيلية رمزية، وآليات تصويت غير ملائمة، ومحدودية تأثير مجلس الجالية المغربية بالخارج، يشعر المغاربة المقيمون بالخارج أنفسهم، في كثير من الأحيان، رغم مساهمتهم الكبيرة في تنمية البلاد، أنهم في غالب الأحيان مستبعدون من اتخاذ القرارات التي تعنيهم مباشرة.

بناءً عليه، يقترح حزب التقدم والاشتراكية قطيعة في الباراديغم القائم: التوقف عن معاملة مغاربة العالم فقط كمصدر للتحويلات المالية، وفي المقابل الاعتراف بهم بوصفهم مواطنات ومواطنين بشكلٍ كامل غير منقوص وشركاء فاعلين في المشروع الوطني. وتتمحور هذه الطموحات من خلال ثلاثة متطلبات أساسية: حماية حقوق مغاربة العالم وممتلكاتهم وكرامتهم؛ وتعبئة كفاءاتهم ومساهماتهم لخدمة التنمية الوطنية؛ ودمقرطة الحكامة المتعلقة بهم بما يضمن تمثيليتهم السياسية.

هكذا، ثلاثة أهداف تُهيكِل هذا الطموح، تتفرع في عشرة التزامات ملموسة:

الهدف 1: حماية حقوق وممتلكات وكرامة مغاربة العالم

- تأمين الممتلكات العقارية وتركات مغاربة العالم؛
- تحسين ظروف الطلبة المغاربة في الخارج؛
- الحد من هجرة الكفاءات؛
- الدفاع عن حقوق المغاربة المقيمين في الخارج بالبلدان المضيفة عبر تعبئة الدبلوماسية المغربية بشكل فعّال، من خلال تضمين بنود ضمن الاتفاقيات الثنائية، قصد مكافحة التمييز والعنصرية والإسلاموفوبيا وعدم المساواة في المعاملة التي يتعرضون لها في بلدان الإقامة.

الهدف 2: استثمار كفاءات ومساهمات الجالية في خدمة التنمية الوطنية

- تحرير وتثمين تنقل مغاربة العالم؛
- تمويل ريادة الأعمال لدى الجيل الثالث من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج، بما يتيح لهم الولوج إلى القروض بالمغرب؛
- تثمين خبرات الجالية المغربية بالخارج، من خلال تمكين كل خبير أو كفاءة من مغاربة العالم من المساهمة في الاقتصاد الوطني دون اشتراط العودة النهائية؛
- تكريس المنظومة الاقتصادية لمغاربة العالم بالمغرب، لتحويل نوايا الاستثمار إلى مشاريع ملموسة ذات قيمة مضافة عالية.

الهدف 3: دمقرطة الحكامة المتعلقة بمغاربة العالم وضمان تمثيليتهم السياسية

- إرساء هيكلة مؤسساتية فعالة بتمكين مغاربة العالم من بنية حكومية كاملة، وإعادة هيكلة الهيئات الأخرى للتمثيل والوساطة؛
- ضمان تمثيلية مغاربة العالم في الهيئات الوطنية، بإرساء حصة-كوطا للخبراء المنتمين للجالية المغربية بالخارج في الهيئات المعيَّنة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ مجلس المنافسة؛ هيئات الضبط والتقنين)، أخذاً بعين الاعتبار وزن ودور مغاربة العالم في حياة الأمة؛
- تعزيز الرابط الهوياتي والثقافي والاجتماعي مع المغرب من خلال تكثيف السياسة الثقافية والقنصلية لمغاربة العالم وبناتهم وأبنائهم؛
- تجسيد الحقوق الدستورية للمغاربة المقيمين في الخارج، بالترجمة الفعلية لحقوق التمثيل السياسي المباشر في الهيئات المنتخبة الوطنية، كما هو منصوص على ذلك في الفصل 17 من دستور 2011.

ولبلوغ هذه الأهداف، التي قُدِّرت ميزانيتها الإجمالية بـ 5 مليارات درهم على 5 سنوات، يلتزم حزب التقدم والاشتراكية بتنفيذ الالتزامات التالية:

- الالتزام 1: إرساء "درع رقمي لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات"، يقوم على أدوات رقمية متاحة عن بُعد، تمكّن المغاربة المقيمين بالخارج من تتبع ممتلكاتهم العقارية وحمايتها من الاستيلاء غير المشروع والاحتيال.
- الالتزام 2: إرساء آلية "حماية التركة" لضمان حقوق الإرث للمغاربة المقيمين في الخارج؛

- الالتزام 3: تعزيز الدعم المالي والدبلوماسي للطلبة المغاربة في الخارج، وخلق الشروط التحفيزية للعودة أو المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني بعد التكوين؛
- الالتزام 4: إرساء "رسم القَبُول الممتد Vignette admission prolongée" ستُـمَـوِّلُ عائداتُـه ريادَةَ الأعمال للجيل اللاحق من الجالية مباشرةً؛
- الالتزام 5: رفع ضمان "تمويلكم Tamwilcom" إلى 80% للأطر الشابة من المغاربة المقيمين في الخارج، لتشجيع عودتهم واستثمار كفاءاتهم في خدمة الاقتصاد الوطني؛
- الالتزام 6: إحداث وضعية نظامية لوضع مستقل "خبرة مغاربة العالم"، مع معرف جبائي مخصص لتيسير خدمات أطر الجالية لفائدة المقاولات المغربية وترجيح الانتقال للإقامة النهائية بالمغرب.
- الالتزام 7: تفعيل الشباك الوحيد للمغاربة المقيمين في الخارج في جميع الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، المُرسَّم بموجب الدورية الحكومية لعام 2015؛
- الالتزام 8: تيسير الاستثمار وترسيخ الحضور الاقتصادي لمغاربة العالم، بتوطيد آليات وبنيات الاستقبال والمواكبة والتشبيك بالنسبة للمستثمرين والمقاولين من مغاربة العالم؛
- الالتزام 9: إصلاح مؤسسات وهيئات حكامة وتدبير وتتبع قضايا مغاربة العالم، حتى يتمتعوا بكامل حقوقهم الدستورية؛
- الالتزام 10: خلق الشروط التشريعية والتنظيمية واللوجستية لضمان التمثيل البرلماني المباشر للمغاربة المقيمين في الخارج، بتقطيع انتخابي مناسب وبالتصويت في بلد إقامتهم.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. وضع الدرع الرقمي المضاد للاستيلاء العقاري	- استبدال موقع "محافظتي" بآلية التعرض للمحافظة الرقمية (OCN) مع التسجيل التلقائي عند إصدار أو تجديد بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية وتنبيه برسالة نصية مع رابط آمن يُمكِّن من تجميد أي معاملة بنقرة واحدة لمدة 15 يوماً وإعلام النيابة العامة، دون أي تنقل فعلي؛ - إرساء سجل رقمي للتوثيق بالشهود: تسجيل مركزي لكل عقد يستلزم شهوداً، مع حجب تلقائي لكل شخص يحاول الشهادة أكثر من مرتين في السنة في عقود عقارية أو إرثية؛	0,2 مليار درهم لتفعيل مختلف الآليات الرقمية

	- تعميم المرافعة القضائية المرئية الآمنة عبر القنصليات: جلسة سماع وإجابة للقاضي ومواجهة أطراف النزاع في الوقت الحقيقي دون مغادرة بلد الإقامة؛ - المصادقة على التوقيع الإلكتروني المُعتمَد؛ - إصلاح قانون الحقوق العينية لجعل دعوى البطلان للزور غير قابلة للتقادم مهما كان تاريخ اكتشاف الغش.	
2. إرساء آلية "حماية الإرث"	- إنشاء شباك ذي أولوية لمغاربة العالم في وكالات المحافظة العقارية، مع أجل مضمون من 30 يوماً لتسجيل الحقوق الإرثية، يكون متاحاً عن بُعد بالتوقيع الإلكتروني المُعتمَد؛ - تطبيق تجميد للتحفيظ تلقائيا على جميع الرسوم العقارية للمتوفى فور الإعلان عن الوفاة ولمدة 90 يوماً، لتمكين الورثة البعيدين من تنظيم ردودهم؛ - الإخبار الاستباقي، على أساس ملف إراثة الورثة المسجَّلين في المنظومة المعلوماتية لبطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية لمغاربة العالم، فور فتح تركة، دون انتظار طلبهم؛ - تطبيق عدم تقادم دعوى البطلان للزور على مساطر الإرث.	0,1 مليار درهماً (استثمار عرضي)
3. تحسين ظروف الطلبة المغاربة في الخارج والحد من هجرة الأدمغة	- الرفع الملموس لعدد ومبلغ مِنح الدولة، ولا سيما في المسالك الاستراتيجية (الهندسة والرقميات والصحة والطاقة)، بالأولوية لصالح الأسر الأكثر متواضعة الدخل، مع اشتراط العودة إلى المغرب أو آلية سداد تدريجي؛ - مضاعفة في 5 سنوات شراكات التكوين المزدوج والشهادات المزدوجة والإشراف المشترك، بالأولوية في مسالك الهندسة وتيكنولوجيات NBIC وتقنيات النانو، والتكنولوجيا الحيوية،	2,0 مليار درهماً (لتعميم المنح الدراسية للدولة، على المدى البعيد، لفائدة جميع الطلبة، وتعزيز الشراكات الجامعية، وتمويل برنامج استقطاب الباحثين وحاملي شهادة ما بعد الدكتوراه للعودة إلى الوطن)

	والمعلوميات، والعلوم المعرفية، والطاقة والصحة، مع اشتراط العودة ما بعد الحصول على الشهادة إلى المغرب؛ - إطلاق برنامج "عودة الباحثين": إعادة استقطاب 100 باحث مغربي في مستوى ما بعد الدكتوراه سنوياً على مدى 5 سنوات، بأجور من المستوى الأوروبي، في إطار إشراف مشترك أوروبي-مغربي، بهدف تشكيل مجموعة من الباحثين عالي المستوى وترسيخهم في المنظومة الوطنية؛ - التدخل دبلوماسياً لصالح ولوج الطلبة المغاربة إلى المساعدة على السكن في إطار اتفاقيات ثنائية؛ - تحويل حضور المقاولات الأجنبية (الأوروبية خاصةً) في المغرب إلى رافعة للتشغيل المُؤهَّل للشباب المغاربة المُتكوّنين في الخارج، عبر أهداف تعاقدية مُلزِمة في مجال التشغيل والتكوين والارتقاء المهني.	
4. إرساء "رسم Vignette القَبُول الممتد"	-استبدال نظام القبول المؤقت (6 أشهر) بنظام "القبول الممتد" يُمكِّن المغاربة المقيمين في الخارج، في مرحلة انتقال نحو الإقامة بالمغرب، من الاحتفاظ بمركباتهم داخل التراب الوطني بحد أقصى 36 شهراً تراكمياً، وذلك بهدف رفع إلزامية الخروج المتكرر من التراب الوطني وتفادي تكاليف الكراء الباهظة.	التزام ممول ذاتيًا من العائدات المتأتية من هذا الرسم.
5. رفع ضمانة "تمويلكم Tamwilcom" إلى 80% للأطر الشابة من مغاربة العالم	- توسيع الولوج إلى "تمويلكم Tamwilcom" ليشمل مغاربة العالم، ورفع نسبة الضمان إلى 80%.	التزام ممول ذاتيا عبر عائدات رسم القبول الممتد

6. إحداث إطار نظامي "خبير مغاربة العالم"	- إحداث "رخصة الممارسة الوطنية" مع معرِّف جبائي مخصص، تُمكِّن كل خبير أو خريج من مغاربة العالم من التعاقد مباشرة مع الهيئات المغربية بوصفه مستقلاً دون إطار قانوني ثقيل؛ - الإبقاء لفائدة أطر الجالية المغربية بالخارج على الإعفاء من الضريبة على الدخل المطبقة على الأجور لمدة 36 شهرًا، وهو الامتياز الممنوح، إلى غاية 2026/12/31، للشباب البالغين 35 سنة كحد أقصى، وذلك بهدف تعويض تكاليف إعادة الاستقرار بالمغرب.	1,0 مليار درهم (كنفقات جبائية يُنتظر تعويضها على المدى المتوسط).
7. التفعيل الفعلي للشباك الوحيد الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج على مستوى مختلف الإدارات	-إرساء الشباك الوحيد الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج على مستوى مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، كما تم إقراره بموجب الدورية رقم 7/2015 الصادرة في 20 يوليوز 2015 عن رئيس الحكومة، بناءً على توصية اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج.	بدون أثر ميزانياتي يُذكر
8. تيسير الاستثمار وترسيخ الحضور الاقتصادي للمغاربة المقيمين بالخارج بالمغرب.	- ضمان مواكبة المشاريع التي يحملها المغاربة المقيمون في الخارج: التمويل والعقار والمعلومة والمساطر القانونية، عبر شراكات مُعزَّزة بين البنوك والهيئات العمومية؛ - استثمار الشبكة الدولية للمغاربة المقيمين في الخارج لتنظيم منتديات اقتصادية وتكنولوجية وبرامج نقل الكفايات، وتطوير شبكات مهنية عابرة للحدود بين المقاولات المغربية والشركاء الأجانب؛ - تشجيع إنشاء مقاولات ذات قيمة مضافة عالية بتحفيز إعادة استثمار جزء من الأرباح في الابتكار والتطوير.	0,2 مليار درهم (الآليات المواكبة والتحفيز)

9. إصلاح المؤسسات والهيئات المكلفة بتدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج.	- إرساء وزارة مخصصة للمغاربة المقيمين في الخارج؛ - إعادة هيكلة باقي هيئات التمثيل والوساطة؛ - إرساء حصة من الخبراء المنتمين إلى مغاربة العالم في الهيئات المعيَّنة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس المنافسة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئات الضبط والحكامة الجيدة) مراعاةً لحجم الجالية ودورها في حياة الأمة؛ - إرساء مساعدة قانونية مجانية لضحايا الاستيلاء غير المشروع على الأملاك الخاصة عبر صندوق مخصص للدفاع؛ - تحسين الخدمات القنصلية: التوسع الجغرافي للتمثيليات ونجاعة الخدمات ورقمنة الولوج لتيسير المساطر عن بُعد؛ - تعزيز رابطة الأجيال الشابة بالمغرب: مراكز ثقافية مغربية مرتبطة بكل قنصلية وتنظيم برامج إقامة ملائمة (دروس العربية ومدربو اللغة) وأسعار نقل مناسبة؛ - تنظيم ملتقيات وطنية نصف سنوية وشاملة حول قضايا المغاربة المقيمين بالخارج للتقييم واستشراف الآفاق وتقديم المقترحات؛ - معالجة مسألة الزواج المختلط وأوضاع الأطفال المزدادين من هذه الزيجات.	1,0 مليار درهم (لإرساء المؤسسات والهيئات وتعزيزها أو إصلاحها)
10. ضمان التمثيلية السياسية المباشرة للمغاربة المقيمين في الخارج	- العمل من أجل أن تتولى الولاية التشريعية 2026–2031 إعداد التقسيم الانتخابي للدوائر "خارج المغرب" بما يضمن للمغاربة المقيمين بالخارج حق التصويت والترشح بشكل مباشر في بلدان إقامتهم؛ - تسهيل التصويت عبر البريد في الانتخابات المحلية.	0,5 مليار درهم (لإطلاق الأنظمة الرقمية والتواصل والمواكبة)

		المجموع: 5,0 مليار درهم

من خلال برنامجه، يدعو حزب التقدم والاشتراكية إلى اتخاذ خيار واضح يتمثل في الاعتراف الكامل بالمواطنة الكاملة للمغربيات والمغاربة أينما وُجدوا. ولا ينبغي بعد الآن اعتبار المغاربة المقيمين بالخارج مجرد متغير للتعديل الاقتصادي أو مجرد مصدر للتحويلات المالية، بل يتعين اعتبارهم فعلاً مكونًا حيًّا واستراتيجيًا ولا غنى عنه من الأمة. ومن خلال حماية حقوقهم، وتأمين ممتلكاتهم، وضمان كرامتهم، ستعمل الدولة على إعادة بناء علاقة ثقة لطالما تعرضت للإضعاف.

من خلال تعبئة كفاءات مغاربة العالم وشبكاتهم ورؤوس أموالهم، سيمكِّنُ المغرب نَفسَهُ من رافعة قوية للتحول الاقتصادي، قادرة على تسريع اندماجه في سلاسل القيمة العالمية، وعلى تعزيز سيادته في قطاعات استراتيجية. كما أنه من خلال إرساء الطابع الديمقراطي على تدبير شؤونهم، وتفعيل حقوقهم السياسية بشكل فعلي، سيُصحِّح المغربُ مفارقة تاريخية، وسيُعيد التأكيد لفائدتهم على مبدأ أساسي للمواطَنَة.

إن هذه الرؤية تستندُ إلى اقتناعٍ بسيط مفادُهُ أن الجالية ليست موضوعًا للتدبير، بل هي مكوّنٌ يجب إدماجه. وهي ليست خارج المشروع الوطني، بل أحد محركاته. ومن خلال اختيار نهج الإدماج، والثقة، والبناء المشترك، سيتيح المغرب لنفسه الوسائل الكفيلة بتحويل إمكانات غير مُستثمرة بالشكل الكافي إلى قوة جماعية في خدمة التنمية والعدالة وإشعاع البلاد.

III.7. الحسّ المدني والتربية على المواطنة: ترسيخ العيش المشترك وإعادة بناء الثقة في الفضاء العام

يتوفر المغرب على رصيد حضاري وثقافي غني، متميز بقيم راسخة من التضامن المجتمعي، واحترام الآخر، وروح التكافل والتآزر. وتظل هذه المقومات، المستمَدَّة من إرثنا الإسلامي والأمازيغي والمتوسطي، تتجلى بين الفينة والأخرى في محطات التعبئة الجماعية، سواء في تدبير الأزمات الكبرى، كما كان الشأن في زلزال الحوز، أو من خلال المبادرات الجمعوية للقرب.

غير أن هذا الرصيد القيمي يواجه اليوم تحديات جسيمة في الحياة اليومية. فديناميات الفضاء العام تكشف عن اتساع الهوة بين هذه القيم وبين السلوكات والممارسات اليومية. ويُبرز التقرير الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دجنبر 2025 تنامياً مقلقاً لتصرفات

وسلوكات اللاتمدن؛ إذ يشكل الإلقاء العشوائي للنفايات 77% من حالات السلوك غير المدني المبلَّغ عنها، فيما تمسُّ مظاهر العنف والتحرش 74% من الفضاءات المشتركة. كما أضحت الطريق العمومية (67%)، ووسائل النقل (61%)، والمرافق العمومية (61%)، أبرز الفضاءات التي تتجلى فيها هذه السلوكات غير المدنية، وذلك في سياق يتسم أيضاً باستمرار وضعية مقلقة للسلامة الطرقية، حيث بلغ معدل الوفيات الناجمة عن حوادث السير 10,5 حالات لكل 100 ألف نسمة سنة 2024.

وتُعزى هذه الاختلالات إلى الصعوبات التي تواجِهُ المنظومة التربوية والأسرية في تحقيق التكامل بين غرس القيم وترجمتها إلى سلوكات وممارسات يومية؛ وإلى تدهور بعض الفضاءات العمومية بما يوحي بالإهمال ويكرس الشعور بالتخلي عنها؛ وإلى ضُعف تفعيل الجزاءات، بما يغذي الإحساس بالإفلات من العقاب؛ فضلاً عن تشتت وعدم التقائية الجهود العمومية وافتقارها إلى قيادة استراتيجية موحدة.

مع ذلك، فبلادُنا تتوفر على مرجعية صلبة تؤهلها لمواجهة هذه التحديات. فقد كرس دستور سنة 2011 مبدأ التكامل بين الحقوق والواجبات، وأكد على تعزيز المواطَنة واحترام النظام العام. كما تدعو التوجيهات الملكية السامية، ولا سيما الرسالة الموجهة إلى المناظرة الوطنية حول المدرسة والسلوك المدني سنة 2007، إلى اعتماد مقاربة شمولية تروم ترسيخ قيم المواطَنة وفضائل المدنية في الممارسات اليومية للأفراد والجماعات والمؤسسات. ومن جهته، كرس القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بشكل صريح، دور المدرسة في تكوين المواطن.

ويَمنحُ تنظيمُ كأس العالم 2030، الذي ستحتضنه المملكة المغربية بشراكة مع إسبانيا والبرتغال، فرصةً تاريخية لتسريع وتيرة الارتقاء بالحسّ والسلوك المدني وتعزيز قيم المواطنة.

ولبلوغ هذا الهدف، يقترح حزب التقدم والاشتراكية ميثاقاً وطنيا لقيم المواطَنة والحسّ المدني، يتمحور في ثلاثة أهداف كبرى، ويندرج في صلب التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

الهدف الأول: ترسيخ قيم المدنية من خلال التربية والأسرة والتأطير الديني والتعبئة المجتمعية

- تفعيل الدور الفعلي للمدرسة العمومية باعتبارها فضاءً لتعلُّم وتملُّك السلوك المدني في الممارسة اليومية، طبقاً لمقتضيات القانون-الإطار رقم 51.17، وذلك من خلال إدماج تربية مدنية نشِطَة منذ التعليم الأولي؛
- تعبئة الأسرة باعتبارها الحاضنة الأولى للتنشئة على المواطنة والحس المدني، عبر إشراكها في الآليات التربوية للمدرسة وفي برامج توعية القرب؛
- تعزيز دور المساجد والمجلس العلمي الأعلى ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في ترسيخ السلوك المدني، بالاعتماد على آليات التأطير الديني والإرشاد والتوجيه القائمة؛
- إحداث خدمة مدنية وطنية تطوعية لفائدة الشباب، تجمع بين الالتزام المجتمعي، وروح الخدمة العمومية، والإدماج الاجتماعي؛
- جعل الرياضة، ولا سيما الاستعدادات لتنظيم كأس العالم 2030، رافعةً لترسيخ قيم اللعب النظيف، واحترام الآخر، والعيش المشترك.

الهدف الثاني: ضمان الاحترام الفعلي للقواعد المشتركة وترسيخ قُدوة المؤسسات

- ضمان التطبيق الصارم والمبسط للمقتضيات الزجرية المتعلقة بالمخالفات البسيطة الماسة بالنظام العام، بما يضع حداً للإفلات من العقاب بحُكم الواقع، ويعزز احترام القواعد المشتركة؛
- اعتماد إطار معياري موحد للجزاءات الإدارية ذات الطابع المدني، يتضمن عقوبات بديلة ذات بعد تربوي وتقويمي (أشغال ذات منفعة عامة، برامج تكوين إلزامية في التربية على المواطنة والمدنية)؛
- تعزيز الشرطة الإدارية الجماعاتية، من حيث الموارد البشرية، والتكوين، والصلاحيات، بما يمكنها من الاضطلاع الكامل بمهام الضبط الإداري والقُرب، طبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
- ترسيخ مبدأ قدوة المرافق العمومية، من خلال اعتماد مدونة وطنية للسلوك المدني، منسجمة مع مقتضيات القانون رقم 54.19 المتعلق بميثاق المرافق العمومية؛
- جعل السلامة الطرقية أولوية وطنية قابلة للقياس والتقييم، مع رسم هدف خفض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث السير بنسبة 50% في أفق سنة 2031.

الهدف الثالث: إعادة الاعتبار للفضاء العمومي باعتباره ملكاً مشتركاً، واعتماد المعطيات في توجيه سياسات المدنية

- إطلاق برنامج وطني لتأهيل الفضاءات العامة بمختلف جهات المملكة، يعبئ الجماعات الترابية والفاعلين المحليين والمواطنات والمواطنين، وفق مقاربة تقوم على التدبير التشاركي والتملك الجماعي لهذه الفضاءات؛
- إرساء أدوات رقمية للتدبير الحضري المواطناتي للتبليغ، بما يعزز استجابة المرافق العمومية ويرفع من مستوى انخراط الساكنة؛
- جعل كأس العالم 2030 حافزاً مستداماً لترسيخ قيم المواطنة والحس المدني، من خلال توفير فضاءات رياضية آمنة، دامجة ومتاحة للجميع، واعتماد تذاكر إلكترونية اسمية، وتشجيع إحداث جمعيات للمشجعين معترف بها رسمياً؛
- إحداث مرصد وطني للمدنية يتولى إعداد مؤشرات موثوقة، وتتبع تطور السلوك المدني، وإصدار تقرير سنوي يوجِّهُ السياسات العمومية في هذا المجال؛
- إرساء ثقافة التميز في مجال المدنية، من خلال إحداث جوائز سنوية تُكافئ المدن والجماعات الترابية والمرافق العمومية والمقاولات النموذجية والأكثر التزاماً بقيم السلوك المدني.

ولبلوغ هذه الأهداف، فحزب التقدم والاشتراكية يلتزم باتخاذ التدابير التالية، والتي وقعها المالي محدودٌ جدًّا.

- الالتزام 1: إطلاق برنامج وطني مندمج للحس المدني وقيم المواطَنة؛
- الالتزام 2: إصلاح التربية على المدنية والمواطَنة في المدرسة منذ التعليم الأولي؛
- الالتزام 3: إحداث خدمة مدنية طوعية للشباب في مجالات النظافة الحضرية والمواكبة الاجتماعية والتوعية الطرقية والبيئة وغير ذلك؛
- الالتزام 4: جعل العقوبات فِعلية ووضع حدّ للإفلات من العقاب؛
- الالتزام 5: إعادة الاعتبار للفضاءات العمومية كمِلك جماعي مشترك؛
- الالتزام 6: اعتماد مدونة للسلوك المدني في المرافق العمومية؛
- الالتزام 7: تعبئة الإعلام والهيئات الدينية من أجل الارتقاء بالحس المدني وقيم المواطنة؛
- الالتزام 8: جعل السلامة الطرقية أولوية وطنية؛
- الالتزام 9: النهوض بالمواطَنَة الرياضية في أفق كأس العالم 2030؛

- الالتزام 10: إحداث مرصد وطني للحس المدني وقيم المواطَنة.

الالتزامات	التدابير الملموسة	الميزانية التقديرية على 5 سنوات
1. **إطلاق برنامج وطني مندمج للحس المدني وقيم المواطَنة**	-اعتماد ميثاق وطني للحس المدني وقيم المواطنة موقَّع من الدولة والجماعات الترابية والمجتمع المدني (بانخراط كافة الجمعيات)؛ -إحداث هيئة بين وزارية للقيادة بلجان جهوية يترأسها الولاة؛ -إحداث منصة رقمية وطنية لتتبع مؤشرات الحس المدني والمواطَنة؛ -تعبئة مؤسسة "المغرب 2030" لتكون آلية تنفيذية عملياتية لترسيخ قيم المواطنة والحس المدني خلال التحضير لكأس العالم 2030.	دون أثر مالي يُذكر
2. **إصلاح التربية على المواطنة والمدنية في المدرسة منذ التعليم الأولي**	-إدراج ساعة أسبوعية للتربية النشطة على الحس المدني وقيم المواطنة، منذ التعليم الأولي؛ -مراجعة المقررات الدراسية بما يكفل التكامل والتناسق بين القيم الإسلامية وحقوق الإنسان والمواطَنة؛	متضمنة في المحور الفرعي I.2 التعليم أو من دون أثر مالي يُذكر

	-تكوين 10 آلاف مدرس في بيداغوجيا التربية على المواطنة والحس المدني؛ -إرساء تصنيف جهوي للمؤسسات التعليمية في مجال ترسيخ قيم المدنية، مقروناً بآلية للتحفيز والمكافأة؛ -تعزيز الأنشطة المدرسية الموازية: أندية المواطَنة، برلمان التلميذ، المشاريع البيئية...	
3. **إحداث خدمة مدنية تطوعية للشباب**	-تنفيذ المخطط الاستعجالي الموجه لفئة الشباب الموجودين خارج منظومات التعليم والتكوين والشغل (NEET)، وفق ما هو مفصل في الالتزام السادس من المحور1.3 : التضامن والحق في الشغل؛ -تسليم شهادة رسمية تُحتسب ضمن عناصر التقييم في مباريات التوظيف العمومي؛ -إقرار تحفيزات ضريبية لفائدة المقاولات التي تثمن الخدمة المدنية في سياساتها المتعلقة بالتوظيف.	متضمنة في الترقيم الميزانياتي للالتزام 6 في المحور الفرعي 1.3 التضامن والحق في الشغل

4. **ضمان التنفيذ الفعلي للجزاءات ووضع حد للإفلات من العقاب.**	- اعتماد إطار معياري موحد للجزاءات الإدارية المتعلقة بالأفعال المخالفة لقواعد الحس المدني في الفضاء العام؛ -تعميم اعتماد العقوبات البديلة، من قبيل الأشغال ذات المنفعة العامة، ودورات التكوين الإلزامي في قيم المواطنة والحس المدني؛ -تبسيط المساطر، من خلال اعتماد المحاضر الإلكترونية وتوسيع الأداء الإلكتروني للغرامات؛ -مراجعة مبالغ الغرامات بما يعزز طابعها الزجري؛ -ضمان التطبيق الفعلي للقانون من خلال تتبع مؤشرات تنفيذه، بالاستناد إلى معطيات اللجان المحلية وتقارير الولاة.	دون أثر مالي يُذكر
5. **إعادة الاعتبار للفضاءات العامة باعتبارها ممتلكات جماعية مشتركة**	- إرساء برنامج وطني لتأهيل الفضاءات العامة، يشمل النظافة، والإنارة، والتجهيزات	متضمن في الكلفة التقديرية للمحور الفرعي II.7: المجالات الترابية، وإعداد التراب، والسكن.

	الحضرية، والتشوير، والولوجيات لفائدة الجميع؛ - تعزيز الشرطة الإدارية الجماعاتية من حيث الموارد البشرية والتكوين القانوني؛ -إطلاق تطبيقات رقمية للتبليغ المواطناتي عن الاختلالات في الفضاء العمومي؛ -إدماج الولوجيات في جميع مشاريع التهيئة الجديدة (الأشخاص في وضعية إعاقة، النساء، الأطفال، الأشخاص المسنين)؛ -اعتماد شراكات بين القطاعين العمومي والخصوصي وجمعيات المجتمع المدني، من أجل التدبير التشاركي لفضاءات القرب.	
6. **اعتماد مدونة للسلوك المدني في المرافق العمومية.**	-إعداد مدونة وطنية للسلوك المدني في المرافق العمومية، بما ينسجم مع مقتضيات القانون رقم 54.19 المتعلق بميثاق المرافق العمومية؛ -تحديد معايير قابلة للقياس للاستقبال ولجودة الخدمات، تخصُّ الموظفين والمرتفقين؛	من دون أثر مالي يُذكَر

	-إرساء آلية للتقييم المواطناتي لجودة خدمات المرافق العمومية، مع إلزامية نشر نتائج التقييم؛ -إحداث علامة تميز للمرافق العمومية النموذجية، من خلال جائزة سنوية للتميز في الحس المدني والمواطَنة المؤسساتية؛ -إلزام المسؤولين العموميين بتجسيد النموذج والقدوة في السلوك المدني، واعتبار ذلك شرطاً للاستمرار في ممارسة المهام.	
7. **تعبئة الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لفائدة الحس المدني**	-إدراج حصص زمنية دنيا مخصصة للتوعية المدنية ضمن دفاتر التحملات الخاصة بالسمعي البصري؛ - تمويل إنتاج مواد ومحتويات للتوعية المدنية ذات جودة، باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية، تستهدف مختلف فئات الجمهور؛ - إطلاق حملة وطنية سنوية متعددة الوسائط حول إحدى القيم الجامعة للمواطَنة والحسّ المدني؛	بدون أثر مالي يُذكر

	- تأطير مساهمة المؤثرين في نشر قيم المواطنة والسلوك المدني، من خلال شراكات معتمدة؛ - تعبئة تقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد المحتويات الرقمية التي تروج للسلوكيات المنافية لقيم المواطنة، والتصدي لها عبر محتويات بديلة.	
8. **جعل السلامة الطرقية أولوية وطنية**	- إطلاق مخطط وطني للسلامة الطرقية برسم الفترة 2027-2031، يهدف إلى تقليص الوفيات الناجمة عن حوادث السير بنسبة 50%؛ -تعزيز المراقبة الآلية لمخالفات السير، عبر توسيع استعمال الرادارات وأجهزة قياس السرعة، إلى جانب تنظيم حملات توعوية موجهة؛ - إصلاح منظومة تعليم السياقة، من خلال إدماج وحدة تكوينية حول الحس المدني والمواطنة الطرقية؛ - تأهيل البنيات التحتية الطرقية الخطرة التي تحددها الوكالة الوطنية للسلامة	متضمن في الكلفة التقديرية للمحور الفرعي II.7: المجالات الترابية، وإعداد التراب، والسكن

	الطرقية (NARSA)، وفق جدول زمني مُلزِم؛ - إيلاء الأولوية لحماية مستعملي الدراجات ذات العجلتين والراجلين، الذين يمثلون 66,8% من ضحايا حوادث السير سنة 2024، من خلال تهيئات حضرية آمنة.	
9. **تعزيز المواطنة الرياضية في أفق كأس العالم 2030.**	- اعتماد استراتيجية وطنية للمواطنة الرياضية، تُدمج ضمن التحضيرات الخاصة باستضافة كأس العالم 2030؛ - تعميم العمل بالتذاكر الإلكترونية الاسمية، واعتماد أنظمة مراقبة الولوج في جميع الملاعب الاحترافية؛ - الاعتراف الرسمي بجمعيات المشجعين، مع تحديد حقوقها وواجباتها في مجال الوقاية من العنف ومن السلوكيات المنافية لقيم المواطنة؛ - تعميم أنظمة المراقبة الذكية بالفيديو وتقنيات الذكاء الاصطناعي، لتدبير تدفقات الجماهير داخل الفضاءات والمنشآت الرياضية؛	يُموَّل من الاعتمادات المرصودة لتنظيم كأس العالم 2030

	- إدماج "المواطَنة الرياضية" ضمن المناهج الدراسية وفي أنشطة أندية الشباب، لا سيما عبر تنظيم ورشات حول اللعب النظيف.	
10. **إحداث مرصد وطني للمواطنة والسلوك المدني**	- إحداث مرصد وطني للمواطنة والسلوك المدني، يُصدر تقريرًا سنويًا للتقييم؛ - إرساء لوحة قيادة للمؤشرات الوطنية للمواطنة والسلوك المدني، بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط، والمديرية العامة للأمن الوطني، والدرك الملكي؛ - إنجاز بحث وطني كل سنتين حول المواطنة والسلوك المدني، مع تصنيف نتائجه حسب الجهات والفئات العمرية والنوع الاجتماعي؛ - إحداث جوائز سنوية لتكريم المدن والمرافق العمومية والمقاولات الأكثر تميزًا ونموذجيةً في ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني؛ - إدماج مؤشرات المواطنة والسلوك المدني ضمن معايير تقييم أداء الجماعات الترابية،	دون أثر مالي يُذكر

	وفي معايير تحويلات الدولة المالية لفائدتها.	
		دون أثر مالي يُذكر

إن التحولات المتسارعة التي يشهدها المغرب (التوسع العمراني المتسارع، الانتقال الرقمي، تحولات خلية الأسرة، وغيرها) تعيد صياغة المرجعيات الجماعية بصورة عميقة، وتُخلخل أنماط العيش المشترك التقليدية. وإذا كان المجتمع المغربي يحتفظ برصيد غني من قيمه الروحية وتقاليده الراسخة في التضامن والتآزر، فإن قواعد المواطنة والحس المدني في الحياة اليومية باتت بحاجة إلى تجديد، بما يستجيب لمتطلبات أمة عصرية ومجتمع حديث. وهو ما يقتضي تعبئة منسَّقة للمدرسة والأسرة ووسائل الإعلام ومختلف المؤسسات.

إن الميثاق الوطني للمواطنة والسلوك المدني، الذي يقترحه حزب التقدم والاشتراكية، لا يروم تصوير الماضي على أنه "مثاليٌّ"، ولا فرضَ احترام القواعد عبر الإلزام وحده. بل إنه ميثاقٌ يتأسس على تهيئ الشروط الملموسة (المؤسساتية والتربوية والمادية) التي تمكّن كل مواطِنة ومواطن من تَمَلُّكِ الفضاء العام باعتباره مِلكًا جماعيا مشتركًا، ومن الإسهام في صونه والمحافظة عليه.

ومع اقتراب موعد كأس العالم 2030، فالمغربُ لا يواجه تحديًا يتعلق بالبنيات التحتية فحسب، بل يقف أمام موعد حاسم مع ذاته. فأمام السلوكيات المنافية لقيم المواطنة والحس المدني، التي تؤثر سلبًا في حياتنا اليومية، يشكل هذا الحدث فرصةً تاريخية لتحقيق نقلةٍ جماعية كبرى في المواطنة والسلوك المدني، بما يساهم في الارتقاء بجودة الرابط الاجتماعي، على طرقنا، وداخل أحيائنا، وفي مرافقنا وإداراتنا العمومية، باعتبار ذلك معياراً حقيقياً لنجاح نموذجنا التنموي.

IV. المحور الجيوسياسي : المغرب فاعل إقليمي ذو سيادة، مناصر للسلام، متشبث باحترام القانون، بتعددية الأطراف وبنظامٍ عالميٍّ عادل

يتسم السياق الدولي، اليوم، بعدم اليقين والتقلبات العميقة والسريعة. كما يَطبعه تصاعُدُ التوترات الجيوسياسية، وضُعف آليات الضبط الدولي، وتنامي انتهاك مبادئ القانون الدولي.

إنّ هذه التحولات لا تندرج ضمن مجرد تعديلات ظرفية، بل إنها تُترجِمُ أزمة بنيوية للرأسمالية المعولمة التي بلغت مرحلةً تتفاقمُ فيها تناقضاتُها الداخلية: تركّز الثروات، هيمنة الأوليغارشيات المالية والتكنولوجية، الاستحواذ على الموارد الاستراتيجية، تفاقُم التفاوتات، والعجز عن الاستجابة للتحديات الإيكولوجية والاجتماعية التي تواجه البشرية.

في هذا الإطار، أصبحت العلاقات الدولية تتجه، بشكل متزايد، نحو النزاع والصراع، في ظل هيمنة منطق القوة والتنافس والسعي إلى السيطرة. كما يتراجَعُ النظام متعدد الأطراف والأقطاب، وتتعرض المؤسسات الدولية للإضعاف والتهميش، فيما يتم تطبيق المبادئ الكونية بشكل انتقائي.

أمام إعادة التشكُّل هذه للعالم، يتعين على المغرب أن يوطِّد حملَهُ سياسةً خارجية سيادية، مستقلة ومتسقة، قائمة على الدفاع عن مصالحه الاستراتيجية، لكن أيضاً على التزامه لفائدة السلم، والعدالة الدولية، والتضامن بين الشعوب، والإسهام في إرساء نظام عالمي أكثر توازنًا.

أزمة بنيوية للرأسمالية المعولَمَة

يشهد النظام العالمي، اليوم، أزمة عميقة ومتعددة الأبعاد للرأسمالية المعولمة. ولا ترتبط هذه الأزمة بمجرد اختلالات ظرفية عابرة، بل تعكس مأزقًا تاريخيًا لنمطٍ من التراكم قائم على التحرير المفرط للأسواق، والهيمنة المالية، وسيطرة الأسواق على السياسات العمومية.

يتجلى ذلك في تعاقُب الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والإيكولوجية، بل وحتى الديمقراطية، بما يكشف الاستنفاد البنيوي للنموذج النيوليبرالي. كما تعكس أزمات فائض الإنتاج، والفقاعات المضارباتية، وعدم استقرار سلاسل القيمة، وسياسات التقشف، الطبيعة غير المستقرة، جوهرياً وبنيوياً، للرأسمالية المعاصرة.

ثم إن هذه الدينامية تترافق مع تركزٍ قُصوي للثروات في أيدي الطبقات المهيمنة العابرة للحدود، والأوليغارشيات المالية والتكنولوجية. كما تزداد السلطة الاقتصادية استقلالاً عن القواعد والأُطُر الديمقراطية الوطنية، مما يعزز أشكالًا من الهيمنة الموزعة لكنها في العمق غير متكافئة.

بالتوازي مع ذلك، يتكثف الاستحواذُ على الموارد الاستراتيجية، من طاقة، ومعادن حيوية، وعناصر منجمية نادرة، ومياه وبيانات رقمية، في إطار منطقٍ نيو ليبرالي يقوم على التحكم في الأطراف وتأمين مصالح المراكز الرأسمالية.

إن هذا النُّزوع يعمّق التفاوتات البنيوية بين الشمال والجنوب، ويُفاقم في الوقت ذاته التصدعات والفوارق الاجتماعية داخل المجتمعات، بما يُبرز الطابع اللامسواتي العميق، والنهب المفرط الذي يَسِمُ النظام العالمي الراهن.

نحو نظامٍ عالميٍّ لا ليبرالي سلطوي

يشهد النظام الدولي إعادة تشكُّـل عميقة تتسم بأزمة بنيوية حادة للنموذج النيوليبرالي الذي فرض نفسه منذ نهاية الحرب الباردة. فبعيداً عن تقدُّمٍ خطي في اتجاه الديمقراطية والتبادل الحر، نلاحظ اليوم إعادة هيكلة سلطوية للرأسمالية العالمية.

ويتجلى هذا التحول في تصاعد الأنظمة السلطوية أو الهجينة، وفي إضعاف الآليات الاجتماعية والمؤسساتية لتوازُن السُّلَط، إلى جانب التقييد المتنامي للحريات العامة. كما أن الأشكال الديمقراطية ما تزال قائمة في معظم الحالات والأحيان، لكنها مُفرَغَة من محتواها الحقيقي، لفائدة نخب سياسية واقتصادية مهيمنة لكنها فاقِدة للشرعية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ينمحي تدريجياً خطابُ التبادل الحر لصالح سياسات حمائية تُسخَّر لخدمة المصالح الاستراتيجية للقوى الرأسمالية الكبرى. ولم يعد السوق فضاءً محايداً، بل أضحى حَلَبَةً للتنافس والصراع بين كتل اقتصادية غير متكافئة.

إن هذا التحول يُكرّس انبثاق نظام دولي لا ليبرالي، يتسم بغَلَبَة منطق القوة على القانون، وبتوظيفٍ متنامٍ للمؤسسات الديمقراطية ومتعددة الأطراف.

كما يعكس هذا الوضع أزمةَ شرعيةٍ للنموذج النيوليبرالي، العاجز عن الاستجابة للتطلعات الاجتماعية والديمقراطية والإيكولوجية للشعوب.

الصراع الاستراتيجي بين القوى الكبرى

يمثل الصراع بين القوى العظمى، اليوم، أحد التعبيرات المركزية عن أزمة النظام الرأسمالي العالمي. فهذا الصراع لا يقتصر على مجرد مواجهة جيوسياسية، بل يعكس تنافسًا بنيويًا بين أقطاب الرأسمالية من أجل السيطرة على الأسواق والموارد والتكنولوجيات.

وتجسد المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هذا المسار من إعادة تشكُّل النظام العالمي، حيث تسعى كل قوة إلى تأمين مناطق نفوذها وسلاسل القيمة الخاصة بها. ويتجاوز هذا التنافس الإطار الثنائي ليعيد هيكلة مجمل العلاقات الدولية.

ويتحول التسابق نحو الهيمنة التكنولوجية، مثل الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والأمن السيبراني، والبنيات التحتية الرقمية، إلى ساحة الصراع بين فصائل رأس المال المعولم.

ويرافق هذه النزوعات تصاعد التسلح بالنسبة للعلاقات الدولية، حيث تظل القوة العسكرية أداة لضمان المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للقوى المهيمنة.

تفاقم النزاعات والتوترات الدولية

يتسم النظام الدولي بتزايُد النزاعات المسلحة والأزمات الإقليمية، بما يُترجِم تصاعد تناقضات الرأسمالية المعولمة وتنامي الصراعات الإمبريالية.

وتندرج هذه النزاعات ضمن منطق السيطرة الترابية، والوصول إلى الموارد، وإعادة تشكيل دوائر النفوذ. وهي نزاعاتٌ تطال بشكل خاص المناطق المحيطية التي تظل مناطق عدم استقرار بنيوي في الاقتصاد السياسي العالمي.

والمناطق المعنية والمتضررة أساساً من هذا الواقع، أوكرانيا والشرق الأوسط والساحل وأفريقيا وآسيا، تتكثف فيها آثار هذه الصراعات بين القوى الكبرى والتدخلات الخارجية المتكررة.

ويُجسَّدُ ذلك، بشكل خاص، من خلال العدوان الأمريكي–الإسرائيلي المُدان على الشعب الإيراني، وما ترتب عنه من ردّ فعل عسكري من جانب إيران، والذي يُعد غير مقبول في بُعده الذي يستهدف البلدان العربية. وقد أدت هذه الحرب إلى وضعٍ دولي خطير اتسم بإغلاق مضيق هرمز، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية للمحروقات، وارتفاع حاد في الأسعار.

إن هذه الوضعية تُغذّي دوراتٍ ممتدة من العنف، وأزماتٍ إنسانيةً واسعة النطاق، وعملياتِ نزوحٍ قسري للسكان، كاشفةً عن الطابع العميق للامساواة في النظام الدولي الحالي.

كما تعكس الوضعية الراهنة عجز ميكانيزمات الضبط والتنظيم الحالية عن احتواء منطق الحرب والتدخل، في سياقٍ من تنامي هيمنة المصالح الجيوستراتيجية.

صعود الجنوب العالمي وإعادة تشكيل موازين القوى

استجابةً للهيمنة التاريخية للمراكز الرأسمالية الغربية، تسعى العديد من دول الجنوب إلى تعزيز استقلالها الاستراتيجي والتحرر من منطق التبعية البنيوية.

ويعكس هذا التوجه اعتراضًا متصاعداً، بشكلٍ تدريجي، على النظام الدولي غير المتكافئ والناتج عن المرحلة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، وكذلك على أشكال الاستعمار الجديد المعاصرة ذات الطابع الاقتصادي والمالي.

إن بروز قوى إقليمية جديدة وتحالفات بين الدول الصاعدة (ولا سيما مجموعة بريكس) يسهم في إعادة تشكيل التوازنات العالمية، وفي ترسيخ عالم أكثر تعددية قطبية. كما يعكس ذلك إرادةً في التحرر من الهيمنة الغربية المطلقة ومن سيطرة الدولار.

مع ذلك، فإن هذه التعددية القطبية تظل متناقضة، إذ تتخللها علاقات تنافُس، وتفاوتات في التنمية، واستمرارية أشكال من التبعية تجاه المراكز المهيمنة.

لذلك، فهذه التعددية لا تشكل بعدُ بديلاً مهيكَلاً بشكلٍ كامل عن النظام الرأسمالي العالمي، بل تمثل بالأحرى مرحلة انتقالية غير مستقرة ومفتوحة.

السباق على الموارد الاستراتيجية

لقد أدّى الانتقال الطاقي والثورة الرقمية إلى تكثيف التنافس العالمي لأجل التحكم في الموارد الاستراتيجية، والتي أصبحت رهاناتٍ مركزية تتعلق بالسيادة والهيمنة.

فالمعادن الحيوية، والعناصر المنجمية النادرة، والطاقة، والمياه، والبيانات الرقمية، كلها باتت اليوم مُدمَجة ضمن استراتيجيات شاملة لتراكم القوة وتأمين مصالح القوى الكبرى والشركات متعددة الجنسيات.

إن هذه الدينامية تُعيدُ إنتاج وتعميق المنطق الاستخراجي للموارد وعدم المساواة للنظام العالمي، من خلال تكريس وتعميق تبعية الأطراف المحيطية المنتِجة للمواد الأولية والموارد الطبيعية.

كما يصاحب ذلك إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، والتي لم تعد تُهيكَلُ فقط وفق منطق الفعالية الاقتصادية، بل وفق متطلبات السيطرة الاستراتيجية والأمن.

الأزمات الاجتماعية والمناخية والديمقراطية

يُواجِهُ النظامُ العالمي تفاقماً بنيوياً للتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، كنتيجة مباشرة للسياسات النيوليبرالية ولتركيز الرأسمال. وهذه الوضعية تغذي توترات اجتماعية متصاعدة وتزايُد عدم الاستقرار السياسي.

بالموازاة مع ذلك، تشكل الأزمة المناخية أزمةً بنيويةً لنمط الإنتاج السائد، والقائم على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية وعلى منطق النمو غير المحدود.

وتُعد بلدان الجنوب أول المتضررين من آثار هذه الأزمة، رغم أنها تاريخياً الأقل مسؤولية عن الانبعاثات والاختلالات البيئية.

وعلى الصعيد السياسي، يُلاحَظُ تراجع الحقوق الديمقراطية، وتصاعد الأنظمة السلطوية، وصُعود قوى شعبوية ويمينية متطرفة، غالباً مرتبطة بالآثار الاجتماعية للسياسات النيوليبرالية.

إن هذه التحولات تُفضي إلى أزمة شاملة في شرعية النموذج الرأسمالي المعاصر.

إضعاف التعددية والقانون الدولي

تعاني المؤسسات الدولية، المنبثقة عن نظام ما بعد الحرب، من أزمة عميقة على مستوى الشرعية والفعالية، مرتبطة بعجزها البنيوي عن تجاوز موازين القوى بين القوى الكبرى.

كما يشهد القانون الدولي، أكثر فأكثر، تسخيراً وتطبيقاً انتقائياً، حسب مصالح الدول المهيمنة، وهو ما يقوض مصداقيته ويُضعف طابعه الكوني.

هكذا، تبدو تعددية الأطراف في حالة ضُعف، وعاجزة عن تدبير وتسوية الأزمات العالمية، وعن ضمان استجابات عادلة للاختلالات الدولية.

هذه الوضعية تُترجم أزمةً في الحكامة العالمية، حيث تُعيد المؤسسات القائمة، في غالب الأحيان، إنتاجَ الاختلالات البنيوية للنظام، عوض معالجتها وتقويمها، كما هو مفترَض.

كما تعزز هذه الأوضاع الشعور بوجود ظلم بنيوي في العلاقات الدولية المعاصرة.

القضية الفلسطينية: نقطة مفصلية في النظام الدولي

تُشكل القضية الفلسطينية أحد التمظهرات الأكثر وضوحاً للتناقضات العميقة التي تطبع النظام الدولي الحالي. فهي تُبرز هيمنة موازين القوى على حساب القانون، كما تكشف عن التطبيق الانتقائي لمبادئ القانون الدولي تبعاً للتحالفات والتوازنات الجيوسياسية.

إن الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي من طرف الكيان الصهيوني، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إبادة جماعية، ومن سياسةٍ للفصل العنصري، الأبارتايد، إلى جانب المعاملة اللاإنسانية إزاء السكان المدنيين الفلسطينيين، كلها تجسّد واقعًا بنيويا للإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل داخل النظام الدولي.

بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية، فإن القضية الفلسطينية تتجاوز بُعدها الوطني، وتندرج ضمن دينامية عالمية للنضال ضد الاضطهاد والاحتلال وأشكال الهيمنة المعاصرة.

وعليه، فإن القضية الفلسطينية تشكّل رهاناً واختباراً مركزياً لمصداقية القانون الدولي ولمنظومة العدالة العالمية.

رؤية حزب التقدم والاشتراكية بشأن تموقع المغرب في الجيوسياسية العالمية

وعياً منه برهانات هذه الوضعية الجيوسياسية، وبالموقع الدبلوماسي للمغرب، وبالنجاحات التي تُراكمها بلادُنا، تحت قيادة جلالة الملك، في الدفاع عن وحدتها الترابية، وفي تطوير التعاون المتقدم مع البلدان الإفريقية، وفي تنويع شراكاتها الدولية، فإن حزب التقدم والاشتراكية سيضع قناعاته وتصوراته في خدمة تعزيز السياسة الخارجية لبلادنا.

وتتمثل أبرز المقترحات التي نتقدم بها بهذا المجال فيما يلي:

- المقترح 1: تعزيز دور المغرب كأمة أفريقية ذات سيادة وغير منحازة، حريصة على احترام القانون الدولي، وعلى التعددية الدولية والنهوض بسياسة قوامها السلام والتعاون بين الشعوب؛
- المقترح 2: توطيد الاندماج الإقليمي للمغرب، وتنويع شراكاته الدولية، وتعزيز علاقاته مع التكتلات البديلة (بريكس BRICS، اتحاد المغرب الكبير، مجموعة دول أمريكا اللاتينية، رابطة دول جنوب شرق آسيا ...)؛
- المقترح 3: إعادة التأكيد على الدعم الثابت واللامشروط من المغرب للقضية الفلسطينية، والعمل من أجل الاعتراف التام بكامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومعارضة أي تطبيع ما لم تُضْمَن هذه الحقوق، وكذا معارضة أيّ مُمَاثَلَة بين مناهضة الصهيونية ومعاداة السامية؛
- المقترح 4: تموقُع المغرب كفاعل مُلتزم ورائد في النضال ضد التغير المناخي، عبر النهوض بانتقال إيكولوجي عادل ومتضامن؛

- المقترح 5: توطيد شبكة الدبلوماسية الموازية (البرلمانية، الحزبية، النقابية، الثقافية، الجامعية، المقاولاتية والجمعوية). ومضاعفة الشبكة الثقافية في الخارج بالانتقال من 20 إلى 40 مركزاً ثقافياً بحلول 2031؛
- المقترح 6: الدعم الراسخ لالتزامات المغرب المتعلقة بالمبادرة الأطلسية، وبمبادرة الساحل، ومشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب؛
- المقترح 7: تطوير "عرض المغرب" موجَّه نحو البلدان الأفريقية الشريكة، ومبني حول مجالات تعاون متعددة (المساعدة في التنمية، الصناعة، الفلاحة، البنيات التحتية، الطاقات المتجددة، الهيدروجين الأخضر، تدبير المياه، والكهربة، التعليم العالي، الجبايات والجمارك والمحافظة العقارية ...إلخ)؛
- المقترح 8: تعزيز سياسة إدماج الوافدين الأفارقة ضمن الوضع النظامي-القانوني، ومواكبة العودة إلى الوطن بتدابير التحفيز؛
- المقترح 9: دعم دبلوماسيتنا، بتعزيز الموارد البشرية للوزارة (من حيث العدد كما من حيث التخصصات والكفاءات)، والرفع الملموس لوسائل عملها ومواردها المالية. ويستوجب هذا المقترح مضاعفة ميزانية الوزارة[52] في خمس سنوات؛
- المقترح 10: وضع هدف لتعيين عدد من المسؤولين المغاربة في مناصب مسؤولية بالمنظمات الدولية الكبرى (الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، منظمة التجارة العالمية، منظمة الصحة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، الاتحاد الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي، البنك الأفريقي للتنمية، اليونسكو، اليونيسيف، منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ...إلخ).

على المستوى الميزانياتي

على المستوى الميزانياتي، فإن المقترح التاسع وحده، والمتمثل في مضاعفة الموارد المالية الموضوعة رهن إشارة دبلوماسيتنا، ستكون له انعكاسات مالية مهمة تُقدَّر بـ 16 مليار درهماً على مدى خمس سنوات.

في الخلاصة

بعالمٍ، في طور إعادة التشكُّل، يتسم بعدم الاستقرار والتنازُع ومراجعة القواعد الدولية، ينبغي للمغرب أن يُؤكِّد بوضوح وثبات سياسة خارجية ذات سيادة ومستقلة ومتسقة.

وفي مواجهة منطق الهيمنة والاختلالات المستمرة، وتراجع التعددية، من الضروري حمل صوت متمسك بالقانون الدولي والسلام والتعاون بين الشعوب وبناء نظام عالمي أكثر عدلاً وتوازناً.

إن المغرب، القويُّ بمؤهلاته الجيواستراتيجية وبعمقه الأفريقي وتنوُّع شراكاته، يمتلك الرافعات اللازمة لتعزيز موقعه كفاعل إقليمي مسؤول وملتزم.

إنَّ طموح حزب التقدم والاشتراكية هو إدراج العمل الخارجي للمملكة كلياً في هذه الدينامية، بتوطيد سيادتها، وتوسيع تحالفاتها وشراكاتها، والإسهام الفعال في الاستقرار الإقليمي والدولي.

هكذا، بإعلاء دبلوماسية المبادئ، والتضامن والتوازن، يمكن للمغرب أن يضطلع بدور محرِّك في بروز عالم متعدد الأقطاب أكثر عدلاً، مبني على احترام الشعوب، وعلى القانون والتوازنات الدولية.

تمويل برنامج 2027-2031 لحزب التقدم والاشتراكية

إن تمويل النفقات العمومية الإضافية، البالغة 575 مليار درهماً، الناتجة عن برنامج الحكومة لحزب التقدم والاشتراكية، أي بمعدل سنوي يناهز 115 مليار درهما (ما يعادل حواليْ 15.1% من تحمُّلات الدولة[53])، يستند إلى اختيار سياسي واضح، يتمثل في جعل الرأسمال البشري، والسيادة، وتخليق الحياة العامة، أولوياتٍ ميزانياتية مطلقة للدولة المغربية، مع التطبيق الصارم لمقتضيات الفصلين 39[54] و40[55] من الدستور، اللذين يحددان مبادئ المجهود المساهماتي للمواطنات والمواطنين في تحمل التكاليف العمومية للمجموعة الوطنية.

إن هذا البرنامج سيتم تمويله ليس عبر الإثقال العشوائي (بشكل تعميمي) للضغط الجبائي، ولا سيما على الطبقة المتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، ولا من خلال اللجوء إلى المديونية، بل عبر إعادة توجيه النفقات العمومية نحو القطاعات الاستراتيجية والحيوية، وعبر إلغاء الامتيازات الميزانياتية غير الناجعة، وعبر محاربة الريع والغش، ومن خلال تعبئة كامل الإمكانات الجبائية للاقتصاد الوطني، وعقلنة المحفظة العمومية، والتعبئة المسؤولة للموارد الوطنية.

وترتكز خطة التمويل المقترحة من طرف حزب التقدم والاشتراكية، أساسًا، على إعمال إصلاح ضريبي حقيقي، من شأنه أن يُحسّن، بشكل جدًا ملموس، مردودية الضرائب. إن هذا الإصلاح، مقترنًا بدينامية النمو الاقتصادي، من المنتظر أنْ يؤدي إلى تعبئة نحو 622 مليار درهماً من المداخيل الضريبية الإضافية على امتداد فترة الولاية الحكومية، أيْ بمعدل يناهز 124 مليار درهما سنويًا. ومن بين أهم مصادر إحداث هذه العائدات الجبائية الإضافية، يمكن ذكر ما يلي:

- عقلنة النفقات الجبائية: 30 مليار درهما على مدى خمس سنوات، من خلال عقلنة الثغرات والامتيازات الضريبية إلى أن يتم تحقيق توفير يقارب 30% بحلول سنة 2031 (إلغاء الإعفاءات القطاعية التي لا تساهم في خلق فرص الشغل، مراجعة معدلات الضريبة على القيمة المضافة المخفَّضة غير الموجَّهة اجتماعيًا، العقار المضارباتي، التحفيزات الممنوحة دون تقييم لاحق لآثارها، تحديد سقف زمني ومالي للنفقات الجبائية، وغيرها).

السنوات	2026	2027	2028	2029	2030	2031	المجموع
تقليص النفقات الجبائية (بمليار درهم)	-	-2.0	-4.0	-6.0	-8.0	-10.0	-30
تقليص النفقات الجبائية/32 مليار درهم[56]	-	6,25%	12,5%	18,75%	25,0%	31,25%	

- مكافحة الغش والتهرّب الضريبيين: 19,6 مليار درهما من العائدات الجبائية الإضافية على مدى خمس سنوات.

بملايين الدراهم	مرجعية 2024	2027	2028	2029	2030	2031
أشخاص ذاتيون ومهنيون	1.380	1700	2000	2500	3000	3000
شركات كبرى	1.627	2.000	2500	3000	3500	4000

أشخاص اعتباريون آخرون	2268	2700	3200	3700	4200	5000
مجموع المراقبة الضريبية	5275	6400	7700	9200	10700	12000
التغير مقارنة مع السنة المرجعية		+1125	+2425	+3925	+5425	+6725
التغير التراكُمي		+1125	+3.550	+7.475	+12.900	+19.625

- 5 مليارات درهم في سنة 2027 من المداخيل الضريبية الإضافية الناتجة عن الاستهداف الجبائي للريع ولوضعيات الهيمنة والاحتكار (إقرار حد أدنى من الضريبة على المجموعات الكبرى المستفيدة من آليات التحسين الضريبي المفرط، ومراجعة واجبات استغلال أملاك الدولة المقوَّمَة بأقل من قيمتها الحقيقية، فرض مساهمة استثنائية على الأرباح المتأتية من وضعيات الاحتكار الفعلي بحُكم الواقع، كما هو الحال في قطاع المحروقات والاتصالات وصناعة الإسمنت والمناجم والمقالع والمصحات الخاصة...). فهذه المداخيل الجبائية يمكن أنْ ترتفع بعد ذلك بوتيرة سنوية من 7%.
- ما يقارب 4,5 مليار درهم سنويًا، أيْ أزيد من 22 مليار درهم على مدى الولاية الحكومية، ناتجة عن تضريب الثروة غير المنتجة (العقار غير المبني ذي الطابع المضارباتي، والمساكن الفاخرة الشاغرة، والإقامات الثانوية، والأصول غير المنتجة، والودائع البنكية، والادخار الجماعي، والسيارات الفاخرة).

بالمليار درهم	مرجع 2025	2027	2028	2029	2030	2031
الودائع الجارية تحت الطلب للأسر	705,2[57]					
الودائع محددة الأجل للأسر	74,9[58]					
استثمارات الأسر في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	63[59]					

الأراضي غير المبنية والمساكن الثانوية	200[60]					
السيارات الفاخرة واليخوت	11,25[61]					
الثروة غير المنتجة[62]	1.054,35 مقربة إلى 1.000	1.050	1.103	1.158	1.215	1.276
سعر الضريبة		0,3%	0,3%	0,4%	0,4%	0,5%
عائدات الضريبة		3,2	3,3	4,6	4,9	6,4
العائدات التراكمية		3,2	6,5	11,1	16,0	22,4

- عائدات جبائية إضافية تفوق 22 مليار درهماً، على مدى الولاية الحكومية، أيْ بمعدل سنوي يناهز 4,47 مليارات درهم، متأتية من رفعٍ للضريبة المفروضة على المنتجات والأنشطة ذات الأثر الصحي أو الاجتماعي الضَّار، من قبيل التبغ والكحول والسكر المكرر وألعاب الحظ وغيرها.

بالمليار درهم	2026[64]	2027[63]	2027	2028	2029	2030	2031
الضريبة الداخلية على الاستهلاك - التبغ	17,72	18,07	19,15[65]	20,11	21,12	22,17	23,28
الضريبة الداخلية على الاستهلاك - منتجات أخرى[67]	4,62	4,82	5,11[66]	5,36	5,63	5,91	6,21
مجموع الضريبة الداخلية على الاستهلاك (خارج الطاقة)	22,34	22,89	24,26	25,47	26,75	28,08	29,49
التغير/السنة المرجعية (2026)	-	-	+1,92	+3,13	+4,41	+5,74	+7,15
التغير التراكمي			+1,92	+5,05	+9,46	+15,20	+22,35

- مداخيل جبائية إضافية متأتية من تغيير قواعد فرض الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، بما يمثل غلافًا ماليًا إجماليًا يفوق 191 مليار درهماً على مدى الولاية الحكومية.

عائدات جبائية (بمليار درهم)	مرجع 2025	2027	2028	2029	2030	2031
الضريبة على الشركات	94,8	96,7	103,71	111,24	119,32	127,99
(%20) المقاولات الصغيرة جدا [68]	18,96	9,48	9,95	10,45	10,97	11,52
(%80) المقاولات الصغرى والمتوسطة والكبيرة[69]	75,84	87,22	93,76	100,79	108,35	116,47
الضريبة على الدخل[70]	65,8	72,38	77,45	82,87	88,67	94,88
مجموع عائدات الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل	160,6	169,08	181,16	194,11	207,99	222,87
التغير/السنة المرجعية		+8,48	+20,56	+33,51	+47,39	+62,27
التغير التراكمي		+8,48	+29,04	+62,55	+109,94	+172,21

- وتُضاف إلى هذه الموارد الجبائية موارد مالية تتراوح بين 2,5 و3 مليارات درهم سنوياً، أي ما يعادل نحو 0,5% من إجمالي النفقات العمومية، وذلك في إطار ترشيد نفقات الدولة، ولا سيما من خلال إخضاع نفقات كل قطاع وزاري لمراجعة شاملة بهدف حذف النفقات المتكررة أو تلك التي يثبت ضُعف أثرها وفعاليتها.

<u>تركيب لتوقعات العائدات الجبائية</u>

بمليار درهم	2027	2028	2029	2030	2031	المجموع
عقلنة النفقات الجبائية	2.00	4.00	6.00	8.00	10.00	30.00

محاربة الغش الضريبي	1.125	2.425	3.925	5.425	6.725	19.625
تضريب وضعيات الاحتكار والريع	5.00	5.350	5.725	6.125	6.554	28.754
الضريبة على الثروة غير المنتجة	3.200	3.300	4.600	4.900	6.400	22.400
الضريبة على المنتجات والأنشطة الضارة	1.920	3.130	4.410	5.740	7.150	22.350
عائدات الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل	8.480	20.560	33.510	47.390	62.270	172.210
تدابير ضريبية أخرى (الالتزامات 6 و8 و9 و10)	2.000	2.200	2.500	2.800	3.200	12.700
ترشيد نفقات الدولة	2.500	2.600	2.700	2.800	2.900	13.500
المرونة الجبائية للاقتصاد[71]	40.000	50.000	60.000	70.000	80.000	300.000
مجموع العائدات الضريبية	66.225	93.565	123.370	153.180	185.199	621.539

موارد مالية إضافية تُمكِنُ تعبئتها خلال الولاية الحكومية. غير أننا لم نقم بتقدير حجم هذه الموارد بسبب عدم توفر المعطيات اللازمة. ويتعلق الأمر أساسًا بعقلنة العلاقة المالية ما بين الدولة وبين

المؤسسات والمقاولات العمومية[72] ذات الطابع التجاري، وكذا بترشيد هياكل الإدارات العمومية (التداخل والازدواجية والتكرار الوظيفي... إلخ).

خلاصة عامة

يرتكز برنامجُ حزب التقدم والاشتراكية للحكومة، 2027-2031، على اقتناعٍ بسيط وحازم: العدالة الاجتماعية والمجالية، السيادة الإنتاجية والتجديد الديمقراطي، ليست شعارات فارغة، بل خيارات ميزانياتية صريحة ومعلَنَة وسياسات ملموسة.

إن الـ 622 مليار درهماً، من الموارد الجبائية المُعبَّأة على خمس سنوات، لا تُمثِّل وعداً غير واقعي، ولا أمنيةً طوباوية. بل إنها تعكسُ جهداً مضبوطاً وتدريجياً ومستداماً، مؤسَّساً ليس على الزيادة غير العشوائية والتعميمية في الضغط الجبائي الذي يُثقل كاهل الطبقات المتوسطة والشعبية والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، بل على إعادة توجيه الأولويات العمومية، وعلى النضال بصرامة ضد كافة مظاهر الريع والتبذير، وعلى عدالة جبائية صريحة ومعلنة، وعلى الاقتناع بأن الاستثمار في الرأسمال البشري والإيكولوجيا هو الرافعة الأكثر موثوقية للازدهار المستدام.

إن حزب التقدم والاشتراكية يتبنى تحسين جودة الإنفاق العمومي قبل "الإنفاق أكثر"، واشتراط الدعم العمومي بالتشغيل والجدوى الاجتماعية، ووضع حد للإعفاءات الضريبية غير الناجعة، والتعبئة المسؤولة لمختلف الموارد المتاحة للأمة. كما يتبنّى الحزبُ وقف اللجوء إلى العمليات المسماة "تمويلات مبتكرة"، وكذا اعتماد الاقتراض في إطار مضبوط بدقة وصرامة، على أن يُوجَّه حصريًا لتمويل الاستثمارات العمومية الهيكلية التي تمتد آثارها الإيجابية إلى عدة أجيال، وذلك في احترام لمبدأ الإنصاف بين الأجيال.

هذا البرنامج الحكومي هو أيضاً التزام بالأسلوب والمنهج méthode، حيثُ كل درهم يُصرَف سيُقرَن بأهداف قابلة للقياس، وبمؤشرات تتبع عمومية، وبإلزام بتقديم الحساب، والشفافية الميزانياتية، والتقييم الدائم للفِعل العمومي، ومكافحة الفساد. إنها ليست مبادئ مجردة: بل هي شروطُ نجاح المشروع.

وفي المحصلة، يقترح حزب التقدم والاشتراكية على المغربيات والمغاربة تعاقدًا يربطه بهم، والذي بمقتضاه: الدولة تحمي، تستثمر، تُوجِّـه، تنظّم، وتقدم لهم الحساب؛ والاقتصاد يُنتِج القيمة وفرص الشغل اللائق بدل تنظيم الريع؛ والديمقراطية تنبض بالحياة، ولا أحد فوق القانون.

إن هذا البرنامج للحكومة ليس وعداً بمعجزة وهمية، بل وعداً بمسار مُضيء، متضامن ومسؤول، لبناء مغرب أكثر عدلاً، أشد قوةً، وأوفر إنصافاً. وبتعبير آخر "مغرب التقدم للجميع".

في 2026، نزعمو كاملين!

نزعمو كاملين على المستشفى العمومي، والمدرسة العمومية، والشغل اللائق، والثقافة والرياضة للجميع، باعتبار كل ذلك أُسُسًا للكرامة وتكافؤ الفرص؛

نزعمو كاملين على اقتصاد منتج ومبتكر ومنظّم، قادر على خلق الثروات، مولِّد لفرص الشغل اللائق، وضامن لسيادتنا الصناعية والغذائية والطاقية والرقمية والتكنولوجية؛

نزعمو كاملين على تعزيز بناء الديمقراطية وتوطيد المؤسسات، بوضع الأخلاقيات والحريات والمساواة والمناصفة وحقوق الإنسان والاعتراف الكامل بالأمازيغية والمواطَنة في صميم المشروع الوطني؛

نزعمو كاملين على جعل الشباب ومغاربة العالم فاعلين بارزين في التنمية الوطنية؛

نزعمو كاملين على مغرب مُعزِّز لسيادته، وفيّ لقيمه، فاعل ريادي في السلام والعدل والتعاون؛

نزعمو كاملين على مغرب أكثر ازدهارًا، وأكثر عدلًا، وأكثر تضامنًا؛

نزعمو كاملين على مغرب التقدم والاشتراكية.

الملحق 1: ملخص الشق الميزانياتي

	التزامات وميزانية بملايير الدراهم	2027	2028	2029	2030	2031	المجموع
I. محور التنمية البشرية : الاستثمار في الإنسان، بالاختيار الحاسم والنهائي للمستشفى العام وللمدرسة العمومية والشغل اللائق وتحرير الطاقات عبر الثقافة والرياضة							
1.I - إصلاح الصحة : المستشفى العام أولاً	1. إعادة تقييم جميع الاستراتيجيات الوطنية للصحة	-	-	-	-	-	-
	2. إدماج الـ8,5 مليون مغربي المقصيين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتخفيف العبء المالي على الأسر	متضمن في الالتزام 1 من الشق I 3 التضامن					
	3. رفع الأسِرَّة العمومية المتاحة إلى 10 أسرة لكل 10.000 نسمة (+9.000 سرير)	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	6.8
	4. رفع أعداد مهني الصحة العاملين في المستشفى العمومي (+15.000 طبيب و+33.500 ممرض)	1.4	2.8	4.1	5.4	6.8	20.5
	5. ضمان الولوجية الترابية (90% من الساكنة على بُعد أقلّ من ساعة من فضاء العلاج، وتعميم المستعجلات والتجهيزات التقنية)	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	3.5
	6. رفع نسبة الولادات المُؤطَّرة طبياً إلى 90% في الوسط القروي	0.5	0.5	-	-	-	1.0
	7. تخفيض مدة الانتظار والتكفل وإرجاع التعويضات، إلى النصف	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
	8. إعادة الاعتبار للوضع المادي للمهنيين الصحيين بالتشاور مع ممثليهم	1.8	1.8	1.8	3.9	3.9	13.2
	9. توطيد الاستقلالية الفعلية في التسيير، واعتماد المستشفيات العمومية	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	10. إعادة الاعتبار لصورة المستشفى العمومي	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
		6.2	7.6	8.4	11.8	13.2	47
الصحة							47.00
2.I - إصلاح التعليم والتكوين والتعليم العالي: المدرسة والجامعة العموميتان ركيزتَا تكافؤ الفرص ومجتمع المعرفة	1.تخفيض الحجم الأقصى للفصول إلى 30 تلميذ/أستاذ وتحسين العرض الخدماتي	6.1	8.2	10.3	12.4	14.5	51.5
	2.إعادة الاعتبار للأساتذة وتكوينهم وتثبيتهم	6.5	6.5	6.5	12.5	12.5	44.5
	3.تقييم الأساتذة وترقيتهم ومكافأتهم بالنتائج	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	4.5
	4.اعتماد المؤسسات التعليمية العمومية وتحسين الأداء والتوجيه في الثانوي	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	1.2
	5.مراجعة المضامين البيداغوجية والمناهج	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	6.جعل تدريس الأمازيغية فعلياً	متضمن في الالتزام 2 من الشق III 2					
	7.تسريع القضاء على الأمية	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	8.تطبيق حكامة ترابية للتربية والتكوين المهني	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	5.3
	9. آلية الائتمان الضريبي للبحث وآلية الطلبية العمومية الموجَّهة للابتكار	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	10.توطيد الآليات والهياكل الوطنية لتمويل البحث والتطوير والابتكار	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	5.0

		16.8	18.9	21.0	29.1	31.2	117.0
المعرفة							117.0
3.I - التضامن والحق في الشغل : تأمين الحماية الاجتماعية وضمان الولوج إلى الشغل اللائق	1. إرساء دخل أدنى للكرامة وضمان مواكبة اجتماعية شخصية للأسر المستفيدة من المساعدات العمومية	5.5	5.8	6.0	6.1	6.4	29.8
	2. تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بحلول نهاية 2028	1.4	2.9	2.1	1.2	0.4	8.0
	3. رفع الحد الأدنى للأجور وإعادة تقييم أجور الوظيفة العمومية	7.2	7.2	7.2	15.2	15.2	52.0
	4. إقرار نظام إلزامي لمشاركة الأجراء في أرباح المقاولات	-	-	-	-	-	-
	5. خفض الشغل غير المهيكل	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
	6. خطة استعجالية NEET	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	15
	7. النهوض بعمل المرأة بتدابير تيسير وتحفيز قوية	1.3	1.3	1.2	1.2	1.2	6.2
	8. تعزيز قابلية تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	9. إصلاح التعويض عن فقدان الشغل	0.6	1.1	1.8	3.0	4.5	11.0
	10. تنظيم الملتقيات الوطنية حول التقاعد وإجراء الإصلاح التوافقي	ميزانية غير مقدَّرة، للتحديد إثر انعقاد الملتقيات					
		19.5	21.8	21.8	30.2	31.2	124.5
التضامن							124.5
4.I - الثقافة والفنون : حق كوني، رافعة للتنمية وركيزة للعيش المشترك	1. وضع حكامة ثقافية مندمجة	0.1	0.1	0.1	-	-	0.3
	2. رفع التمويلات العمومية والخاصة بشكل دائم	0.5	1.0	1.6	2.1	2.8	8.0
	3. اعتماد مخطط وطني للبنيات التحتية الثقافية	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	3.0
	4. تعميم التربية الفنية والثقافية	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	1.5
	5. إطلاق مخطط وطني للكتاب والقراءة	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	1.1
	6. رفع ميزانية الصندوق الوطني للعمل الثقافي	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	7. نشر دبلوماسية ثقافية طموحة	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
	8. حماية المبدعين وتحديث وضعيتهم	-	-	-	-	-	-
	9. هيكلة الصناعات الثقافية والإبداعية	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	1.6
	10. حماية التراث الوطني وتثمينه	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
		2.9	3.4	4.0	4.4	5.3	20
الثقافة							20
5.I - الرياضة : أداة للتفتح الشخصي في خدمة الصحة العامة والتماسك الاجتماعي والإشعاع الدولي	1. اعتماد قانون إطار للتربية البدنية والرياضة	-	-	-	-	-	-
	2. وضع حكامة محدَّثة وفعالة للرياضة	-	-	-	-	-	-
	3. إطلاق برنامج واسع لبناء وإعادة تأهيل البنيات التحتية الرياضية	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	2.5
	4. إعادة الاعتبار للتربية البدنية وللرياضتيْن المدرسية والجامعية	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	5. إنشاء شبكة وطنية من مراكز التكوين العمومية حول معهد وطني للرياضة عالية المستوى	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	5.0

حزب التقدم والاشتراكية
Parti du Progrès et du Socialisme

	6. إصلاح الجامعات الرياضية لمزيد من الشفافية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
	7. إرساء وضعية نظامية للرياضي، حامية وجاذبة	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	8. تشجيع المساواة بين النساء والرجال في الرياضة	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
	9. تطوير اقتصاد الرياضة	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	2.5
	10. جعل الرياضة أداة للتماسك الاجتماعي والترابي	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
		3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	15
الرياضة							15
II . المحور الاقتصادي والإيكولوجي: من أجل سيادة إنتاجية واقتصاد منظَّم في خدمة التنمية والانتقالين الإيكولوجي والتكنولوجي							
II.1 - السيادة الإنتاجية والسياسة الصناعية : الإنتاج والابتكار والتحكم في سلاسل القيمة	1. اعتماد ميثاق وطني مُحيَّن للصناعة	0.2	0.2	0.1	-	-	0.5
	2. تنشيط المناطق الصناعية وترشيدها	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	3.5
	3. دعم البحث والتطوير والابتكار في الصناعة	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	4. استراتيجية وطنية للإحلال المستهدَف محل الواردات	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	1.5
	5. تحفيزات عمومية مُتمايزة حسب الجهات والقطاعات	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	4.0
	6. علامة «المغرب» الوطنية	0.3	0.2	-	-	-	0.5
	7. تحدي الابتكار الصناعي	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	8. تشجيع الأقطاب الصناعية الجهوية	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	9. تطوير منصات الإنتاج المشترك	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	1.5
	10. إعادة التفاوض على اتفاقيات التبادل الحر المتسمة بالعجز الهيكلي أو التي تُعيق بروز سلاسل وفروع صناعية وطنية استراتيجية.	0.3	0.2	-	-	-	0.5
		4.1	3.9	3.4	3.3	3.3	18
الصناعة							18
II.2 - دعم المقاولة وتحرير الفعل المقاولاتي وإدماج الاقتصاد غير المهيكل	1. إحداث مؤسسة للوساطة لصالح المقاولة	0.1	0.1	0.1	-	0.1	0.4
	2. إصلاح الإطار القانوني والإداري للأعمال	0.1	0.1	0.1	-	0.1	0.4
	3. التفكيك التدريجي لاقتصاد الريع ومكافحة تضارب المصالح	0.1	0.1	-	-	-	0.2
	4. تعزيز هيئات التنظيم وضمان المنافسة	0.1	0.1	-	-	-	0.2
	5. خلق أبطال على الصعيدين الوطني والدولي	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	5.0
	6. وضع مخطط وطني لتنظيم وإدماج الاقتصاد غير المهيكل المعيشي	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	7. إطلاق مخطط وطني لإدماج الاقتصاد غير المهيكل	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
	8. إنشاء مناطق أنشطة للهياكل الصغيرة	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	8.0
	9. جعل ريادة الأعمال الإنتاجية أكثر جاذبية	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	10. توظيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز نسيج الإنتاج الوطني	0.1	0.1	0.1	-	-	0.3

		3.8	3.8	3.6	3.5	3.3	18
المقاولة							18
3.II - تمويل الاقتصاد في خدمة نمو المقاولات وحاجيات الأسر	1. الشروع في تعميم معاشات التقاعد	-	-	-	-	-	-
	2. انتهاج سياسة جاذبة لتعبئة تدفقات الادخار المالي الدولي	-	-	-	-	-	-
	3. تحويل الادخار إلى استثمارات إنتاجية	-	-	-	-	-	-
	4. حماية المساهمين وتنظيم وتوسيع قاعدة الشركات المدرجة	-	-	-	-	-	-
	5. تعزيز المنافسة وتنظيم أفضل	-	-	-	-	-	-
	6. تعبئة 50 مليار درهماً سنوياً عبر البنك العمومي للاستثمار	10.0	10.0	-	-	-	20.0
	7. اعتماد الوظيفة المزدوجة من طرف بنك المغرب	-	-	-	-	-	-
	8. تقييم وعقلنة مالية وتدبير المحفظة العمومية	-	-	-	-	-	-
	9. نشر تقرير حول تدقيق وافتحاص التمويلات المبتكرة	-	-	-	-	-	-
	10. تشجيع تمويل المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والصناعية ورفع رصيد قروض التجهيز إلى 100 مليار درهماً	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	3.0
		10.6	10.6	0.6	0.6	0.6	23.0
التمويل							23.0
	1. إصلاح الضريبة على الدخل (IR)	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	5.0
4.II – نظام جبائي عادل وفعال وسيادي في خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية	2. رفع مساهمة جبائية الدخول غير الأجرية وتعزيز التضامن الوطني	-	-	-	-	-	-
	3. إصلاح الضريبة على الشركات (IS) لتحفيز الاستثمار المنتج	-	-	-	-	-	-
	4. إصلاح الضريبة على القيمة المضافة لتكريس حيادها الاقتصادي	-	-	-	-	-	-
	5. مكافحة التهرب والتملص الضريبيَّيْن بوسائل في مستوى الرهانات	-	-	-	-	-	-
	6. إدماج الاقتصاد غير المهيكل والقطاع الفلاحي في الحقل الجبائي	-	-	-	-	-	-
	7. رفع العوائق الجبائية أمام الاستثمار المنتج	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	20
	8. تشجيع الانتقال الإيكولوجي والطاقات المتجددة عبر النظام الجبائي	-	-	-	-	-	-
	9. تبسيط المنظومة الجبائية وتحديث الإدارة الجبائية	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	2.5
	10. ضمان حقوق الخاضعين للضريبة وإضفاء المشروعية على الضريبة ومراجعة الحكامة الجبائية	-	-	-	-	-	-
	العائدات الجبائية أكبر من النفقات الجبائية						-
الجبايات							-
	1. اعتماد تخطيط إيكولوجي وطني وترابي	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	2. تسريع وإنهاء الربط بين الأحواض المائية	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	5.0
	3. تطوير إعادة استعمال المياه وتحليتها	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	11.5
	4. اعتماد هيئة لضبط استعمال الماء	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	5. تسريع الاستثمارات في الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	9.0

II.5 - التخطيط الإيكولوجي، الانتقال الطاقي، تدبير الماء والعدالة المناخية : تأمين الموارد ومكافحة الهشاشة	6. تطوير التخزين الطاقي	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	6.5
	7. إرساء ضريبة كربونية على الوقود الأحفوري	-	-	-	-	-	-
	8. تأطير أسعار المحروقات عند ارتفاع الأسعار	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	2.5
	9. اعتماد قانون تفويت أصول مصفاة سامير إلى الدولة	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	3.0
	10. إدماج معايير مناخية في جميع القرارات العمومية	0.2	0.2	0.1	-	-	0.5
		8.1	8.1	8.0	7.9	7.9	40
الإيكولوجيا							40
II.6 - السيادة الغذائية والفلاحة والصيد المستدامَيْن : توفير الغذاء للساكنة مع الحفاظ على الموارد والنهوض بالعالم القروي	1. تقييم وافتحاص مخططَيْ المغرب الأخضر والجيل الأخضر وإعادة التوجيه بنيويا نحو الزراعات الاستراتيجية	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	4.0
	2. تعزيز الدعم للاستغلاليات الأسرية والتعاونيات الفلاحية والصيد التقليدي	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	5.0
	3. عقلنة وتحسين التدبير المستدام لموارد المياه المخصصة للفلاحة	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	7.0
	4. وضع إطار صارم لتدبير الموارد السمكية	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	3.0
	5. تعزيز سلاسل التوزيع القصيرة والأسواق المحلية	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	6. تطبيق آليات استقرار أسعار المواد الغذائية	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	3.0
	7. تشجيع الممارسات الفلاحية المستدامة	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	3.0
	8. تطوير وتحديث سلاسل التحويل المحلية للمنتجات الفلاحية والبحرية.	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	4.0
	9. تعزيز البحث الزراعي والبحري	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	10. وضع آليات لتأمين دُخُول الفلاحة والصيد البحري	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	3.0
		7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	36
الفلاحة والصيد							36
II.7 – المجالات، التهيئة والسكن : تقليص الفوارق المجالية وضمان عيش كريم	1. التجديد العميق للتخطيط الترابي	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	2. النهوض بتنمية قروية تثمن المؤهلات المحلية	متضمن في التزامات سابقة					
	3. تعزيز الهيكلة المجالية بمواكبة تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	7.5
	4. مراجعة قانون التعمير	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
	5. تسريع تأهيل المدن	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	8.0
	6. إعادة التوازن لتوزيع الأنشطة الاقتصادية	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	7. تشجيع التنقلات المستدامة	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	8.0
	8. مكافحة التوسع العمراني غير المتحكم فيه والتحويل المفرط للأراضي إلى مجالات عمرانية والمضاربة العقارية	-	-	-	-	-	-
	9. إنتاج عرض سكن ملائم وذي جودة	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	5.0
	10. تنظيم وضبط سوق السكن وتطوير سوق الإيجار	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0

		6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	33
المجالات الترابية							33
II.8 - الصناعة التقليدية والسياحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني : رافعات للتنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي ولإشعاع المغرب	1. ضمان أجر عادل للحرفي وتحسين ظروف العمل وتقليص التكاليف	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	2. تعزيز الحماية الاجتماعية والتمويل وقدرات الحرفيين	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	1.5
	3. تثمين الأسواق الوطنية وفتحها أمام التصدير ومراجعة التكوين ونقل المهارات	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	4. تنويع العرض السياحي وجعله مستداماً وببُعد ترابي	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	5. رفع الجودة والتأهيل المهني والترويج الدولي	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	6. تشجيع السياحة المستدامة والاستثمار في كأس العالم 2030	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	3.0
	7. تعزيز الحكامة والشراكات العمومية-الخصوصية وإعادة توزيع القيمة	0.4	0.4	-	-	-	0.8
	8. اعتماد إطار قانوني ومؤسساتي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني	0.2	0.1	0.1	-	-	0.4
	9. تمويل وفتح الأسواق أمام هيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	0.4	0.4	0.2	0.2	0.1	1.3
	10. إدماج النساء والشباب والمجالات القروية وقياس الأثر وتعزيز الحكامة	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
		3.5	3.4	2.8	2.7	2.6	15
السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني							15
II.9 - الرقمي والذكاء الاصطناعي : روافع للسيادة والتحول الاقتصادي	1. توطيد الاستراتيجية الوطنية الرقمية	0.2	0.2	0.1	-	-	0.5
	2. تطوير البنيات التحتية الرقمية السيادية	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	10.00
	3. تعميم رقمنة الإدارة	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	4. هيكلة منظومة وطنية للابتكار في الذكاء الاصطناعي	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	3.5
	5. وضع الذكاء الاصطناعي في قلب المنظومة التعليمية	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	3.0
	6. تكييف التعليم العالي والتكوين المهني مع المهن الرقمية	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	2.5
	7. اعتماد ميثاق وطني للاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي	0.2	0.2	0.1	-	-	0.5
	8. دعم رقمنة المقاولات	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	9. تطوير اقتصاد البيانات	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	10. جعل الرقمي رافعةً للإدماج المجالي والاجتماعي	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
		5.4	5.4	5.2	5.0	5.0	26
الرقمي							26
III . المحور الديمقراطي: من أجل نفَس ديمقراطي جديد، تخليق الحياة العامة، المساواة، تشجيع الشباب والنهوض بحقوق مغاربة العالم، ومن أجل ثقافة المواطنة والحس المدني							
	1.تفعيل وتقوية الهيئات الدستورية	0.1	0.1	0.1	-	-	0.3

III.1 - نفَس ديمقراطي جديد وعدم التسامح إزاء الفساد وتضارب المصالح والإثراء غير المشروع	2.النهوض بحرية التعبير وتوسيع فضاء الحريات العامة والفردية	-	-	-	-	-	-
	3. توطيد إصلاح منظومة العدالة وتحديث السياسة الجنائية وتقليص عدد السجناء	0.2	0.3	0.5	0.7	0.8	2.5
	4.إصلاح المجلس الوطني للصحافة والإعلام السمعي البصري العمومي	0.3	0.2	-	-	-	-
	5.العمل من أجل تسوية ملف الحراك والصحفيين والمؤثرين وشباب جيل Z الموجودين رهن الاعتقال	-	-	-	-	-	-
	6.اعتماد قانون تخليق الحياة العامة	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.7
	7.مراجعة الإطار القانوني للأحزاب السياسية وللانتخابات	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	8. تعزيز حق الولوج إلى المعلومة، ومؤسسات النزاهة والضبط والتقنين	0.3	0.2	0.2	-	-	0.7
	9.مواصلة إصلاح المنظومة القضائية وتخليقها	-	-	-	-	-	-
	10.تعزيز الديمقراطية التشاركية والإنصات المواطناتي	0.1	0.1	0.1	-	-	-
		1.3	1.3	1.2	1.0	1.1	6.0
الديموقراطية							6.0
--	1. تكريس الجهوية المتقدمة واللامركزية وتحديث الإدارة العمومية واللاتمركز الإداري	-	-	-	-	-	-
III.2 -إصلاح الدولة : إدارة في خدمة المواطن، فعالة، شفافة وبُعد تُرابي	2. إرساء نظام وطني لتقييم نجاعة الأداء الإداري وجودة الخدمات العمومية	-	-	-	-	-	-
	3. تعميم الشبابيك الموحدة المادية والرقمية	-	-	-	-	-	-
	4. عقلنة محفظة المؤسسات العمومية	-	-	-	-	-	-
	5. محاربة البيروقراطية المفرطة	-	-	-	-	-	-
	6. إرساء تدبير توقعي للموارد البشرية والمناصب والكفاءات (GPEEC)	-	-	-	-	-	-
	7. إرساء حوار دائم مع النقابات وممثلي الموظفات والموظفين	-	-	-	-	-	-
	8. تطوير التكوين المستمر وإعطائه الطابع الجهوي	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	9. رقمنة المساطر الإدارية	مشمول في الشق 9.II المتعلق بالرقمي والذكاء الاصطناعي					
	10. إصلاح المدرسة الوطنية العليا للإدارة (ENSA) لجعلها قطباً للتميز	-	-	-	-	-	-
		0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
إصلاح الدولة							1.0
III.3 - الأمازيغية : قضية مساواة وعدالة اجتماعية ومجالية	1. تفعيل القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية	-	-	-	-	-	-
	2. تعميم الأمازيغية في التعليم العمومي	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	3. جعل الأمازيغية لغة للإدارة والعدالة	-	-	-	-	-	-
	4. إحداث صندوق وطني مخصص للنهوض بالأمازيغية	1.0	-	-	-	-	1.0
	5. إدماج الأمازيغية في السياسات الرقمية والذكاء الاصطناعي	-	-	-	-	-	-
	6. الرفع من حجم الإنتاج والبث بالأمازيغية في وسائل الإعلام السمعية البصرية	-	-	-	-	-	-

	7. معالجة التفاوتات المجالية	-	-	-	-	-	-
	8. محاربة التمييز اللغوي والثقافي	-	-	-	-	-	-
	9. دعم الثقافة الأمازيغية والبحث العلمي المتصل بها	-	-	-	-	-	-
	10. إرساء حكامة تشاركية	-	-	-	-	-	-
		1.2	0.2	0.2	0.2	0.2	2.0
الأمازيغية							2.0
III.4 - المساواة : شرط لا ينفصل عن دولة الحق والقانون والتنمية	1. إنشاء آلية وطنية لتمويل التمكين الاقتصادي للنساء	1.5	1.5	-	-	-	3.0
	2. إرساء التمييز الإيجابي لفائدة النساء في الطلبية العمومية	-	-	-	-	-	-
	3. مأسسة اقتصاد «الرعاية» (care) كرافعة للإدماج المهني للمرأة	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
	4. ضمان العدالة في الأجور ومكافحة التمييز المهني	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	5. دعم ريادة الأعمال النسائية وتحديث التعاونيات	مشمول ضمن ا 3 التضامن					
	6. تحديث مدونة الأسرة وتعزيز الحقوق المدنية للنساء والأطفال	-	-	-	-	-	-
	7. تعزيز الحماية الجنائية للمرأة من جميع أشكال العنف	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
	8. إصلاح القوانين الانتخابية لضمان المناصفة السياسية	-	-	-	-	-	-
	9. تعزيز قدرات القيادة النسائية والتكوين السياسي	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
	10. ضمان الحماية الاجتماعية والأمن والتنقل للنساء الأكثر هشاشة	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
		2.1	2.1	0.6	0.6	0.6	6.0
النساء							6.0
III.5 – تحرير طاقات الشباب، ودعم ارتقائهم لتحقيق ذواتهم، وتعزيز مشاركتهم السياسية والمواطناتية	1. وضع مخطط وطني لتشغيل الشباب (PNEJ)	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	2. إصلاح خريطة التعليم العالي والتكوين المهني	0.1	0.1	-	-	-	0.2
	3. إحداث صندوق وطني لرأس مال الانطلاق للشباب من 18 إلى 35 سنة	0.2	0.2	0.2	-	-	0.6
	4. تحويل دور الشباب إلى فضاءات إنتاجية متعددة الوظائف	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	5. إرساء خدمة مدنية وطنية طوعية ومؤدى عنها للشباب	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	6. ضمان تغطية صحية فعلية لجميع الشباب	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.9
	7. جعل الرياضة حقاً فعلياً لجميع الشباب	0.1	-	-	-	-	0.1
	8. وضع برنامج وطني لمكافحة الهدر المدرسي	0.1	0.1	-	-	-	0.2
	9. تطوير منظومة وطنية للرقمي والابتكار للشباب	0.1	-	-	-	-	0.1
	10. فتح فضاءات الديمقراطية التشاركية للشباب وضمان ولوجهم إلى الثقافة والرياضة والترفيه	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.9
		1.6	1.3	1.2	1.0	0.9	6.0
الشباب							6.0
	1. وضع الدرع الرقمي المضاد للاستيلاء العقاري	0.1	0.1	-	-	-	0.2

III.6 – مغاربة العالم : مكوّن لا يتجزأ من مكوّنات الأمة في خدمة المشروع الوطني	2. إرساء آلية "حماية الإرث"	0.1	-	-	-	-	0.1
	3. تحسين ظروف الطلبة المغاربة في الخارج والحد من هجرة الأدمغة	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	2.0
	4. إرساء "رسم Vignette القَبُول الممتد"	-	-	-	-	-	-
	5. رفع ضمانة "تمويلكم Tamwilcom" إلى 80% للأطر الشابة من مغاربة العالم	-	-	-	-	-	-
	6. إحداث إطار نظامي "خبير مغاربة العالم"	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	1.0
	7. التفعيل الفعلي للشباك الوحيد الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج على مستوى مختلف الإدارات	-	-	-	-	-	-
	8. تيسير الاستثمار وترسيخ الحضور الاقتصادي للمغاربة المقيمين بالخارج بالمغرب	0.1	0.1	-	-	-	0.2
	9. إصلاح المؤسسات والهيئات المكلفة بتدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج	0.3	0.2	0.2	0.2	0.1	1.0
	10. ضمان التمثيلية السياسية المباشرة للمغاربة المقيمين في الخارج	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
		1.3	1.1	0.9	0.9	0.8	5.0
مغاربة العالم							5.0
III.7. السلوك المدني والمواطنة: ترسيخ العيش المشترك وإعادة بناء الثقة في الفضاء العام	1. إطلاق برنامج وطني مندمج للحس المدني وقيم المواطَنة	-	-	-	-	-	-
	2. إصلاح التربية على المدنية والمواطَنة في المدرسة منذ التعليم الأولي	متضمن في المحور الفرعي I.2: التعليم.					
	3. إحداث خدمة مدنية طوعية للشباب	متضمن في المحور الفرعي I.3 التضامن					
	4. جعل العقوبات فِعلية ووضع حدّ للإفلات من العقاب	-	-	-	-	-	-
	5. إعادة الاعتبار للفضاءات العامة كمِلك جماعي مشترك	متضمن في المحور الفرعي II.7: المجالات الترابية					
	6. اعتماد مدونة للسلوك المدني في المرافق العمومية	-	-	-	-	-	-
	7. تعبئة الإعلام ومواقع التواصل للارتقاء بالحس المدني وقيم المواطنة	-	-	-	-	-	-
	8. جعل السلامة الطرقية أولوية وطنية	متضمن في المحور الفرعي II.7: المجالات الترابية					
	9. النهوض بالمواطَنَة الرياضية في أفق كأس العالم 2030	يمول من ميزانية تحضير استضافة كأس العالم 2030					
	10. إحداث مرصد وطني للحس المدني وقيم المواطَنة	-	-	-	-	-	-
		-	-	-	-	-	-
المواطنة والحس المدني							0.0
IV. المحور الجيوسياسي : المغرب فاعل إقليمي ذو سيادة، مناصر للسلام، متشبث باحترام القانون، بتعددية الأطراف وبنظامٍ عالميّ عادل							
IV- الجيوسياسة: المغرب فاعل إقليمي صاعد ومنتصر للسلام	الاقتراح 9: الأثر المالي: مضاعفة ميزانية الوزارة خلال خمس سنوات.	2.0	2.5	3.0	3.5	5.0	16
		2.0	2.5	3.0	3.5	5.0	16
الجيوسياسية							16

	إجمالي النفقات الإضافية للميزانية	107.4	112.4	102.8	122.6	129.1	575

الميزانية التقديرية لبرنامج الحكومة لحزب التقدم والاشتراكية

بملايير الدراهم	2027	2028	2029	2030	2031	المجموع
عقلنة النفقات الجبائية	2.000	4.000	6.000	8.000	10.000	30.000
محاربة الغش الضريبي	1.125	2.425	3.925	5.425	6.725	19.625
تضريب وضعيات الاحتكار	5.000	5.350	5.725	6.125	6.554	28.754
الضريبة على الثروة غير المنتجة	3.200	3.300	4.600	4.900	6.400	22.400
ضريبة المواد والأنشطة الضارة	1.920	3.130	4.410	5.740	7.150	22.350
عائدات الضريبتين على الشركات وعلى الدخل	8.480	20.560	33.510	47.390	62.270	172.210
تدابير جبائية أخرى (الالتزامات 6و8و9و10)	2.000	2.200	2.500	2.800	3.200	12.700
تقليص نفقات الدولة	2.500	2.600	2.700	2.800	2.900	13.500
المرونة الجبائية للاقتصاد	40.000	50.000	60.000	70.000	80.000	300.000
مجموع العائدات الضريبية الإضافية	66.225	93.565	123.370	153.180	185.199	621.539
مجموع النفقات الميزانياتية الإضافية	107.427	112.410	102.843	122.593	129.143	574.417
الرصيد الميزانياتي	- 41.202	-18.845	+20.527	+30.587	+56.056	+47.122

نفقات إضافية لبرنامج الحكومة لحزب التقدم والاشتراكية

575 مليار درهمًا على 5 سنوات

مداخيل إضافية لبرنامج الحكومة لحزب التقدم والاشتراكية

622 مليار درهمًا على 5 سنوات

خفض الدَيْن العمومي ب 47 مليار درهمًا

الملحق 2: ميثاق الأخلاقيات

نحن، ممثلي حزب التقدم والاشتراكية، نتعهد التزامًا رسميًا وأخلاقيًا، إذا ما شرّفنا المغربيات والمغاربة بمنحنا ثقتهم وتحمَّلنا مسؤولياتٍ انتخابية أو حكومية أو مؤسساتية، بأنْ نمارس مهامنا بكل نزاهةٍ وإخلاص، وبكل مسؤوليةٍ وشفافية، في خدمة الصالح العام.

وإننا نلتزم بما يلي:

1. التصرف باستقامة ونزاهة: عدم تقديم مصالحنا الشخصية، بأيِّ حالٍ من الأحوال، على مصالح المواطنات والمواطنين، أو على المصلحة الوطنية، أو على مصلحة وقِيَمِ حزبنا؛
2. تجنب كل شكل من أشكال تضارب المصالح: التصريح المسبق بكل وضعية من شأنها أنْ تؤثر في تقديراتنا أو أحكامنا أو قراراتنا، أو أنْ تَمسَّ بحيادنا أو بحياد الحزب؛
3. تقديم الحساب: إطلاع المواطنات والمواطنين والحزب على أعمالنا وقراراتنا، بشرفٍ ونزاهة، بسرعة ووضوحٍ وشفافية؛
4. خدمة المصلحة العامة: العمل من أجل اقتصادٍ فعال وعادل، وتنمية مستدامة، ومجتمع متضامن؛
5. الاحترام الصارم للواجب الديمقراطي بالشفافية: نشر، فور تحمل مسؤولية عمومية، تصريحنا بالممتلكات وبالمصالح، وتحيينه سنويا؛
6. العمل، بكل تفانٍ وجدية، على التنزيل الفعلي لبرنامج الحزب للحكومة، والحرص على تجسيد روحه وقيمه.

إننا نوقّعُ على هذا الميثاق للأخلاقيات، بكل وعيٍ، مقتنعين بأن قيم الوفاء والشفافية والمسؤولية هي مفاتيحُ الفِعل السياسي السليم والنبيل، المستدام والفعال والعادل.

حُرِّر في فاتح شتنبر 2026

الملحق 3: الإحالات على المراجع

1. طبيب نفسي واحد لكل 100 ألف نسمة حاليًا، مقابل 3 إلى 5 أطباء نفسيين لكل 100 ألف نسمة وفق توصيات منظمة الصحة العالمية، الخاصة بالبلدان ذات الدخل المتوسط.
2. المغرب: 48 حالة وفاة للأمهات لكل 100 ألف ولادة حية سنة 2025. المعدل العالمي: 197 حالة وفاة للأمهات لكل 100 ألف ولادة حية. أما الدول الأفضل أداءً في هذا المجال فهي: النرويج (حالة وفاة واحدة)؛ بولندا (حالتان)؛ إسبانيا (3 حالات)؛ بلجيكا (4)؛ السويد والدانمارك وسلوفاكيا وإيرلندا (4)؛ وإيطاليا (6)؛ وفرنسا (7)؛ والمملكة المتحدة (8). المصدر: معطيات منظمة الصحة العالمية 2023.
3. المغرب: 10 وفيات لكل 1000 ولادة حية سنة 2023 وفق معطيات منظمة الصحة العالمية. هدف الحكومة المنتهية ولايتها: خفض المعدل إلى 7 وفيات بحلول سنة 2030. المعدل العالمي: 17.3 وفاة لكل 1000 ولادة حية. أما الدول الأفضل أداءً في هذا المجال فهي: النرويج والسويد وفنلندا والتشيك وسلوفينيا (وفاة واحدة)؛ الدنمارك وإسبانيا والبرتغال وألمانيا والنمسا وأستراليا وإيطاليا (وفاتان)؛ فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (3 وفيات). المصدر: معطيات منظمة الصحة العالمية 2023.
4. المغرب: 17 وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 2023 وفق معطيات منظمة الصحة العالمية. كان هدف الحكومة المنتهية ولايتها: خفض المعدل إلى 12 وفاة بحلول سنة 2030. المعدل العالمي: 37 وفاة لكل 1000 ولادة حية. أما البلدان الأفضل أداءً في هذا المجال فهي: فنلندا، إستونيا، اليابان، سنغافورة، سلوفينيا، لوكسمبورغ والنرويج (وفاتان)، ثم السويد، النمسا، كوريا الجنوبية، الدنمارك، إسبانيا، آيسلندا، إيطاليا والبرتغال (3 وفيات)؛ ثم فرنسا وبلجيكا (4 وفيات). المصدر: تقديرات أعدها فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لتقدير وفيات الأطفال، ويضم اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وشعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.
5. المغرب: معدل وفيات بنسبة 24% سنة 2022 وفق معطيات منظمة الصحة العالمية. هدف الحكومة المنتهية ولايتها: خفض المعدل إلى 18.3% بحلول سنة 2030.
6. 38% سنة 2022 وفقًا للحسابات الوطنية للصحة لسنة 2025، مقابل 45,6% سنة 2018.
7. الناتج الداخلي الخام لسنة 2024 = 1597 مليار درهم. وعلى أساس فرضية نمو بنسبة 4.7% سنة 2025 و5% سنة 2026، سيبلغ الناتج الداخلي الخام سنة 2026 ما مجموعه 1812 مليار درهم. ميزانية وزارة الصحة سنة 2026: 42.4 مليار درهم، أي ما يعادل نسبة إنفاق عمومي على الصحة من الناتج الداخلي الخام تبلغ 2.34% سنة 2026.
8. وعلى أساس فرضية نمو بنسبة 5% خلال الفترة الممتدة من 2027 إلى 2031، سيبلغ الناتج الداخلي الخام الوطني حوالي 2443 مليار درهم سنة 2031. وبذلك، ستبلغ الميزانية التقديرية لوزارة الصحة سنة 2031 ما مجموعه 70.4 مليار درهم، وفق العملية التالية: 2.34% × 2443 + 13.2، أي بنسبة إنفاق تعادل 2.88% من الناتج الداخلي الخام سنة 2031.

9. 28.184 سريرًا متوفرًا بالمستشفيات العمومية لفائدة 36.83 مليون مغربي سنة 2024، أي بمعدل 0.76 سرير لكل 1000 نسمة. كما بلغت الطاقة الاستيعابية السريرية للمصحات الخاصة 24.845 سريرًا سنة 2024.
10. 74.2% حسب المسح الوطني للسكان وصحة الأسرة لسنة 2018.
11. الهيئة العليا للصحة.
12. البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات التلاميذ، الذي تشرف عليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE لفائدة الشباب البالغين 15 سنة. وتمثل سنة 2029 الدورة العاشرة لتقييم البرنامج، على أن تُنشر نتائج الدورة التاسعة لتقييم سنة 2025 خلال السنة الجارية 2026.
13. الدراسة الدولية للاتجاهات في الرياضيات والعلوم، الخاصة بتلاميذ التعليم الابتدائي والإعدادي. التقييمات المقبلة للدراسة الدولية للاتجاهات في الرياضيات والعلوم مقررة في سنة 2027 وفي سنة 2031. وقد احتل المغرب في تقييم سنة 2023 المرتبة 61 من أصل 63 بلداً مشاركاً، بمعدل 393 نقطة في الرياضيات والعلوم.
14. البرنامج الدولي لقياس تقدم القراءة في العالم، الذي يقيس على المستوى الدولي مدى فهم التلاميذ للنصوص المكتوبة لدى تلاميذ السنة الرابعة من التعليم الابتدائي، وستُجرى التقييمات المقبلة سنة 2026 وسنة 2031، وقد احتل المغرب في تقييم سنة 2021 المرتبة 56 من أصل 57 بلداً مشاركاً بمعدل 372 نقطة.
15. 280 ألف حالة انقطاع عن الدراسة سنة 2025 حسب وزارة التربية الوطنية بالمغرب.
16. تشهد البنيات التحتية الجامعية اكتظاظًا حادًا، حيث يصل معدل الإشغال في الجامعات العمومية إلى 250%. كما تفاقم معدل التأطير، إذ ارتفع عدد الطلبة بين 2014 و2025 بنسبة 100% مقابل زيادة لا تتجاوز 30% في عدد الأساتذة.
17. تصنيف كيو إسQS 2026: تحتل أول جامعة مغربية، وهي جامعة محمد الخامس بالرباط، مرتبة ضمن الفئة من 1201 إلى 1400.
18. 341 براءة اختراع ذات أصل مغربي تم إيداعها سنة 2024، حسب المكتب المغربي للمِلكية الصناعية.
19. الناتج الداخلي الخام لسنة 2026 يقدر بـ 1812 مليار درهم، وميزانية وزارتيْ التربية الوطنية والتعليم العالي سنة 2026 تبلغ 116.5 مليار درهماً، أي ما يمثل نسبة إنفاق عمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام قدرها 6.43% سنة 2026. أما الناتج الداخلي الخام لسنة 2031 فيقدر بـ 2443 مليار درهماً، وبذلك ستبلغ الميزانية التقديرية لقطاع التعليم سنة 2031 حوالي 148.5 مليار درهماً وفق العملية التالية: 6.43% × 2443 + 31.4، أي بنسبة إنفاق تصل إلى 7.71% من الناتج الداخلي الخام سنة 2031.
20. يبلغ عدد التلاميذ 7.1 ملايين تلميذ (بما في ذلك التعليم الأولي) موزعين على 233.199 قسماً، أي بمعدل متوسط يبلغ 30 تلميذاً في القسم الواحد، مع تسجيل حد أقصى يصل إلى 41 تلميذاً، حسب

وزارة التربية الوطنية. ولبلوغ سقفٍ لا يتجاوز 30 تلميذاً في القسم، ينبغي استهداف تحقيق معدل متوسط قدره 27 تلميذاً في القسم مع تقليص الفوارق المجالية، وهو ما يستلزم إحداث حوالي 30 ألف قسم إضافي.

21. تُقدَّر نسبة العمال الفقراء ما بين 8% و12% (وفق مصادر غير رسمية)، فيما تتراوح نسبة العمالة الهشة بين 65% و75% بحسب منظمة العمل الدولية والبنك الدولي.
22. مليونا (2 مليون) وحدة و2,5 مليون عامل في القطاع غير المهيكل (حسب المندوبية السامية للتخطيط).
23. بلغ هذا المعدل 43,5% سنة 2025.
24. المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وأيضاً عدد من الاستقصاءات الوطنية.
25. التكلفة الإجمالية: 60,6 مليار درهم من حيث المالية العمومية (خسائر في المداخيل الجبائية وتكاليف مرتبطة بالمساعدات الاجتماعية)، إضافة إلى 54,4 مليار درهم كخسائر على مستوى الضريبة على الدخل والإنتاج الاقتصادي (المصدر: جامعة ابن طفيل).
26. يُشترط للاستفادة من المساعدات الاجتماعية المباشرة التسجيل في السجل الاجتماعي الموحد (RSU) والحصول على مؤشر اجتماعي-اقتصادي يساوي أو يقل عن 9,743001.
27. الحد الأدنى القانوني للأجور (SMIG) الحالي (ابتداءً من 1 يناير 2026): 17,92 درهم/الساعة (+5%).
28. الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي (SMAG) الحالي (ابتداءً من 1 أبريل 2025): 93,00 درهم/اليوم (+5%)، ثم 97,44 درهم/اليوم ابتداءً من 1 أبريل 2026 (+5%).
29. سيتغير معدل الزيادة حسب المنطقة، وذلك من أجل مراعاة الكلفة الفعلية للمعيشة حسب الجهات، بما يؤدي إلى اعتماد حد أدنى جهوي للأجور (SMIG) وحد أدنى جهوي للأجور في القطاع الفلاحي (SMAG).
30. وفقًا للإحصاء العام للسكان والسكنى الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في شتنبر 2024، انخفض عدد الأشخاص المعنيين بالفقر متعدد الأبعاد من 4 ملايين سنة 2014 إلى 2,5 مليون سنة 2024. ويُقدَّر عدد الأسر المعنية بـ 600 ألف أسرة سنة 2026، مع افتراض انخفاضه بمقدار 50 ألف أسرة سنويًا.
31. سيتم إدماج 8,5 ملايين شخص خلال سنتين، من بينهم 3,5 ملايين من العمال غير الأجراء (TNS). وتُقدَّر كلفة التكفل بحوالي 900 درهم سنويًا لكل مؤمَّن له، إذ يكلّف نظام AMO Tadamon حاليًا 9,5 مليار درهم لفائدة 11 مليون مستفيد. وبالتالي، فإن الكلفة الإضافية ستبلغ 2,25 مليار درهم سنة 2027 (2,5 مليون × 900)، وستتضاعف لتصل إلى 4,5 مليار درهم سنة 2028 وما بعدها. أما الكلفة الإجمالية خلال الولاية الحكومية فستبلغ 20,25 مليار درهم. ومع ذلك، فإن إحداث 280 ألف منصب شغل سنويًا من شأنه أن يُخفف العبء عن الميزانية، بما يعادل280.000 × 12 × 6,37% × 3.800 درهم شهريًا = 813 مليون درهم إضافية سنويًا، مما سيؤدي إلى خفض الكلفة إلى 8,0 مليارات درهم خلال الولاية الحكومية.

32. الاتفاقات المبرمة في إطار الحوار الاجتماعي من طرف الحكومة المنتهية ولايتها برسم الفترة 2022-2024: تُقدَّر الكلفة السنوية الإجمالية لمجموع التدابير المتخذة ب 45. مليار درهم سنة 2026 و49 مليار درهم سنة 2027. تفاصيل التدابير المتخذة: زيادة شهرية صافية لفائدة موظفي القطاع العمومي بقيمة 1000 درهم، تُصرف على دفعتين متساويتين (1 يوليوز 2024 و1 يوليوز 2025). وزيادة بنسبة 10% في الحد الأدنى للأجور في القطاع الصناعي والتجاري والخدماتي (SMIG)، تُطبق على دفعتين: 5% ابتداءً من 1 يناير 2025. 5% ابتداءً من 1 يناير 2026. زيادة بنسبة 10% في الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي (SMAG)، تُطبق على دفعتين: 5% ابتداءً من 1 أبريل 2025، و5% ابتداءً من 1 أبريل 2026. زيادة عامة شهرية صافية في الأجور النظامية بقيمة 1500 درهم، موزعة على دفعتين (1 يناير 2024 و1 يناير 2025)، لفائدة جميع موظفي وزارة التربية الوطنية. زيادة شهرية صافية قدرها 500 درهم و200 درهم لفائدة الممرضين والأطر الإدارية بوزارة الصحة على التوالي، ابتداءً من 1 يوليوز 2025. تبلغ كتلة أجور الموظفين 195,33 مليار درهم سنة 2026. أما الأثر المالي لمقترحات حزب التقدم والاشتراكية (PPS)، فيُقدَّر بزيادة قدرها 14,65 مليار درهم سنويًا من 2027 إلى 2029، ثم 30,4 مليار درهم سنويًا خلال سنتي 2030 و2031، أي ما مجموعه 105 مليارات درهم على مدى خمس سنوات.

33. المستفيدون من تعويض فقدان الشغل (IPE): بلغ عددهم 36.681 شخصًا سنة 2023، مع نفقات إجمالية سنوية قدرها 399 مليون درهم، أي بمعدل إنفاق متوسط يبلغ 10.878 درهمًا سنويًا لكل مستفيد. عدد العاطلين عن العمل: 1,621 مليون شخص إلى غاية نهاية دجنبر 2025. هدف حزب التقدم والاشتراكية (PPS) فيما يخص التعويض عن فقدان الشغل:

السنوات	2027	2028	2029	2030	2031
عدد المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل	50 ألف	75 ألف	100 ألف	150 ألف	200 ألف
متوسط التعويض السنوي بالدرهم	12.500	15000	17500	20000	22500
الكلفة السنوية بمليون درهم	625	1125	1750	3000	4500

34. يوجد حاليًا 8.256 عنصرًا مُسجَّلًا ضمن التراث الوطني.

35. ميزانية وزارة الثقافة والصندوق الوطني للعمل الثقافي (حساب خصوصي للخزينة): 1,3 مليار و1,5 مليار درهماً على التوالي في 2026، مقارنةً بمجموع الميزانية العامة للدولة مضافاً إليها الحسابات الخصوصية للخزينة: 527,6 + 167,5 = 695,1 مليار درهماً.

36. حالياً: 2 إلى 3 مليارات درهم سنوياً كميزانية للوزارة، و6 إلى 7 مليارات درهم مخصصة للصندوق الوطني لتنمية الرياضة.

37. تُقدَّر الميزانية السنوية للبحث والتطوير في المغرب بين 0,7% و0,8% وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، كما تُقدَّر بـ 2,2 مليار دولار، أي حوالي 20 مليار درهم سنة 2024 حسب المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهو ما يمثل 1,2% من الناتج الداخلي الخام. ومن المرجح جدا أن هذه النسبة تشمل التمويلات الدولية والقطاع الخاص.

38. الإحداث الخام للمؤسسات والأشخاص المعنوية النشطة وفقًا لتعريف المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة.

39. الشركات التي يفوق رقم معاملاتها السنوي 175 مليون درهماً.

40. الشركات التي يتراوح رقم معاملاتها السنوي بين 50 و175 مليون درهماً.

41. البحث الوطني حول القطاع غير المهيكل (المندوبية السامية للتخطيط 2024/2023).

42. المصدر: البنك الدولي.

43.

السنة	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031
معدل النمو%	3.8	4,7	5	5	5	5	5	5
التضخم%	0.9	1.9	1.3	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1
الناتج الداخلي الخام بملايير الدراهم	1597	1704	1812	1924	2042	2168	2301	2443
معدل الضغط الضريبي%	21.2	21.1	20.8	21.6	22.3	23.1	23.6	24.1
عائدات الضرائب بملايير الدراهم	339	360	377	416	456	502	544	589

إجمالي المداخيل 2027-2031: (416+ 456 + 502+ 544 + 589) = 622 مليار درهم

44. الإجهاد المائي حسب منظمة الصحة العالمية: هو وضعية يكون فيها توفر المياه أقل من 1.700 متر مكعب سنويًا لكل فرد.

45. سدود أم الربيع: بين الويدان، المسيرة، الحسن الداخل، إلخ.

46. سدود: الوحدة، وادي المخازن، إدريس الأول، دار خروفة، علال الفاسي، سيدي محمد بن عبد الله، إلخ.

47. القيمة الحالية مُقدَّرة بين 18 و20 مليار درهما.

48. الدين المعترف به من قِبَل محكمة التجارة بالدار البيضاء: 45 مليار درهما. الدين الفعلي المُقدَّر بـ95,7 مليار درهما، منها: إدارة الجمارك 16,8 مليار درهما، مخالفات جمركية 37,7 مليار درهما، مخالفات مكتب الصرف 18,8 مليار درهما، البنوك 4,2 مليار درهما، ديون خاصة محلية ودولية 18,1 مليار درهمًا.

49. الشبكة الكهربائية الذكية (Smart Grid) هي نسخة مُطوَّرة من الشبكة الكهربائية التقليدية، تعتمد على التقنيات الرقمية من أجل تحسين التوازن بشكل فوري بين إنتاج واستهلاك الكهرباء.

50. تقرير المعهد المغربي لتحليل السياسات (MIPA) لسنة 2025.

51. الدار البيضاء-سطات؛ الرباط-سلا-القنيطرة؛ وطنجة-تطوان-الحسيمة.

52. ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم سنة 2026: 5,1 مليار درهماً.

53. 761,3 مليار درهم في إطار قانون المالية لسنة 2026.
54. الفصل 39 من الدستور: "على الجميع أن يتحمل، كل على قدر استطاعته، التكاليف العمومية، التي للقانون وحده إحداثها وتوزيعها، وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور".
55. الفصل 40 من الدستور: "على الجميع أن يتحمل، بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد".
56. الكلفة الميزانياتية للنفقات الجبائية في 2025.
57. إلى غاية 31 دجنبر 2025
58. إلى غاية 31 دجنبر 2025. لا تخضع الحسابات الادخارية على الدفاتر للضريبة على الثروة غير المنتجة.
59. بلغت حصة الأشخاص الذاتيين المستثمرين في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، بتاريخ 31 دجنبر 2024، ما مجموعه 50,95 مليار درهما من أصل 653,23 مليار درهما، أي بنسبة 7,8%. وقد بلغ إجمالي الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بتاريخ 6 فبراير 2026 ما قدره 807,2 مليار درهما، مما يجعل حصة الأشخاص الذاتيين المقيمين تُقدَّر بحوالي 63 مليار درهما.
60. لا توجد أي تقديرات رسمية للقيمة السوقية للأراضي غير المبنية والمساكن الثانوية ضمن الإحصائيات الرسمية. غير أن المعطيات الأولية تظل متوفرة لدى المديرية العامة للضرائب، والخزينة العامة للمملكة، والمحافظة العقارية، والجماعات. ومن باب التبسيط ولأغراض التقييم، تم اعتماد تقدير ضمن الحد الأدنى في حدود 200 مليار درهما.
61. لا تتوفر أية معطيات منشورة بهذا الشأن، غير أنها موجودة لدى مصالح تسجيل السيارات. ويُقدَّر أسطول السيارات بالمغرب بحوالي 4,5 ملايين مركبة. ومن المرجح أن تمثل السيارات الفاخرة ما لا يقل عن 0,25% من هذا الأسطول، أي ما يعادل 11.250 مركبة، يمكن تقدير قيمتها الإجمالية بحوالي 11,25 مليار درهما (مليون درهم لكل مركبة). أما القيمة السوقية لليخوت، فلا تتوفر بشأنها أي تقديرات.
62. نفترض أن الثروة غير المنتجة ستعرف نموًا سنويًا بنفس وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي، أي بنسبة 5%.
63. توقعات البرمجة الميزانياتية الثلاثية الإجمالية للمداخيل للفترة 2026-2028، قانون المالية لسنة 2026، وزارة الاقتصاد والمالية.
64. المرجع نفسه.
65. رفع تعريفة الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على التبغ بنسبة 6% سنة 2027، ثم بنسبة 5% سنويًا ابتداءً من سنة 2028.
66. رفع تعريفة الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المنتجات الأخرى بنسبة 6% سنة 2027، ثم بنسبة 5% سنويًا ابتداءً من سنة 2028.

67. المشروبات الكحولية، والمشروبات المحلّاة، وغيرها.

68. تتسم مداخيل الضريبة على الشركات بتركيز مرتفع، إذ إن عددًا محدودًا من المقاولات، لاسيما الكبرى منها، يساهم بالنصيب الأكبر من عائدات هذه الضريبة. وانطلاقًا من ذلك، نفترض أن 80% من هذه المداخيل تأتي من المقاولات المتوسطة والكبيرة، التي سيُحافَظُ على معدل الضريبة على الشركات المطبق عليها في حدود 20%، أما المقاولات العاملة في قطاع المحروقات والاتصالات، وفي القطاعات التي تتميز ببنيات احتكارية للقلة أو بحُكم الواقع، فسيتم رفع معدل الضريبة على الشركات المطبق عليها إلى 40%. وفي المقابل، لن تؤدي المقاولات الصغيرة جدًا سوى ضريبة على الشركات بنسبة 10% بدل 20% المعمول بها حاليًا. ومن المرتقب أن تنخفض مداخيل الضريبة على الشركات المتأتية من المقاولات الصغيرة جدًا بنسبة 50% سنة 2027، قبل أن تعرف نموًا سنويًا معتدلًا بنسبة 5% ابتداءً من سنة 2028. كما يُتوقع أن ترتفع مداخيل الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، والمقاولات المتوسطة الحجم، والمقاولات الكبرى بنسبة 15% سنة 2027، ثم بنسبة 7,5% سنويًا ابتداءً من سنة 2028.

69. المرجع نفسه.

70. ارتفاع مداخيل الضريبة على الدخل بنسبة 10% سنة 2027 نتيجة تعديل جدول أسعار الضريبة، ثم بنسبة 7% سنويًا ابتداءً من سنة 2028.

71. الارتفاع الطبيعي للمداخيل الجبائية الناتج عن النمو الاقتصادي.

72. معطيات سنة 2025: التحويلات الميزانياتية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية: 84,3 مليار درهما. والرسوم شبه الجبائية المخصصة للمؤسسات والمقاولات العمومية: 6,5 مليارات درهما. والأرباح المحولة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية إلى الميزانية العامة للدولة: 18,5 مليار درهما. إذن فالرصيد الصافي للعلاقة المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية: ناقص 72,3 مليار درهما.